

jabir.abbas@yahoo.com

کتابخانه
موسسه شورای
اسلامی

۷۱/۶۱۰
۷۲/۶۱۸

- ۱
- ۲
- ۳
- ۴
- ۵
- ۶
- ۷
- ۸
- ۹
- ۱۰
- ۱۱
- ۱۲
- ۱۳
- ۱۴
- ۱۵
- ۱۶
- ۱۷
- ۱۸
- ۱۹
- ۲۰

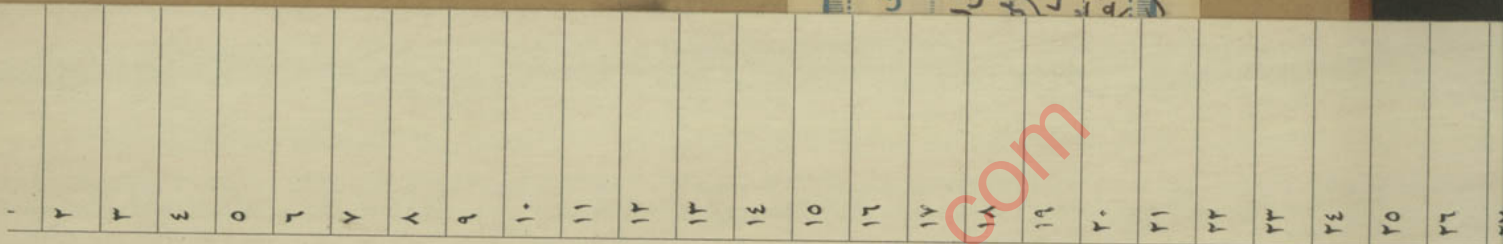
کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب مجروح در راه احسان الصالحین اسیر و محضی
مؤلف: سید بنیامین بنیامین بنیامین بنیامین بنیامین
موضوع: ۴ - صلیب القود و الاصلیات محضی

شماره ثبت کتاب: ۷۸۲۵۰
۹۷۹۴

۷۹۳۳
۳۳۴۷

نقلی از دست شده
۳۳۴۷

[illegible]



في الصحاح الحلال والبليلة والثانية والثالثة ثم هو قرأ في
القاموس فقال الحلال عزة القراء الى اليتيمين والاولاد الى
سبع وليتين من آخر الشهر ست وعشرين سبع وعشرين وفي
ذلك قرأت حتى وقال الشيخ الحليل ابو عبد الله عليه فواحدة مرقدة
في تفسيره الوصم بجميع البيان عند قوله فيكون على اهله
قال في مواقيت الناس والجمع اختلوا في انه الحليم في حلاله حتى
يسمى قرأ فقال بعضهم يسمى حلالا لليتين من الشهر يسمى حلالا
لان يومه في الشهر الثاني وقال آخرون يسمى حلالا لثلاث لاني
يسمى قرأ وقال آخرون يسمى حلالا حتى يجزى ويجزى وان يستدير
فيخطفه حتى يقرأ وهذا قول الاصمعي وقال بعضهم يسمى حلالا
حتى يهرضه حلالا لليتين ثم يقال في هذا يكون في البليلة الثانية
التي كرامة زيد كرامة ولا يخفى ان قوله وهذا يكون بخلاف
قول اصحاب القاموس والى سبع وعشرين التوفيق لهما غير قليل
واذا يسمى بعد الحلال في البيضاية فان القوم لا يعرفون
لانهم لم يذكروا كيف فعلها من زيادة النور وسمى في البليلة الرابعة
عشرة بداء قال في الصحاح سمي بذلك لمباديته الشمس في الطالع
كأنه يجلبها الغيب وقال بعضهم سمي بذلك لانه ينتهي الى البادية

الاشارة الى خبر ضوئ الراس
 في حقه
 واما خبره في حقه
 في حقه
 اعني اسبغة

الكاملة وهي عشرة الاف درهم **مقدمة** لا يرب في احتيا
 الدعاء عند رؤية الهلال تاليا بالتي صلى الله عليه وآله
 وقد فعله ام المؤمنين عيسىم ولا ائمة من ولده صلى الله
 عليهم وذهب ابن ابي عمير الى وجوب الدعاء عند
 رؤية هلال شهر رمضان وهو قول **ناظر** لا نعلم له موافقا
 وتماثل قوله بالوجوب على اراحة تالك الاستحباب
 ارض عن مخالفة الجمهور والدعا الذي اوجبه هو هذا العمل
 الذي خلقني مخلوقا وقد رزقني ذلك وجعلني مواقيت
 للناس اللهم اهد علينا اهلا لا نبارك اللهم اهد علينا
 بالسلامة والاسلام واليقين والايمان والبر والتقوى و
 التوفيق لما تحب وترضى وكما نك قدس الله روحه وحمد
 الامر بهذا الدعاء في بعض الرقائات فحمل على الوجوب كما
 هو مقر في الاصول ولم يلتفت الى تقدمه بين الاصحاب وفي
 هذا الحكم وهذا الحكم ثم فبعد ان جعل الله القليل ملاقة
 الخاسرة ما لم يتغير ولا يعرفه قائل من اصحابنا ثم سواه
 وحسن الفن بما على الله عليه يعطى انه لم ينعقد في عموم اجماع
 على ما في الغندمية في المسلمين وانما انعقد على بعض اليه والله

وهو ما يربى على الوجوب
 عند رؤية الهلال

اعلم بحقيقة الحال **تمت** بعد وقت الدعاء بامتداد وقت
 التسمية هلالا ولا ولا عدم تأخير عن الاولى عملا بالمتقين
 المتقين على لغة وعرفان فان لم يتيسر فعلى الثانية لعقل اكثر أهل
 اللغة بالامتداد اليها فان كانت فعلى الثالثة لعقل اكثر منهم
 بانها الخيرية اليه وامامة كرم صاحب القاموس في استخراج
 الشيخ ابو علي من اطلاق هلال العمل في السابقة وهو خلاف
 المشهور لغة وعرفا وكانه يجاز من قيل اطلاقه عليه في
 الملبتين لاخير من والله اعلم **تمت** حكم العلامة اعلم الله
 مقامه باحتساب الزمان في العمل بالثلاثين من شعبان في
 رمضان على الايمان ويؤمن به فيها على الكفاية ولا تبدل
 طالب في دعاء على الوجوب بان الحكم لا يخلو في اقل شهر رمضان
 وكذا الاطلاق في العيد يجب التوصل الى معرفة وقتها لان
 ما لا يتم الواجب الا به وهو واجب هذا كله فيه قيد الكرامة و
 البحث فيه محال انه غايي معوم ما يعلم او يظن انه من شهر
 رمضان لا ما يشك انه منه وهكذا انما يجب اخطا ما يعلم
 او يظن انه العيد لا فيما يشك انه هو كيف لا يغفل في الشهر
 ان يكون قاما كما يشهد به التبع **هذا** الاية لا اتوق

عند الحلال الكثير فبعضها يحرم كل الشور وبعضها يحقق فيه
 من القسم الأول ما رواه الشيخ الصدوق عن حماد بن محمد بن علي
 بن بابويه عن حماد بن عيسى في كتاب بن أبي عمير العقيقة ورواه أيضا
 شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي عن حماد بن عيسى في
 كتاب تهذيب الأضواء ومصلح المنهج عن أمير المؤمنين
 عليه السلام قال إذا رأيت الحلال فلا تبخره وقل اللهم أي تلك
 خبر هذا القسم وفقه وفقه وبغض وبكثرة وطوره وذكر تلك
خيرها فيه وخبرها بعد وهو حديث وبغض فيه وشرها فيه
القسم دخله علينا بالاحسان والإيمان والسلامة والإسلام والله
والنبي أي النبي والله وفيه ما رواه الشيخ الصدوق أيضا
 في كتاب مجموع أخبار الرضا عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله
 عليه وآله إذا رأى الحلال قال أيها الخلق الطيب والسلامة
المنصرف في ملكوت الجبروت بالنقد وفي وذلك الله
القسم أهل علينا بالامن والإيمان والسلامة والإسلام
والإحسان وكما بلغتنا أوله فبلغنا آخره وأجعله شرا مبكرا
تخفى فيه النيات وتثبت لنا فيه الحجرات وتضع لنا
 فيه الدرجات يا عظيم الدرجات وعنه ما أورده الشيخ

مجله

شهرنا هذا ولزقنا خيمه وبوكره وعونه وفوقه واهم عظم
 شهره بلاءه وقتنته برحمتك يا ارحم الراحمين ومن الضم الثاني
 ما رواه وكان الملة نفقة الاسلام محمد بن يعقوب الكليني سقى
 الله ضريحه صوب الرضوان **في كتابنا** كما في رواه آية الله
 العلامة طاب ثراه في التذكرة **ومشتبه** المطلب عن الامام أبي جعفر
 محمد بن عجلان الباقر عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله
 اذا اهل شهر رمضان استقبل القبلة ورفع يديه فقال اللهم
 اهله علينا بالامن والايمان والسلامة والاسلام والعافية
 المجللة والرتب العواصم وودع الاستقام اللهم رزقنا ضياءه
 وقيامه وقلاوة القرآن حبه وسلمه لنا وشمله منا ولحنا
 فيه ومنه ملازمة الشيخ الصدوق طاب ثراه في كتابين
 لا يحضر الفقيه نقل عن أبيه رضى في الرسالة وذكر السيد
 الجليل الطاهر المشاد اليه انه روى عن الصادق عليه السلام
 قال اذا رايت محلال شهر رمضان فلا تشر اليه ولكن استقبل
 القبلة وادفع يديك الى الله عز وجل وضابط المحلال او قل
 رب وديك الله وديت العالمين اللهم اهله علينا بالامن والايمان
 والسلامة والاسلام والمسانعة الى ما تحب من فضلك

لنا في شهرنا هذا ولزقنا خيمه وبوكره وعونه وفوقه واهم عظم
 شهره بلاءه وقتنته برحمتك يا ارحم الراحمين ومن الضم الثاني
 ما رواه وكان الملة نفقة الاسلام محمد بن يعقوب الكليني سقى
 الله ضريحه صوب الرضوان **في كتابنا** كما في رواه آية الله
 العلامة طاب ثراه في التذكرة **ومشتبه** المطلب عن الامام أبي جعفر
 محمد بن عجلان الباقر عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله
 اذا اهل شهر رمضان استقبل القبلة ورفع يديه فقال اللهم
 اهله علينا بالامن والايمان والسلامة والاسلام والعافية
 المجللة والرتب العواصم وودع الاستقام اللهم رزقنا ضياءه
 وقيامه وقلاوة القرآن حبه وسلمه لنا وشمله منا ولحنا
 فيه ومنه ملازمة الشيخ الصدوق طاب ثراه في كتابين
 لا يحضر الفقيه نقل عن أبيه رضى في الرسالة وذكر السيد
 الجليل الطاهر المشاد اليه انه روى عن الصادق عليه السلام
 قال اذا رايت محلال شهر رمضان فلا تشر اليه ولكن استقبل
 القبلة وادفع يديك الى الله عز وجل وضابط المحلال او قل
 رب وديك الله وديت العالمين اللهم اهله علينا بالامن والايمان
 والسلامة والاسلام والمسانعة الى ما تحب من فضلك

وقد يظن المشتاق في مخاطبة الهلال واستقبال القبلة في البلاد
التي قبلتها على سمت المشرق وليس شئ لان الخطابين
الاتوجه الكلام عن الغرض للاهتمام وهو لا يتلزم مواجعة
المخاطب واستقباله اذ قد يخاطب الانسان من هو وراءه
ويمكن ان يقال باستقبال الداعي الهلال وقت قراءته ما يتعلق
بمخاطبة من فصول الدعاء واستقبال القبلة في الفصول الاخر
واما دفع اليدين في الظاهر انه في جميع الفصول وان كان
تخصيصها بعد الفصول المخاطبة بها الهلال غير بعيد
فيها تبين قد عرفت انه بعيد وقت الدعاء بامتداد وقت
السمية هلالا ولا يقبل بامتداد ذلك الى ثلاث ليال لم يكن
بعيدا فلو نذر قراءة دعا الهلال عند ربيعة وقتنا عجائزته
فيما فوق الثلاث لم يجز عليه القراءة بوقتته فيما فوقها احلا
للمطلق على الحقيقة وهل شرح الظاهر نعم ان رافق في نسخة المسح
وعايتة بجانب الاحتياط اما فيما فوقها فلا لانه شرع ولولاه
يوم الثالث فلا وجوب على الظاهر لعدم تسميته بحلالا وما
في نسخة حماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام من اطلاق اسم
الهلال عليه قيل ان الغرض لعله مجاز ولا اصل عدم النقل ولولم يرد

في ذلك فضلا عن دليل واللائل الالهية المذكورة في الحجة
وعلم شاهدة بكر وبنها وان كانت شهادة اللاليل الى
الذات في الطبيعي بوجهة وقد يتوهم ان القول بكر وبنها
خلاف ما عليه اهل الشرح وبنها استنبطت من الايات
الكرية كقوله تعالى الذي جعل لكم الارض فراشا وقوله سبحانه
يجعل الارض مهادا وقوله جل ثناؤه والارض كيف سطحت
وامثال ذلك ولا دلالة في شئ منها على ما بينا في الكافية
في الكشاف عند تفسير الآية الاولى فان قلت هل فيه دليل
على ان الارض مسطحة وليست بكروية قلت ليس فيه الا ان
الناس فقير شربها كما يتصلون بالمفاوش سواء كانت على
السطح او شكل الكرة فالافتراض غير مستلزم ولا مدفع لعظم
جمعها وانتاج جرمها وتبعها طرافها واذا كان محتملا
في الجبل وهو من اوتاد الارض فهو في الارض فلو كانت
الكل والارض اسفل انتهى كلامه وقال في التفسير الكبير
من الناس من يزعم ان الشرط في كون الارض فرائشا ان
لا تكون كرة فاستدلوا بهذه الآية على ان الارض ليست كرة
وهذا بعيد جدا لان الكرة اذا عظمت جعلت كل قطعة

لحامية وقتل الغروب
دلالة على كروية الارض

منها كما السطح انتهى فكيف يتوهم ان القول بكر وبنها
خلاف ما عليه اهل الشرح وقد ذهب اليه اكثر من علمي الاسلام
ومن قال به صرحا من فقهاءنا ائمة العلامة اية الله وله
في المحققين قدس سرهما قال العلامة في الذم كروية الارض
فيما ان يرى الهلال في بلد ولا يظهر في اخره لان حد البرق الارض
ما نفعه لا رقيبته ويصدق ذلك اهل المعرفة وشهود بالعيان
خفا بعض الكواكب العربية من جلد في البرق في المشرق و
بالعكس انتهى كلامه زيد كرامه وقال في المحققين في الايضاح
الا قرب ان الارض كروية لان الشمس تطلع في المشرق في المشرق
طلوعها في المشرق الغربية وكذا في المغرب تطلع في المغرب
غربا في المشرق في المشرق الغربية وكذا في المغرب تطلع في المغرب
والمغرب في المشرق في المشرق الغربية وكذا في المغرب تطلع في المغرب
ساعات اقل من ساعات بلدنا في المشرق الغربية واكثر من
ساعات بلدنا في المشرق الغربية ففرقنا منه غربا والشمس
في المشرق الغربية قبل غروبها في بلدنا وغروبها في المشرق
الغربية بعد غروبها في بلدنا وكذا كانت الارض مسطحة لو كان
الطول والغروب في جميع المواضع في وقت واحد فلو كان السائر

على خط من خطوط نصف النهار على الجانب الشمالي من دار
 على ارتفاع القطب الشمالي وانخفاض الجنوبي وبالكسر
 انتهى كلامه دفع الله مقامه وهو خلاصة ما ذكر صاحب
 المحسني وغيره في هذا الباب ولا يخفى ان قوله ولم يكن
 الخ من تنقيح الدليل ان اختلاف المطالع والمغارب لا
 يتلزم كونه في الارض بل استدلوا فيها بين المخالفين
 فقط فيتحقق لو كانت اسطوانية الشكل فلا خلاف في
 الشرح لان في شرح الرعا قال مولانا وانما ما سيد
 القابلي وقيل هو هل الحق والميقين سلام الله عليه وعلى
 ابائنا الطاهرين ايها الخلق المطيع الدائب السراج الموقد
 في منازل النعمان المشرف في فلك التدبير لفظا وسيلة
 الى المعرفة باللاتم كما جعلوا ذو وسيلة الى المعرفة باللاتم
 الى الوصف باسم الاجناس والذي وسيلة الى وصفها
 بالجل لان الصاق حرف التذييل الى اللام يقتضي تلاصق
 ادلى التعريف فانها كمشدين كما قالوا وانما اجاز في لفظ
 الجلالة للتقريب ولزوم الكلمة المقدسة كما تقرر في محله وعطية
 حكم المناهي والمقصر بالمدح وصفها ومن ثم التزم رفعه و

اخذت بها التنبيه بينهما اكلها للتنبيه التقاد وقوبها
 يستحق في الاضافة والحق في الاصل مصدر بمعنى الابداع
 والتقدير ثم استعمل بمعنى الخلق والداسب الدال الهمزة
 باموعدة اسم فاعل من جاب فلان في محله جاب وقبها
 في فقه قوله تعالى وحكم الشيء القوم اسيرين اي مشتريين في
 عملها على عادة مصرية جارية والمصدر داسب ساكن الهمزة
 وقد تكرر ودعوب يضربون والرمية كغيره قائمة بالحرمة
 تقطع من المسافة ما هو اطول في زمان ساوا وافررها
 هو سا في زمن اوفر ووصفه عليه لم يقر بالرمية
 يعطى بحسب الظاهر ان يكون الراء حجة باعتبار حركة الراء
 وهي الزيادة ويحتمل على نفسه وحركة جميع الكواكب بهذه الحركة
 مما قاله جزم غير من ساطين الحكم وهو يقتضي كون المحو
 المربي في حيز الفرضية ثابت في حيزه ولا تبدل وصفه
 كما قال سلطان المحققين قدس الله روحه في شرح الاشراق
 ويستشعر فيه كلاما من شاة الله والاطهر ان ما وصفه غير
 من الرعية انما هو باعتبار حركته العرضية التي توسط فلكه
 فان تلك الحركة على تقدير وجودها غير محسوسة ولا معرفة

فالحاد
 دلاله

اخذت

والجمل على المحسوس المتبادر والى سر حركته القرب بالقرابة
سائر الكواكب أما الثوابت فظاهر كون حركتها من ابطا
الحركات حتى ان القدماء لم يدر كواكبها وما السيارت فلا ت
يتم الدورة في ثلثين سنة والمشمري في اثنتي عشرة سنة والمريخ
في سنة عشرة أشهر ونصف وكل من الشمس والقمر وعطارد
في قريب سنة وأما القمر فيتم الدورة في قريب من ثمانية عشر
يوماً وهذا لا يجهل ولا يكون وصفه في الشمس بالريجة باعتبار
حركته المحسوسة على انها ابطأ من كواكبها على نحو كون بعض
السيارات في اقلها من قبيل حركته المحسوسة في الاكابر
الريجة باعتبار ويبدو قولها في الشمس والقمر كل في ذلك
يسمحون ويحصى اعتبار الحركات في الاكابر والشمس والقمر
وما فقد الفلاسفة لاثباتها وهي من بيت العنكبوت لا يثبت
بها على قبول الاكابر باجزائها الحركية المستقيمة دون ثبوته
القضاء والشمس بل الالحى الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا
من خلفه ناطق بانشقافها وامشيت من معارج بنيانها على الله
عليه السلام بحسب المقدس الى السما السابعة فصاعداً شاهد
بانحراقها فكذلك انا عليه السلام على ان الله قد ينادي القمر
في الثانية

الثانية والعشرين التي يقطعها في كل شهر بحركته الخاصة في كل
ليلة فان لم يقرب واحد منها قال الله تعالى والقمر قد فناه من ان
عاد كالمرجون القديم وهي الشيطان والبطين والشراب والحقه
والخسعة والذبايح والشرقة والطرف والجبهة والاذرة والصيفة
والعوا والسماء الاعلى والعفر والابان والاكليل والقلب
والشولة والنعائم والبلدة وسعد الدار وسعد بلع وسعد
السود وسعد الاحبية والفرع المقدم والفرع المخز والرشاوة
هذه المنازل مشهورة فيما بين العرب متداولة في فحوا وانقسم
مذكورة في اشعارهم وبها يتعرفون الفصول فانهم لا كانت سموه
لكنها باعتبار اهلها مختلفة الا وابل لوقوعها في وسط الصيف
تارة وفي وسط الشتاء اخرى احتاجوا الى ضبط السند الشمية
لثبوتها في اشغال استقبال كل فصل منها بما يربهم في ذلك
الفصل فوجدوا القمر موجو الى وضعة الاول من الشمس في قريب
من ثلثين يوماً ويختفي في اواخر الشهر ليلتين او اوقات بها
فاسقطوا يومين من زمان الشهر بقي ثمانية وعشرون وهو
زمان ما بين ظهوره بالغيثات في اواخر شهر واخره ويته بالانقضاء
في اواخره فقصوا دور الفلك على ذلك فكان كل فسم اثني عشر حجة

المراد انشقاقها في القيمة كقولهم انشققت
فهي بوزن ولا تسو قولهم اذا انشققت
انفطرت اذ الكواكب تنفرت الى
ذلك من الديات
منه

واحد من حنين دقيقة تقريباً من كل شيء لا يجعلها على
من الكواكب القريبة من المنظر وأصاب كل شيء من البرق
عشر من لأن وثلاث ثم توصلوا إلى ضبط السنة الشبه بكنية
قطع الشمس هذه المنازل في حدها تقطع كل منزل في ثلاثة
عشر يوماً تقريباً وذلك لأنهم رأوها في غير دايماً ثلاثة منها
ما هي فيه بشعاعها وما قبلها قضيا الفجر وما بعدها الغيا
الشفق في حدها ظهر للشمس أيضاً الفجر ثم بشعاعها ثم لضيأ
الشفق فوجدوا الزمان في ظهور كل منزلين ثلاثة عشر يوماً
بالقريب فأيام المنازل ثلثمائة واربعة وستون لكل الشفق
الكل منزل بعد قطع جميعها في ثلثمائة وخمسة وستين يوماً وهي
نارية على أيام المنازل يوم فوا يوماً في منزل الفجر والاضيق
لهم السنة الشبه بهذا الوجه ويتيسر لهم الوصول إلى معرفة
الفصول فخصها **باب** في معرفة السنين في حدها فقد
يخطئ من لا في الوسط ولا أبداً فقد بقي ليلتين في منزل أول
الليلتين في أول وأخرها في آخره وقد يرى في بعض الليالي
بين منزلين فما وقع في الكشف وتفسير القاضي عند قوله
والقمر قد رآه منازل من أنه ينزل كل ليلة في واحد منها لا ينظر

تتم

اوجه الوجهة التي ذكرها الشيخ الجليل ابن الدين ابو علي الطوسي رحمه
 في تفسير الكبير الموسوم بحجج البيان عند تفسيره هذا ويمكن ان
 يكون علمه من بين الحجا كما ينبغي ما يقطع به الشيء فاطلاويا
 بوجود في بعض النسخ المشفرة في ذلك التدوير وهو صحيح
 كانت النسخة الاولى اصح والارادة بالاج افلا فالقر وهو
 الفلك الغير المحيط بالارض المكونه فيه الخواصف على
 تعالى البروج واصلا بخلاف في الخا ابرونا وبر الياق
 كل يوم ثلث عشرة درجة وثلاث دقائق واربع وخمسون ثانية
 وهو مركز في ثمن ثالث افلاك المسماة بالاحمال المبعدة
 مركز العالم بمركز دج المتحرك على التوالي كل يوم اربعاً وعشرين
 درجة واثنين وخمسين دقيقة وثلاثا وخمسين وهو واقع
 في ثمن ثاني افلاك المسماة بالامال المواقف مركزه مركز العالم
 المماس معقود بدار الفاضل عن الاحمال المواقف
 في مثل منطقة عن منطقة البروج بمثل من عند حيا الرقة
 الى نفس الاربعة والخمسين الفلك على خلاف التوالي كل يوم
 درجة وتسع دقائق وسبع ثواني وهو واقع في ثمن اول افلاك
 المسماة بالبحر المواقف مركزه مركز الاحمال ومنطقة منطقة البروج

الأضافة في ذلك التدبير من قبل اضافة النظر في الحظوظ
 كقولهم مجلس الحكم واد القضاء الى الفلك الذي هو مكان التدبير
 وقوله نظر الى ان ملكة سما الدنيا يدبرون امور العالم بسطة
 فيه اولى الى كل واحد من السيارات السبع يدبر في فلكها
 امرها في سحرة لربها مخالفتها وبعدها كما ذكر جماعة من الفلاس
 في تفسير قولهم فالنهارات والليلات **ان يدبر فلك التدبير**
 جميع الافلاك الجزئية التي تتدبر بها الاحوال المشيئة الى امر
 بأسرها وتنضبط بها الامور المتعلقة به باجمعها حتى تشابه
 حركتها ما يلي حركات كرات العالم ومحاذاة قطر تدويره نقطة سواء
 الى غير ذلك وتلك الافلاك الجزئية هي الاربعة السابحة في
 عليها الى ذلك الاشكالين ومع ما علمه محتاج اليه في انظام
 فبقيل اموه التي لم يطالع عليها الارصاد في ارضها و
 انما يطالع عليها الموبدون بنفوس امانة والولاية ومع براد
 بالتدبير التدبير الهادي عن الفلك نفسه وتكون الالام
 للعهد الخاتمي الى التدبير الكامل الذي تنتظم به جميع تلك
 الامور والله اعلم **تدبير** ولا سيما ان يدبر فلك التدبير الفلك
 الذي يدبر القمر فله نظر الى ما ذهب اليه طائفة من اهل واحد

من السيارات السبع تدبر فلكه كالقلب في بدن الحيوان قاله
 سلطان الحقيقين بضمير الحلة والحق والدين قد من الله روحه
 في شرح الاشادات وذهب فريق الى ان كل كوكب لها تدبير
 مع فلكه من تدبير حيوان واحد وكف واحدة تتعلق بالكوكب
 اول فخلقها اقبلا فلاكه بواسطة الكوكب كما تتعلق نفس الحيوان
 بقلبه ولا يباعضاته الباقية بعد ذلك فالقوة المتحررة منسبة
 عن الكوكب الذي هو القلب في افلاكه التي هو كالجوارح والاعضا
 اشهر كلامه زيد اكرامه ويمكن ان يكون هذا هو معنى ما اشتهر عليه
 من التصرف في الفلك والله اعلم بقاصدا ولما سلم السلام على
 اجمعين **خاصة** حطاب عليه السلام للقرن والاول ووصف اياه
 بالطاعة والجور والتعب والترحم في سائر التصرف في فلكه
 ربما يعطي بظاهره كونه ذا حيوة وان ذلك والاستعداد في ذلك
 نظرا الى قدرة افعاله التي لا ان لم يثبت دليل عقل قاطع بشي الغليل
 او نقله ساطع لا يقبل التاويل نعم انما هذه الظواهر ربما تشبه
 وقد يستند في ذلك الى ظواهر قولهم الشمس والقمر كل في فلكه
 يسبحون فان الواو والنون لا تستعمل حقيقة لغية العقل وقد
 اطلق الطبعيون على ان الافلاك باجمعها تدبر باطرافها

مطبعة بلديها وحنا لفظا وانهم على ان بعضها من حركة فقا
 نيل التشبيه بحيازة الرقعة باليد على شانه وبعضهم على ان حركة
 لود والشواذ القليلة عليها انا فاننا في من قبل هذه
 الطرب والرقص الحاصل من حركة السرير والفرح وذهب
 جمع عقبي منهم انه لا ميت في شيء من الكواكب انهم حتى ابتوا الكل
 واحد منها انفس اعطى حدة تحرك حركة مستديرة على نفسه
 وابن سينا في الشفا مال الى هذا القول وصحبه وحكم به في
 النقط السادس شيئا من الاشياء ولو قال به فاقبل لم يكن
 مجازا وكلام ابن سينا وامثله وان لم يكن مجازا يركن اليها
 الديان في امثال هذه المطالب الا ان يصح للتأييد فلم
 في الشريعة المطهرة على المصاحح بها والافضل الصلوات
 واكمل المستلزمات ما ياتي في ذلك القول ولا قام دليل على
 بطلانه ولا احسان ان يكون لمثل البعوض والخنزير فادها
 حيوة فاقبل ما نفع من ان يكون لتلك الاجرام الشريعة ايضا ذلك
 وقد ذهب جماعة الى ان جميع الاشياء اقرب الى مجردة ونظفا
 وجعلوا قوله وان من خلق الاشياء على وجه لا يحل ظاهره ليس
 عن من هذا القول في جميع الاشياء لا يقلل بل كسر هذه التسمية

الطريق

المستبين على الكاوة ورده وتكثير صورة المستبين على قول
 اوجده وقد قلنا في فواتح هذا الشرح الذي نسال الله ان
 يوفقنا لاتباعه كلاما متوسطا في هذا الباب وذكرنا ما قيل فيه
 من الجاهلين والله الهادي **قال** مولانا وامامنا عليه السلام
امنت من نور ربك الظلم واوضح لك اليهم وجعلك ائمة من
آيات ملكه وعلامته من علامات سلطانه وامنتك بالزيادة
والنقصان والطالح والافول والانودة والكسوف في كل ذلك
انت لم تطيع والى ارادته سرع الايمان وان اختلفت الامة
في انه الصديق القليل وحده والاقرار الثاني وحده او
كلام الامير معا او احدهما او مع العمل الا ان كان كما تقدم تفصيله
وتحقيق الحق فيه في فواتح هذا الشرح الا ان الايمان بالمعدي
بالاخلاق بينهم في انه الصديق القليل بالمعنى اللغوي والتو
والضوء اذ فان لغة وقد تسمى تلك الكيفية ان كانت من
ذات الشيء وان كانت ستفاد من غيره فورا وعليه
قوله تعالى جعل الشريعة والقرآن والاعظم جمع ظاهرة وجمع
على ظلمات اية وهي عدم الضوء من شأنه ان يكون مضيا
والهم يضم الباء الموحدة وفتح الحاء جمع بهم وهي اصعب

على الحاشية ذكر ان كان محسوسا وعلى الفهم ان كان محقولا
والآية العلامة والسلطان مصدر بمعنى الغلبة والسطوة
وقد جيء بمعنى الحجج والبراهين استلطف على القلب لاختلافه
والهجنة بفتح الميم وكسر هاء واسكان الهاء الجزمة والذل
والمشقة والماهن الخادم وامتدته استعمل في المصنوع ^{طوى}
الكواكب ظهوره فوق الافق اوض تحت شعاع الشمس وقوله
غروب تحت الكسوف والاضواء عن الشمس والشمس ^{الشمس}
المختص وقد نفي الكسوف بحجج القمض والشمس عن الارض
الارض عن الشمس عنه وهو تفسير للشيء به وقال تعالى
من اهل اللغة الاحسن ان يقال في زوال ضوء الشمس كسوف
وفي زوال ضوء القمر خسوف فان صح ما قلوه فلعلمه عليهم
ارادوا لكسوف زوال الضوء المشترك بين الشمس والقمر لا
المختص بالقمر وهو الخوف ليكون خلافا للاحسن ولا يخفى
انما هما ان القمر حاصل بسبب كسوف الشمس ايضا لانه هو الذي
لما كان شاملا لكسوف الخسوف اشهر من العكس اختاروا
عليهم والله اعلم **كشف نقاب** لما افتتح عليهم الدعا
بخطاب القمر ذكر اوصافه واحواله من الطلعة والحول والعتة

والزهد

والزهد في المنافع والتصرف في الغنى والادب يذكر جملة اخرى
من اوصافه واحواله سوى ما مر جري عليه لم يعلم على النظم الذي افتتح
عليه الدعاء من خطاب القمر ونقل الكلام من اسلوب الى اخر علمه هو
داب المقلدين من تلويح الكلام في اثبات الحوادث كما ذكره صاحب
المفتاح في بحث اللغات وجعل تلك الجملة مع تضمينها بخط القلم
وذكر احوال الروضة بذكر الله سبحانه والثناء عليه جل شانها
عن ان يتجاذى به الكلام خاليا عن ذكر المفضل المقام فقال
استعين نوريك الظلم الخ معبر عن المؤمنين بجمل شانهم بالموصول
لجعل الصلة مشعرة ببعض احوال القمر ويعطف عليها احوال الارض
فتتلام جمل الكلام ولا يخرج عن الغرض المسوقة من بيان تلك
الاصناف والاحوال والتعريف بانكم الموصوفون وان كان يحصل
به هذا الغرض ايضا لان المقام ليس بتمام التنكية ولا يخفى فان قلت
مضمون الصلة لا يدل على كونه امر معلوما الخ اطلب معبودا بينه
وبين المتكلم انت اريد الى الوصول قبل ذكر الصلة ولذلك لم يخبر
كوفيا انشاء الله كما قررناه والخطيب هنا هو القمر وهو ليس من
ذوى العلم فكيف يليق اليه الموصول مع الصلة قلت كونه من غير ذوى
العلم ليس امر مخبر وما به وقدم فيه كلام فيه قيل هذا سلمنا

لكن تترك غير العالم فكل العالم الاعتبار مناسبتين قليل في كلام
 البليغ فليكن هذا منه على ان التزويل المذكور لا مندوحة عنه
 في اصل هذا القول وخطابه **فان الخطاب** في توجيه الكلام نحو الغير
 لا اهتمام فلا بد من تزييل **من يظن** فيهمه واللام في الظاهر
 للاستفراق اعني العربي منه لا الحقيقي **والمراد** الظلم المتعارف
 تنويها بالقرين في قيل جميع الامير الصاعقة **فليكن** جعل للعبه
 الخادجة في الحق ان لا الاستفراق العربي ليست شيئا **وللام**
 العهد الخادجة فان المعروف بها هرصة معينة من الجنس
 ايضا غايتها ان القبيح فيها شائن المعروف وقد اوضحت هذا
 في تعليقي على المطول **فان التكرير** في قوله عليم وجعله
 ايترا يات ملكه عيكن ان يكون للشعرية كما قاله في قوله
 وعلى ايضا غشاوة والظاهر ان جعل التعظيم فان قلت
 احتمال التحقير ايضا قائم وهذا كما قاله في قوله نعم اني اخاف
 ان عيلى عذاب من الرجز ان التكرير فيه جعل التعظيم التحقير
 معا اي عذاب شديد هابل وعدا جعيل صغير فلم يلوث
 عنه كشحا قلت الاستفراق في الايتا كذا في ان يجب ما
 يقتضيه الحال فلذلك جعلها على المعاني غير ترجيح بخلاف

سراج للآلة على الاختصاص كما في قوله الملك وقد
 ويحتمل أن يكون رعايته الجسم أيضا ملحوظة والله اعلم **أيضا**
 الباقي في قوله ليس نور ذلك الظلم أما النسبية أو لا كما في قوله
 الضور ضا قاعا بالجسم **أي** مذهب أكثر الحكماء معتزلا
 المحققين قدس الله روحه في التجريد فالتركيب من قبل نور
 الشيء وبضته أي صيرته بنصفه بالواد والياض وإن جعلنا
 جسما كامرا مذهب القدماء من أن اجسام صفراء شفافة تنفذ
 عن المضي وتتصل بالمستغنى فالتركيب من قبل البنية **فقرته**
 أي صيرته ذاتي فذا تمر بهذا القول وإن كان مستبعدا **أي** البنية
 إلا أنه بطلان لا يخرج من أشكال كما أن افتاده كذلك وقد استدلوا
 عليه بأنه لم يتحرك شقلا فانه يتخذ من الشمس إلى الأرض
 ينتقل من مكان إلى آخر والأعراض ليست كذلك ولجوابي
 القائلون به ضمنية بأنه ليس حركة فاشكالها ظاهر وحده
 فان بقا بل يتم الجسم الكيف المضي به الحصول الصورية وحركة
 والاشغال المحض فقوم وشبهه أو حدوث الضوئي للجسم **أي** فل
 لما كان بسبب عقابله الجسم العالي تخيل أنه الحدة من العالي إلى
 السافل وحده في القابل لما كان تابعها لوضعه ومحاوارة

للمضي

للمضي بحيث إذا زالت تلك الحاجة إلى قابل آخر زال الضور **أي** الأول
 وحدثت في ذلك الأرض من الاشتغال من الأول إلى الثاني **أي** الأول
 على بطلان القول بحجته بأنه محسوس من الجسم فلو كان جسما
 كان سائر ما لا يحيط به فكان الاشتغال اشتغالا مستترا **أي** غير
 عليه بأن الحاريل هي الأرواح والاشغال هي البنية التي كان كيفا
 لعدم نفوذ شعاع البصر فيه أما إذا كان شفافا فلا بد أن ينفذ
 البصر فيزيد ما خلفه الظهور أو كذا فاولئك يستعين بها
 الطائفة في السن على قراءة الخطوط الدقيقة ولجوابي عنه
 بأنه لو كان جسما لم يكن أكثر من وجبة لشد الأجسام **أي**
 تحته لأن الحس يتشغل به فكما كان أكثر كان الاشتغال أكثر
 فيقل الأجسام من جواربه الأثرى أن الصغرى لا غلظت جلا
 أو جيت لما عتبتها سائر وان الاشتغال بالرقية منها أعظم على البصر
 الصغرى لأصغرها إلى جميع الأوج الباصرة على ما بين في صفة
 دعوت القوية بل هي حجاب لها عن رؤية ما وراءها هكذا الأوج
 شارج المواقف والشايع الحديد التجريد وافر فلهذا الجواب
 نظر فان لهم أن يقولوا أن اللازمة ممنوعة فان بعض
 الأجسام الشفافة يوجب أكثر نقا وغلظا بزيادة ظهورها

خلفها الحسن البهر فلهذا ترى الشمس والقمر وسائر الكواكب على
 كونها قريبة من الأفق اعظم منها حال كونها على سمت الرأس
 مع انها وهي على الأفق أبعد عنا منها وهي على سمت الرأس
 بازيد من نصف قطر الأرض كما لا يخفى على من لم ادنى تخيل في
 ذلك إلا أن علم الجاوع غلط بين البهر والكون كما قال
 من الأفق أكثر ما بينهما حال كونها على سمت الرأس كما بين جاستا
 الثاني من فالشركاء الأصول وكذلك حال الصفح من البلو
 فانها اذا رقت جدا لم تبق في الامكان على قراءة الخطوط
 الدقيقة بل لا بد لها من غلظ يعتد به ومن ثم قرئ الطاعنين
 في السن عما يستضيئون بمضايفتها على قراءة تلك الخطوط
 على انه لا يلزم من كون انزاد دخن البلور عوديا الى سمت واد
 ان يكون انزاد دخن كل شفاف عوديا الى ذلك الا يرى ان دخن
 مجموع كثرى لها والناظر لا فلا ان الذي في ذلك الثوابت يزيد
 على حصة وعشر في الفا الفذ فرح كما بينوه ومع ذلك لا يجب
 ايضا ناعن دقة ما وادها ولم لا يجوز ان لا يفضل مرثب
 نحن الضو على نقد حسيته الى حد يصير به عائقا عن
 الاحساس بخلافه وان يكون الضو بالشبه الى كل العيون غيرة

الصفحة

الصفح الغير العظيمة جدا من البلور بالعبء المعين على طاعنين
 في السن فكما ان هذه لا تبصر الاشياء الصغيرة والخطوط الدقيقة
 الا بتوسط تلك الصفحة فكذلك تلك لا تبصر شيئا الا بتوسط
 الضو فكما ان هذا لا يشغل البهر عن الاحساس بما هو لها فكذا
 تلك والله اعلم بحقائق الامور **نتيجة** لعل عليه السلام ان العلم
 في قوله فترى هذه الظلم الاحوية بالظلم لا الظلمات انفسها فان
 لا تنصف بالنور ويحجب ذكره عليه السلام ان ذلك ينبغي علم ان العلم
 يتكيف بالقصور وهو مختلف فيه فالذين جعلوا اللون شرط في
 التكيف بالضوء متغوانه واورده عليهم اننا نرى عند الصبح
 فانقاس الافق مضيا واهوا الا وهو المتكيف بالضوء
 اجابوا بان ذلك لا جزاء الجانية المطلقة المختلطة به و
 الكلام في هو انصراف الخالي من الشوايب الجانية والنجانية
 القابلة للمقوسب كونهما متلوة في الجملة ودره الخمر الرازي
 بان يلزم من ذلك ان العلم كلما كان اصفى كان الضو كلما
 فيه قبل الطلوع وبعد الغروب اضعف وكلما كان النجاء
 والقبائل أكثر كان الضو اقوى لكن الامر بالعكس هذا كلامه
 وللتامل فيه مجال واسع واستدل في المختص على استقامة

الصفحة

الهواء بأنه لم يتكيف بالضوء وجبان يرى بالنفار الكواكب
 التي في خلاف جهة الشمس لأن الكواكب باقية على ضوئها
 والحسن لم يفعل على ذلك التقدير من ضوئها أقوى من ضوئها
 جميع الأضواء بها والحق أن كيف الهواء في الحمل بالضوء
 لا ينبغي أن يرقاب فيه فإدراكه على الظلمة لا هو بالظلمة
 لا مانع منه ويجوز أن يرد عليه لم بالظلمة الأجسام المظلمة
 الهواء هذا الحسن لا يستغنى عن نجس الاستغناء على قول
 الهواء للضوء سلامته عن شوب الخلاف والله اعلم
 يمكن أن يكون ما رده عليه من تنويع الظلمة لصلها بأحد
 الضوئ في حالها وهذا ينبغي على القول بأن الظلمة كيفية
 كادها إلى جماعة وهذا الذي كان الأكثر على بطلانه
 الآن ولا يلزم على إبطاله ليس بتلك القوة فهو باق
 على أصل الامكان الحان يزد عنه قاطع البرهان فيلجوز
 لجواز احتمال كون أحد محال كلامه عليه لم يكن في ذلك
 حرج وأجود تلك الدلائل ما ذكر من أن الظلمة كانت كيفية
 وجودية كانت للجاس في الغاء المظلم من دعة من هو في هو
 امضى خارج الغاء كما هي مانعة من إنباس هو في الغاء ذلك

للقطع

الما

بصغي اليه **ايضاح حال** اراد عليه السلام بالزيادة والنقصان
نود القوم ونقصانه بحسب ما ينظر للحسن لان الزيادة والنقصان
حاصلان في الواقع وبحسب نفس الامر لان لا يزيد من نصفه
مزيدا كما بين في محله فلما كان في الاجتماع ونقصانه
في الاستقبال كما هو شأن الكثرة المستمرة من الكثرة حال في الزيادة
والبعد فليس الكلام فيها انما الكلام في الزيادة والنقصان
المتبين عن القرب والبعد المدركين بالحس ودعا يتولى بعض
الافهام من ظاهر قوله عليه السلام وامتدك بالزيادة والنقصان
ان زيادة نود القوم ونقصان الحسوس واقعان بحقيقة الحقيقة
وخاصة في نفس الامر كما هو معتقد كثير من الناس وهذا
وان كان كمالا يمكننا نظر الى قدرة الله تعالى على ان يحدث في
جزءه اول الامر شيئا يبرهن النور ويزيد على التدريج الى
ان يصير نورا ثم يسليه عنه شيئا فشيئا الى الحاق الا ان
حل كلامه عليه السلام على ما هو متفق عليه بين اساطين علماء الهيئة
حتى عند من احدثت اليه والى وهم مع قطع النظر عما وجب
حلهم بذلك انما اقتبسوا هذا العلم من اصحاب الحق صلى الله عليه
عليهم وسلم كيث على نبينا وعليه في ما تقدم ففتيا غورس

وقيل

وقيل انما نادى بموت فكاد يرس على نبينا وعليه السلام
لما فهم برحمن وقد نقل جماعة من الشيخ الجليل ابو علي الطبري
طاب ثراه عند تفسير قوله تعالى واذكر في الكتاب اديس انه
كان صدقيا بينا ان علم الهيئة كان معجزة له عليه السلام وذكر السيد
الطاهر في المناقب والمناقب رضي الله عنهما وروى عن الله
روحه في كتاب فروع الحرام في الحلال والحرام من علم النجوم قوله
بان ابراهيم ووطيلوس كانا من الانبياء وان اكثر الحكماء كانوا كذالك
وانما ليس على الناس امرهم لاجل اسمائهم اليونانية هذا ما نقله
طاب ثراه ولا استبعاد فيه وكل من له ادنى خوض في هذا العلم الشريف
لا يدق اب في ان اصولها لا بد من تلقاها من الانبياء صلوات الله
عليهم وسلم حكما قطعيا لا تخويف شوب شبهة بان القوة البشرية
لم تستقل باكتساب الحقائق بل مستند باستنباطها
دقايقه وانما وصل اليها اصحاب هذا الفن باعدادهم الجمالية
مقتضين من مشكوة اصحاب الارصاد الرومانية سلام الله عليهم
اجمعين **اشارة فيها ان** لما كان نود القوم مستفاد من الشرع
كانت اعظم منه كما بين في محله كان اكثر من نصفه مستنبط لوفاء
دايم الاقل من نصفه مظلم ادايما كانت في الشكل الثاني من مقاله

اي كانت
اليونانية الذين
استنبطوا العلم
من ان الحكماء
كانوا كذالك
الانبياء

ارسطوس في جزم في البرهان من ان اذا قيل الضوكة صغرى من
 اعظم منها كان المضي من الضغرى اعظم من نصفها والفصل
 المشترك بين المنير والمظلم منه دائرة قريبة من العظيمة تسمى
 دائرة النور ونقطة ابي بين المضي وغير المضي منه دائرة اخرى
 تسمى دائرة الرقعة وهي ايضا قريبة من العظيمة وليست عظيمة
 لما ثبت في الشكل الرابع والعشرين من مناظر اقليدس ان ما يرى
 من الكوة يكون اصغر من نصفها ويحيط بها دائرة وهاتان
 الدائرتان يمكن ان تتطابقا وقد يتفارقان اما متوازيين
 او متقاطعين ولا اذا لا ذلك كما اوضحناه في تعليلنا على
 فارسية الهبة ولناخذها هنا عظيمة كما فعل بعض الحكماء
 اذا تقاطعت في الحسن بين كل منهما وبين العظيمة ويجعل ايقاب
 التقاطع تطابقا ونقول اذا اجتمع الشمس والقمر صار وجه المضي
 اليهما والمظلم اليها وتطابق الدائرتان وهو الحاق فاذا وجد
 عنهما يسمي تقاطعا للدائرتان على جواد ونفجرات ويرى
 من وجهه المضي ما وقع منه بين الدائرتين في حجم الدائرتين
 الذين له صوب الشمس وهو الهلال ولا يزال هذه القطعة تتزايد
 بتزايد البعد عن الشمس والجوان تعاظم والمنفجرات تتصاغر

حتى يصير التقاطع بين الدائرتين على قوائم وحصل الربع في
 من الوجه المضي نصفه ولا يزال يتزايد الى ان يمتلئ من المضي ويتعاظم
 لفرار الزاويتين الاولتين الى وقت الاستقبال فينتطابق
 الدائرتان مرة ثانية ويصير الوجه المضي اليها الى الشمس معا وهو
 البدر ثم وقع التمازى فيعود تقاطع الدائرتين على الخط
 الاول على قوائم ثانيا وحصل الربع الثاني ثم يؤول الكمال الى
 التطابق فيعود الحاق وهكذا ما بشا الله سبحانه **بيان** لا يخفى
 ان حكمهم بان نور القمر يستفاد من نور الشمس ليس مستندا الى وجود ما
 يشاهد من اختلاف شكله في النوبة بقرينة بعده عن الشمس
 فان هذا وحده لا يوجب ذلك الحكم قطعا بل لابد مع ذلك من قرائن
 اخرى كحصول الخسوف عند توسط الارض بينه وبين الشمس ومن لا يراها
 التي يوجب اجتماعها ذلك الحكم يجوز ان يكون نصفه مضيا من
 دائرة ونصفه ظلمة او يولد على بنية بحر كبر ساقية الحركة فلكه
 فاذا تحرك احد الجانبين كبر كبره الى ان يولد في ابدية ان تميل
 نصف المظلم شيئا فشيئا الى ان يؤول الى الحاق واقول وهذا هو
 ابن الهيثم بلا شك وبقرينة لما ظنت صاحب حكمه العين حيث يرى
 ان القمر كره نصفه مضي ونصفه مظلم وتتحول على نصفها فاذا

خطاها ما ذكرنا بانها ان التقاطع
 قد يحصل في الاجتماع المضي ونصف
 كسوف تام والتوازي يكون
 في الاستقبال على اتصال في النوبة
 على الاستقبال والتوازي يكون
 والتوازي يكون في النوبة
 وقد تحقق في الحاق في النوبة
 الاستقبال في الحاق في النوبة
 الشوط المذكور

بالاضافة الى ان له هلالا وتحرل بحيث يغير نصفها
كل الياف عند التقابل وهذا ثم قال وهو ضعيف لا لما انفرد
في شيء من الاستقالات هنا انتهى كلامه وقد وافقه صاحب
المواقف في هذا القول قايلا ان الحسن بن علي بن مكرم ابن الصنم
وهذا منها عجيبه وابن الصنم اوقع شيئا في هذا العلم من ان يظن
صدور مثل هذا عنه وكلامه ينادي ان قصده ما ذكرناه
حيث قال ان التشكلات النورية للمركب لا ترجع اليه بل ان نور
ستفاد من الشمس لاحتمال ان يكون المركب مضيئ ونصفها
مظلم وتحرل على نصفه فيرى هلالا ثم يندم حتى وهكذا اذ اعيان
اشي كلامه وهذا الكلام لا يعتبر عليه اصلا في الجليل في هذا الكلام
نقله شافع حكاه ابن عسك في فقهه فقهنا لما هو مقصوده منه فاما
وقلة التامل **الاشكال** اعلم ان يقول عند ملاحظه قوله عليه السلام
بالزيادة والنقصان ان حصول الاتمهات للمركب نقصان في
ظاهره فامعنى حصول الاتمهات له بزيادة النور فاقول فيه جوابا
احدهما انه لما كان واحد وجهيه مستويا بالشمس وانما كانت
زيادة نوره انما هي بحسب احساننا فقط وقد يخرج الامر الى
لان تحرك في النصف الاول من الشهر فيخرج لا يزيدا منه في

كلايه

كل الياف شيئا بغير الاستطاع ان خطاه ولا فيدعي ان تعلمه
عليه السلام الاتمهات بسبب اذ لا يستحقه للزيادة على هذا الوجه
للمركب والنور الخاص وقد شبه بعضهم حال النور في ظنهم والقدر
المركب منه شيئا في النصف الاول من الشهر الى ان يضيء
ثم استأثره شيئا في النصف الثاني الى ان يخفت عما اذا امر السيد
عليه السلام بان لا يكشف النقاب عن وجهه للمناظرين الا على التخييل
شيئا في مدة معينة وان لم يكتشف وجهه باجمعه فليست له
في الحال الى ستر النقاب وارضا النقاب عليه شيئا في ان يخفى
باجمعه عن الابصار الوجه الثاني ان يكون مرده عليه السلام الاتمهات
بمخرج الزيادة والنقصان اعني التغير من حال الى حال وعدم البقاء
على شكل واحد واعلم هذا الوجه اقرب وهو جاز فيما نسبته عليه
اليه من الاتمهات بالطلع والافول والانارة والخبث ويمكن
ان يوجه اتهمنا بزيادة الانارة بوجه آخر وهو ان اذا عطاؤه
النور الغير كوجه الارض مثلا لان انقضاءه هو بالنور وان انارة
والانقضاء كما جاز في اللغة لا زمن فقد جازا مقصدتين ايضا وجاز
ينبغي ان يراد بالشمس كسوف الشمس ايم المقابلة ويصير المعنى
النور بان تفيض النور على الغرة تارة وتسلط عنه اخرى ولو

اريد المعنى الثالث من الخسوف ونفس الخسوف ايضا لم يكن فيه بعد
 اعلم **تمهيد** لما كانت الشمس ملازمة لمنطقة البروج وكما
 اعظم من الارض كان المستقيم باضعها اعظم من نصفها والنظم
 اقل كما عرفت سابقا وحصل الخسوف من قطعيتين اثنتين
 احدهما من المخطوطات الشاعرية والواحدة من الشمس وسمي
 ويسمى الخسوف النور والخسوف العظيم والاخرى من ظل الارض
 يسمى خسوف الظل والخسوف الصغير ويحيط بطبقة شويها ضئ
 مع بيان من يميز ثم طبقة اخرى شويها يسيرة صغيرة ثم طبقة اخرى
 شويها يسيرة ثم هذه الطبقات الثلاث تظهر للمبصر في
 المشرق من طلوع الفجر الى طلوع الشمس بهذا الترتيب وتكسبه
 بعدة وفيها في المغرب وقاعدة الخسوف العظيم على كرة الشمس
 منصفه بمنطقة البروج وسهم في سطحها ونهته في
 افلاك الزهرة عند كونا الشمس في الوجود وفيها وقعا
 الخسوف الصغير صغير على وجه الارض هي الفضل المشرق
 بين المنير منها والمظلم وهذا ان الخسوف ان كان على سطح
 الارض كانها جبلان شامخان يمدان حولهما على التباد
 احدهما ابيض ساطع والاخر اسود حال عليه ملاس تلوته

ثبت في الجوامع من الشمس
 خمسة وثلاثون مثلاً
 مثل الارض منيرة

الحاشية القمرية حيط الظل من داخل على نقطة في جهة عرضها
 بحسب ما يقع في دائرة الظل ان كان اقل من هذا الفصل وعادة
 الملك اذا كان عليهم العرض والظل الحسوف يشبه ان كان غائبا
 ثم يزداد انما بازدياد تغل القمر في الظل فان كان عرض اقل
 من عرض قايوت كانت لونه اسودا كما في العشرين فاسودضارا
 الى خضرة والى ثلثين فالى ارجية والى اربعين فالى صفرة والى
 خمسين فالى غيرة والى ستين فاشبه باسود الانجلا من شرق
 القمر كما ان كابتدا الحسوف كذلك **تتبعه وتبين** الاحوال المشهورة
 الحاصلة للقمر كثيرة فبعضها يشركه فيه سائر الكواكب كالانارة
 والطلع والافول ونحوها وهي كثيرة ولا حاجة داعية الى ضبطها
 وبعضها امور تختص به ولا توجد في غير من الكواكب **وتتبعه**
 اهل الحديث بالبحث عن احوالها مشهورة سرعة الحركة واختلاف
 تشكيلاته النورية والكتابه النورين الشمس وضوءه فيحلوله
 الارض بينهما وجبهه النور بها الكسوف لها وتفاوت اجزاءه
 في النور وهو المستب بالحو وهذه الاحوال الستة يمكن فهمها
 من كلامه عليه السلام بعضها بالتدريج وبعضها بالتدريج اما غير حركته
 واختلاف تشكيلاته فظاهر واما كسوف الشمس وضوءه من اجل

الكسوف في كلامه عليه السلام على ما يشعل الامر بها ولما كتبه
 النورين الشمس فلذلك اختلاف التشكلات مع الحسوف عليه
 فمعه الامور الخفية ففهم من كلامه عليه السلام على هذا الوجه وفي كلامه
 الاساس اعني تفاوت اجزاءه عليه السلام النورية فان في اشكاله
 عليه السلام به نوع خفاء ويمكن ان يوحى الى قوله عليه السلام واتخذت بالزوا
 والقصان فان المراد زيادة النور ونقصانه ولا معنى لتفاوت
 اجزائه في النور الا زيادة في بعض ونقصان في بعض كما لا يخفى
 فقد تضمن كلامه عليه السلام مجموع تلك الاحوال الستة المختصة بالقمر
 وقدر الكلام في الاربعة الاول منها وفي الكلام في الاخرين فنقول اما
 الكسوف فهو فهاها الضوض من جهة الشمس في الحسن كلالا وبعضها
 لست القمر وجهها المواجه لنا كلالا وبعضها وذلك عند كونها بحيث
 يمر خطها مع من البهر بها اما مع انما موضعها الرديين او كون
 البعد منها اقل من مجموع نصف قطرهما فلو كانت اياها متساوية
 كسوف وان زاد الاول في الاولى فان تقع مركزها على الخط المذكور
 كسوفها كلها بلك ان كان قطرهما متساوية ومن حواف مع
 مكث ان كان قطرهما اصغر وثق منها حلقة فذلك ان كان
 قطرهما اعظم وان لم يقع على ذلك الخط كسوف منها بعضا

ابدا الا اذا كان قطره اعظم حثا فقد يكيفها حثا كلاهما
 يبقى منها حلقة في مائة مختلفة الخن او قطعة فعلية في
 قطره اصغر ولما كان الكسوف غير جارح الشمس لذا يقال
 بالقياس الى بقيةها انجب كسفية في وسط القمر بينهما وبين
 الابصار ولكن وقوعه في بقعة دون اخرى مع كون الشمس فوق
 افقها وقوعه في احد هاتكليا او اكثر وفي اخرى جزئيا او قل
 وابتدا الكسوف من غربي الشمس كما ان ابتداء الايام كذلك
متممة واما محو القمر وهي الظلمة المحسوسة في صفحة واره
 ملتبس والادوية مشعيرة والاقوال بخالفه وقد جعل الينا
 من تلك الاقوال اثناعشر قولاً او دلتها مع ما يرد عليها
 في المجلد الثاني من كتابي الموسوم بالكشكول وادكر هنا منها
 خمسة **الاول** انها اثار وجهه المظلم تاحث الى وجهه
 المضي وورد عليه انه لو كان كذلك لكانت اطرافه اشده
 ظلمة واوساطه اشده **الثاني** انه اجرام مختلفة مبرورة
 مع القمر في تدويره غير قابلة للاندفاع بالتساوي وهو في
 سلطان المحققين قد تم في كسوف في التذكير وورد عليه ان
 يتوسط بينه وبين الشمس من تلك الاجرام وكذا بيننا وبينه

فان ترى صورة العرش والغياب والظلال على سطح
 في الليل وصورة البحار وضيقها في الشمس فان صورة الارض
 والحاجب مطبوعان فيه **فكان** ان الارض لكثافتها تقبل ضوء
 الشمس اكثر مما تقبل الماء **لظا** فكلما صورته اقل من ان
 تحتها والفاضل النيسابوري في شرح التذكرة وقال الميرزا
 المحقق اليرجاني في شرح التذكرة **الارض** والارض
 سبق **الخامس** ان اجراما صغيرة نيرة مركبة في جرم الشمس
 في فلكها الخارج المركز هي تكون من وسطها ما يبرز الشمس
 والقر وهي باقية من وقع شعاع الشمس على موضع الجرم
 وهذا الوجه للدرق الخفي ووجه في شرح التذكرة وتنتهي
 الامكان وان تحتها واقل فيه نظرها فالتكامل الاجرام ان
 كانت صغيرة جدا تلافيت تلك الخطوط الخاصة من حولها
 الى القمر بالقرية منها ولم يحصل ظلمة البر وان كان لها مقدار
 يمتد به بحيث يحصل ظلمة البر والقمر توصوله الى سطح الارض
 في بعض الاوقات وكوقت الاستقبال وان كان يستقبل
 يظهر على سطح الارض كما يظهر ظل الغيم ونحوه وليس فليس في
 اعلم بحقائق الامور **خاتمة** ما مر من ان التشابه للشمس

تختص بالقر لا يشترك فيه غيره من الكواكب هو القول المشهور
 وعليه الجمهور فانه مطبقون على ان افوار ما عداه من الكواكب
 ذاتية غير مكتبة من الشمس واستدوا على ذلك بانها لا تستقبل
 النور من الشمس نظرا منها التشكلات البديهة والحدودية
 بالبعد والقرب منها كما في القمر هكذا الورود صاحب الحق فيها
 في نهاية الادراك واقل فيه نظرها فالتكامل باستفادتها النور
 من الشمس ليس عليه ان يقول بان المستضي منها انما هو وجهها
 المقابل للشمس فقط لئلا يراه اختلاف تشكلاتها كما تقر به لان
 يقول بنفوذ الضوء في اعماقها كالقطعة من البلور مثلا اذا وقع
 عليها ضوء الشمس فان الناظر اليها من جميع الجهات يبرها مضيئة
 باجمعها فتصير ثم ان صاحب الحق الورود على الدليل ان يكون
 ان اختلاف التشكلات انما يلزم في السفليين لا في بقية
 الكواكب التي فوق الشمس لكون وجهها المقابل لها هو المقابل
 للشمس بخلاف القمر فيكون ان يستفيد النور منها ولا يظهر فيها
 التشكلات الهلالية بالقرب من الشمس مما يقال ان يزيل منها
 في مقابلات الشمس مدفوع بان ظل الارض لا يصل الى فلاكها
 ثم ان الجواب عن هذا الايراد بان تلك الكواكب اذا كانت على

الشجر

سمت الراس غير مقابل للشمس ولا مقابلة لها لم يكن وجهها لها
لها صولها بل بالنظر لبعضه ويترجم اختلاف التشكيلات
ثم قال فان قيل انما لا يرى شيئا منها هل لا يتقاطع فيه لصف
حجم الكوكب في المنظر وظهوره من البعد المتفاوتة بعد ذلك
لو كان كذلك لكان الكوكب في قعر الشمس لغيره في
بعد هذا كراهة واقول فيه فظ فان الخطر ان يقول انما يذ
ذات لو وقت دائرة الرقبة فيها مقاطعة لدائرة النور
ولم لا يجيء ان لا تقع ابدا الا داخلها اما موازية لها اذا كان
الكوكب على سمت الراس في مقابلة الشمس وغير موازية
اما بما سة لها كما اهلته يتفق في التجميع وغير هامة كما
في غيره ولا يندفع هذا الا اذا ثبت تقاطع الدائرتين على
سطح الكوكب كما في القوسين ثبوت خط التقاطع انما
ما زال فخط في خط ان القول بعدم الفرق بين القمر وسائر
الكواكب في ان اوار الجميع استفادة من الشمس غير بعيد
من الصواب وقد ذهب الى هذا جماعة من ساطين الحكماء
واظهروا التفرقة بين حيث قال في الهياكل ان حشر بين
الشمس قهر الفلك وبين السما فاعل النها صاحب الجايب

بالعين المجرى الظلمة
منه

عظيم

عظيم المصية الذي يعصى جميع الاحرام وضوحا ولا باحتسابها هذا
وقد ذهب الشيخ العارف محيى الدين عياض الى هذا القول
صرح به في الفتوحات المكية ووافق جميع من الصوفية
واسمه اعلم بحقايق الاشياء وفي هذا الباب رسالة تبسوط
من امراده فليقف عليها **الكلمة** مولانا واعلمنا عليه السلام بحجة
ما العجب ما دبر في امرك والطف ما صنع في شأنك جعلك مفتاح
شهر حادث الامجاد فاسأل الله ربك وسيدك وعنا التي
وخالقك ومقدرى ومصورى ومصوريك ان
يصل على محمد وآله وان يجعل حلالا لكثرة التحقير الالهم و
طهارة لا تناسها الاثام حلالا من الاقارب وسلامة من النيات
حلالا مقد لا تحسن فيه عين لا تكل معه وسيرا لينا بغير عسر و
خير لا يشوبه شر حلالا من ما يمان ونعمة ولسان وسلامة و
اسلام يحسن مصدر كغفران بمعنى التستر عن العقاب ولا
يتعمل الاخذ والعقل نصيبا على المصدر ته فحين الله معنا
تزيه الله كما قيل استخرجنا وابو رحمة لا يليق بغيره لبرائة
قال الشيخ ابو عبد الله الطبرسي طاب ثراه انه صادف في الشرح عملا لا
علمه رتبنا التقويم التي لا يستحقها الا هو بحجبه ولذلك لا يجوز ان

يتجلى في غيره تقع وان كان منزها عن الصفات والاعلام هذا
 يظهر ما لا يعقل من الاعلام من ان الشئ من المستحيل ان يكون الله
 بثلثه ان العنق من الناس عن نفس المكان الذي هو منبع السوء
 وفيه الصفات عن وصفه الذي لا يتغير عن كونها ما يورث
 للذات المقدسة التي اوداها عليها وتسمى الافعال التي هي
 والعبت فمن كونها اجابة التي تقع نفعا او دافعا عنه
 ظل كفعال العباد وما في قول عليه السلام العباد انما هم صنفان
 او استقرامية على الخلاف في الشئ وفي ما النجاسة وهي مبتدأ
 بعد ما صلتها او صغر على الاولين والخبر محمد وفاي الذي
 او شئ صوره عجيبا ام عظيم وهو الخبر على الاخير وما في جمل
 العجب على الاولين والاولين والاعمال المفعول المحذوف والاعمال
 والاشان من ادق وان وصف بجملة جملتها قبلها لا يقتضي
 خبره او لا شئ مع كون السابقة لاجل المعاني والاعراب والشبه
 ما خرج من الشئ فبقا شئ شئ الى اظهره وكشفته و
 شئ السيف اخر جنة من الغلاف ونسبة الشئ في النفس بالبيت
 المفعول استعارة بالكناية واثبات المفتاح له استعار تخيلية
 ولا يخفى لانه تشبيه للفتح والمفتاح والحاج في قوله عليه السلام

حادث شعلق بحادث السابق الى حدوث خلد الشئ وتجدد
 لاجل امضا لحادث خلد ويحذف لثقله يجعل فكثيرا من الاعلام
 وعدم التعيين الى امرهم علينا حاله كما قاله في قوله تعالى
 ارضا ان المراد ارضا متكونة بخبره والها في فاسال الله تعالى السببية
 كما في قوله تعالى ان الله انزل من السماء ماء فصنع الارض خضر
 فان ذلك الامر المحجد الذي جعل خلد الشئ لا مضار فيه لما كان
 بهما صار لهما سببا لا يسأل الله سبحانه ان يكون بكرة وانما
 وسلاية وما هو من هذا القبيل ولا يبدل ان جعل فصيحة كما قاله
 في قوله فقلنا اضرب بعصا البحر فانجرت اما بتقدير شئ طاهر
 راي صاحب الكشاف اذ كان كذلك فاسال الله او غير شئ
 كما هو متفق عليه صاحب المفتاح اي وهو منهم فاسال الله الحق
 ان بتقدير الشئ طهره لاينا في كون الفاصحة وان الله اقل واعلم
 كما يتبين الحق الشريف في بحث الايجاز والاضاب من شرح المفتاح
 عدله عليه السلام في قوله عليه السلام فاسال الله عن
 الاضاب والذي هو مقتضى الظاهر ان يعاد بقرعة الضمير لاربعة
 السابقة الى الاضاب لعل التعظيم والاستلزام والتركيب والارادة
 الوصف بما بعده اذ المفعول يوصف وقول الكسائي يجوز ضمير

الغائب ضعيف فلما جعل ما بعده هنا حلاً فلا يخفى من بعد
 بحسب المعنى والكلام فيها يتفق بلفظ الجلالة المقدسة فقد
 بسوطاً في فواتح الشرح **وأضاف** الرب إلى الكلام من إضافة
 الصفة للخبر المفعول نحو كريم **البلد** **الصفة** المشبهة لاشتقاقها
 من اللانتم لا مفعول لها **وأضاف** في اللفظ **يخبر** في إضافتها
 إلى الفاعل وكذلك **بجاء** وصف للمعرفة بها فإن قلت المعطوف
 على التثنية وتسمى الفاعل أعني خالق مضاف إلى المفعول **قلت**
 بعد تسليم أنه بفتح حقيقة هو معنى الماضي فأضافته معنوية
 من مثل ضامه بندياً من يستقيم المضاف إليه بفتح مفعول لا نظير
 إلى المعنى لا إلى الجملة النصف كما إذا كان اسم الفاعل بمعنى المبالغة لا اشتقاقاً
 على أن الوقف هنا النظم من كونه معنى الماضي لا مكن جعل مثل هذا
 من جزيئات قاعدة تم المشورة وفي أنه يغتفر في الثاني ما لا
 يغتفر في الأول كما قاله في نحو رب شاة وتخلتها وليبش
 المتعلقة بالصانع على التي على الله عليه وآله وحقق تشبيهها
 في بعض الأدعية بالصانع على إبراهيم وآل إبراهيم والكلام في تحقيق
 معنى الأول واستقائه من الأول وإبراهيم **أما** **آل** **الرب** **صل**
 عليه وآله حقيقة هم الأمة المعصومة من سلام الله عليهم قد مر

الكلام

مترادفان ورتا فراعوا ورتا الامم والاهية لانسان على
 الخير وبضاحها الخش والشفاعة والارواح الكلد غير المعاش
 وضيقه او غير الوصول الى المطالب الحقيقة لا يعمى السالك
 من العواقب الموجبة بعد **السادس** في طول الطريق ولتتبع علم
 امثالها فتنه هذا الدمار من سوا الحكيم العظماء
 الغير المدانة بالاقام والسلامة من السيئات والتوفيق
 للتقريب ان عليهم معصوم من الاناس والذوق وقد تقدم
 الكلام فيه في الفوائد ذكرت هناك ان مثل هذا كثير في كلام
 ائمتنا سلام الله عليهم كما نقل عن الكاظم عليه السلام انما كان يقول
 في حجة الشكر يد عصبته بل ساني ولو شئت وعزلة لا يخرج
 وعصبته يصرى ولو شئت وعزلة لا كمهني الى اخره
 بل وقع مثل ذلك في كلام سيد المرسلين واشرف الاولين و
 الآخرين كما روى عنه صلى الله عليه وآله انه قال اني لا اعرف
 واتقرب اليه في اليوم اكثر من سبعين مرة وقد قلنا هناك
 ان النبي صلى الله عليه وآله وكذلك المعصومون من عترة
 سلام الله عليهم لغاية اهتمامهم باستغراق واقفهم في الاقبال
 على الله سبحانه والاعراض عما عداه ولنجدهم بكنيتهم الى

جانبه

جانبه جعل شانه وقراءه ما سواه كما نوافد من صر فلتحرم من الحكيم
 في الاشغال البدنية والوظائف البشرية من المال والمشر والمشر
 وامثالها من المباحات فقط والخطايا وسبعون فتنه الببال
 في ان من الامانات الى شيء من هذه الخطوط الذنوب اما وعصيانا
 وذنبا ويستغفر الله تعالى عنه وقد سلك على موالهم وقتف
 باقوهم وافعالهم المتألفون والعرفان من اصحاب الحقيقة
 الذين يفضول عن ذيل مرادهم عن هذه الحزينة الذرية و
 كحلوا عينون بصائرهم بحل الحقيقة النبوية وامان من معاشير
 القاصرين عن الاتقاء الى هذه الدج الغلبة والحجبي من عن سقا
الاعتدال على تلك المراتب السنية فلا منحة لخاصة من عظم
 جراتهم حال قوة تلك الفقر ضيا عيننا وقبائح اعمالنا عند
 تلوقة تلك الفضول بطريقنا ينبغي ان اذا التزمنا قوله اعلموا
 ان من الافات ان **تفهم** على الافات البدنية بل انظر الى
 الامن من الافات النفسية ايضا من الكبر والحسد والعقل والفرد
 والحزن حبس الى الالم الجاه وغير ذلك من دولج النفس و
 حفظها ومشتهاها البهيمية والسبعية فان طلب الامن من
 هذه الافات التي هي بمنزلة الكلاب العاقرة والحيات الضارية

الموجبة للصلوات الحقة ثم وأخرى التي لا يقدّر لها
 في الحقة إلا خلقين من شجرها هذا وهي الحقة العرش
 في شرح حصان جبريل في كتابه الأخلاق كلاماً فيها معنى على
 الاحترار من هذه الأوقات ولما هنا أنه لا يحصل إلا من التمام
 عنها إلا بأخراج العقل بالدين من سيرة الفؤاد وخلق هذه
 الشجرة الحقة من أضواء القلب فانه ما دام القلب على الدنيا
 فشككت في النفس ليس من سيرة هذه الأوقات **فما زال**
 كلما دفعها وصفتها عاد إلى ما كان عليه ولا وقد غلبت منها
 القلب فلا يزال يحضر عن امره من يحتاج إلى الفكر في التمام
 فأراد ان يصرفه وقتة ويجمع بالبرية في ذلك المتفلس
 تحت شجرة واشتغل بالفكر فيه فكانت العصافير وغيرها الطيور
 تتجمع على تلك الشجرة وتشتوي عليه فكم بأصواتها وتكلم
 وقتة فاجتذبتة وفرب بها الشجرة فهربت العصافير الطيور
 عنها ثم اشتغل بفكره فعادت كما كانت فطرهما مرة أخرى فعاد
 ايضا فطردا مرادافا له تخلف بها هذا ان رحت الا من فاق
 الشجرة من أصلها فافضا ما دامت باقية فان العصافير
 والطيور تتجمع عليها البزج وبعضهم شبه ذلك بقصة الكروبي الذي

قتل

السوق

قتل أمه كما يحكى ان شخصا من الأكراد كان له معرفة بعبد العفة
 وقد نزل الأكراد وكان الناس يبيعون بذلك وهو يتوقع الأمر
 حسم المائدة فدخل بها إلى البيت فوجد معها رجلا يني بها فتش
 بالسكين صدرها واستخرج من شنتها فقال للأحباب ومعا
 يا هذا ان قتل الرجل كان أولى من قتل الأم فاذ امره يستقر فقل
 إلى يومه فقتلها كان يلين في ان قتل في يوم شخصاً جديداً وذلك
 امر لا يتناهي إلى الحمد ولما قد نظمت قصة هذا الكروبي في كتابي
 الموسوم بسوانح سفر الحجاز هكذا **كان في الأكراد شخصاً ذو**
سداد أمه ذات اشتها ليل الفساد لم تخيب من قول طالبها
 لم تكفر عن وصال راضيا **داناها** مفتوحة للداخلين **فعلها**
 مرفوعة للفاصلين **فربى** يفعل بها في كل حال **فماها** تميز
 أفعال الرجال **كان** ظر فاستقر **أكرها** حياً نيل لتمام عمر **فكرها**
 جها بعض اللبالي في **فامل** فاعترها الابن في ذان العمل **شقي**
 بالسكين فورا صدرها **في** لها في الموت اخفى بدها **مكر** الغيل
 من احتشاقها **خلص** الجيران من فحشاها **قال** بعض القدم
 من اهل الملام **لم** قتل الأم يا هذا الغلام **كان** قتل الموالى **بأنقى**
 ان قتل الأم شيء **ما** في **قال** يقوم انكرها هذا العتاب **ان** قتل الأم

أدنى للصواب كنت لا يقيتها فيما يريد كل يوم قاتل شخصاً
 إنما الموت قد وجد الحسام كان سخر دأباً قتل الأنام أيقا
 الماسوني فيندل فينبه **أيها المحروم من سر العيوب** انت
 في سر الكلاب العاقية من قوى النفس الكفر المجانية كل
 صبح مع ما لا تزال من دواعي النفس في قول **قال** كل داء حية
 ذات النقام قتل مع الحيات كم هذا النقام أن تكل من سر ذي
 تنفي الخلاص أو تم من عض هاتيك المناس فاقول النفس
 الكفر المجانية قتل كرمي لام فانية **أيها الساقى** ادركك اللام
 وأجعل في دمه عيني مدام خلص لأرواح من قيد لهموم
 اطلو الأشباح من سر الغوم فالهيا بين الخزين المحقق من دواعي
 النفس في الرحمن **يكن** أن يري بدياً لسان في قوله عليم
 ونعمه وحسان معناه الظاهر المتعارف والانسبان
 يرد به المعنى المتداول عند أرباب القلوب وهو الذي في بيت
 الأوزن في الأخير **صلى الله عليه وآله** أجمعين بقوله الأحسان
 أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك وينبغي
 أن يرعى الإيمان والاسلام في قوله عليم هلل من الإيمان
 وسلامة وإسلام الموتى من المعروفتان بعين اليقين وقول

اليقين

اليقين على ما مر من جنس في الفؤاد هذا وقد طبع عليه **الأمين**
 في هذا الدعاء من في مقيد يكون من الإفات ومن مطلقاً و
 كذلك في طلب السلامة مقيد بالوفاة من الميتات ومن مطلقاً **أي**
 أن يراد بالمطابقة سلامة القلب من التعلق بغير الحق بل على ما كان
 بعض المفسرين في قوله **قوله** يوم لا يرفع مال ولا ينون الأمن إلى القلب
 سلم ولما الأمن المطابق لفعل المراد به طمأنينة النفس في حصول راحة
 الأمن وسكينة الدفوق فان السالك نادى في سيرة الحق يكون مظهر
 غير مستقر الخاطر في العاقبة وما يرضى في أثناء السيرة من مرض
 العائقة عن الوصول فاذا هبط نعيم العناية الآتية ولا تفتت
 المحب إلى العظمة الآتية ولذلك سمى بالثغينات الرسمية بنود
 القلب بنود الإيمان وحصلت الراحة والطمأنينة وفشل الخوف
 وظهرت بياض الأمن والأمان وهذا المقام المعنى على الأمن
 والسلامة من مقامات **الحجاب** النهايات لا من حول أرباب
 البدايات وقد اشار إليها مولانا فاما من أمير المؤمنين **وقيل**
 الوصية الذي تنتمي إليه سلسلة اصل الحقيقة والبرهان سلام
 الله عليه وعلى من ينسب إليه في كلام له عليه السلام **وقوله** السيل الغمر
 وفي نهج البلغة وهو قوله عليه السلام في وصف من سلك طريقاً

الوصول فداحي عقله ولمات نفسه حتى في جليله واطف غلظه
 ويدق له لامع كثير الرقي فابان له الطريق وسلك به السبيل
 وتماقت الابواب الى باب السلامة ونزل الاقامة وثبت
 رجلاه بجاهنينة قلبه في قرة الامن والراحة بما استعمل قلبه في
 دبر انشراحه صلوات الله عليه وسلامه فاعمل السعد الذي
 لا تحس فيه واليمن الذي لا تكد معه والبر الذي لا يضره الخمر
 الذي لا يشوبه شر من لوازم هذين المقامين وفقنا الله بحجته
 مع سائر الاحباب للارفاق اليه عنه وكره ان يسمع حبيب
 خطا به عليم في هذا الدعا بعضه متوجه الى الهلال فغتنق
 كقول عليم بحبل مفتاح شهادت فقول عليم ان يحمله
 هلالا لكره وهلالا من هلال سعد وبعضه متوجه الى حجر الرقي
 كقول عليم وامتنع بالقيادة والنقصان فاذا الهلال
 وان حصل له الزيادة لكن لا يحصل النقصان فلما اطلاق
 الهلال عليه في ليلة ست وعشرين من ربيع وعشرين كما ذكر
 صاحب القاموس فالظاهر انه عجز كما مر وعلى تقدير ان يكون
 حقيقة فليس هو الخاطب بذلك قطعا كقول عليم والاشارة
 الكسوف فان الكسوف لا يكون بشيء من معنوية الهلال فيكون ان

يكون قوله عليم الموقد في منازل التقدير ما يتصور الى حجر الرقي
 لا الهلال لان الجمع المضاف بعيد العموم والهلال وان كان قطعها
 باجمها ايضا لان الظاهر ان مراده عليه السلام قطعها في كل شهر ثم
 الاستبعاد في ان تكون بعض تلك الفقر بقسطها لاجل اعمى الهلال
 وبعضها مقصودا بها طر وعكس ان يجعل الضمير لكل الفقر لاجل رينا
 على ان يراد من الهلال حجر الرقي الديالي الثلاث الاولى المقدار
 الذي يرى منه بضياءها كما ان البدر يحجر الرقي ليلته الرابع
 لا المقدار المرئي منه فيها وهذا وان كان لا يخفى من بعد الانه يصير
 به الخطاب جارا على واحدة كما هو الظاهر جله
 عليم بخولها التعجيب فلا دل على التعجب بوجه من وجه
 شدة تعجبه عليه السلام من حال القوم وما دبل الله سبحانه وفي
 افلاكه بلطائف صنعه وحكمته وهكذا كل من هو اشتد اطلاعا
 على دقائق الحكم المودعة في صنوعات الله سبحانه فهو اشتد تعجبا
 واكثر استغظاما ومعلوم ان ما بلغ اليه علمه عليه السلام من عجائب
 صنعه جل وعلا ودقائق حكمته في خلق القوم فضلا ولا يكون
 ما يطرأ من مصالح العالم السفلي وغير ذلك فوق ما بلغ اليه
 اصحاب الاصداد ومن يحزنه وهم من الحكماء الراغبين

و

ن

لا

ن

بأنها فمضا عفر مع أن الذي أطلع عليه هؤلاء من أحوال الكيفية
أفلاكر وما عرفه مما يرتبط به من موهب هذا العالم أنو كثير
يخاطبوا في أذهال السليم قايلا ما خلقت هذا باطلا وذلك
الأمور ثلاثة أنواع **الاول** ما يتعلق بكيفية أفلاكه وعددها
ونفسها وما يلزم من حركاتها من الحس في الكسوف والخسوف
التشكلات ونشأه كتر حامله حول مركز العالم لا حول مركزه
وما إذا قطر تدويره فقط سوى مركزها العالم إلى غير ذلك مما هو
مشرع في كتاب الهيئة **الثاني** ما يرتبط بنوعه من القوى في بعض
الأجسام العنصرية كزيادة الرطوبات في الأبدان بزيادة نقصان
نقصانه وجصول البخار من اللاماض وزيادة مياه البحار و
النباتات بزيادة بنية في كل يوم من النصف الأول من الشهر ثم
اختلافها في نقصانها يوما فيوما في النصف الأخير منه وزيادتها
اخمعة الحيوانات والنباتات بزيادة النور ونقصانها بنقصان
وكثرة زيادة العقول والتمائم في ضجارتها فاعند زيادة نوره حتى
أن المذاهب لها يسمعون صوتا من القش والقرع والبطل عند
تمدة وقت زيادة النور وكما بلان في القمر الكتان وصفة بعض
التمائم إلى غير ذلك من الأمور التي تشهد بها التجربة ولو أوحى

اختص

٤٤

بش
أن

اختص القمر بزيادة ما يرتبط به من أمثال هذه الأمور من سائر الكواكب
لأنه أقوى إلى العالم العناصر منها ولا ينع مع قربه أسع حركته فيمتزج
نوره بأقارب جميع الكواكب ونوره أقوى من نورها فيشاكلها
شركة غالب عليها فيما ينبت بنوعها من المصالح بالذخا القها
ومبدعها أجل شأنه **الثالث** ما يتعلق به السعادة والخساسة
وما يرتبط به من الأمور التي هو علامة على حصولها في هذا العالم
كما ذكره الديانوف من المتجدين ووردت ببعضه الشريعة
للطريقة على الصانع بها أفضل التسليمات كما رواه الشيخ محمد
عماد الإسلام محمد بن يعقوب الحلبي قدس الله روحه في الكافي
عن الصادق عليه السلام قال من سافر وتزوج والقمر في العقرب
لم يزل الخبي في كما رواه أيضا في الكتاب المذكور عن الخاطم عليه السلام
من تزوج في محاق الشهر فليس له سقط الولد كما رواه شيخ
الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي طاب ثراه في فخر
الخصيار عن الخاطم عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وآله
ليست عند بعض نسائه فأنكف القمر في تلك الليلة ولم يكن منه
فيها شيء فقالت فحيته يا رسول الله بالي أنت والحق كل هذا البعض
فقال لها ويحك هذا الحادث في السما فأكفرت أن أتأذني وفي آخر

عن الصادق عليه السلام
أن القمر إذا كان في
العقرب لم يزل الخبي في
كما رواه أيضا في الكتاب
المذكور عن الخاطم عليه
السلام من تزوج في محاق
الشهر فليس له سقط الولد
كما رواه شيخ الطائفة أبو
جعفر محمد بن الحسن الطوسي
طاب ثراه في فخر الخصيار
عن الخاطم عليه السلام أن
النبي صلى الله عليه وآله وآله
ليست عند بعض نسائه فأنكف
القمر في تلك الليلة ولم يكن
منه فيها شيء فقالت فحيته
يا رسول الله بالي أنت والحق
كل هذا البعض فقال لها ويحك
هذا الحادث في السما فأكفرت
أن أتأذني وفي آخر

الحديث ما يدل على ان المجامع في ذلك اليليد ان نزل من جماعه
ولما وقد سمع بهذا الحديث لا يرى ما يجب ما يبعده
المشهور من ارتباط بعض الحوادث السلفية بالأحكام العلوية
ان زعموا ان تلك الاجرام هي اهله المؤثرة في تلك الحوادث
بالاستقلال وانها اثرية في الثاني فهذا لا يحيل للمسلم اعتقاد
وعلم النجوم المبني على هذا الكفر والعياذ بالله وعلى هذا حمل
ما ورد في الحديث من التحذير من علم النجوم والذي عرفت
صحته وان قالوا ان اتصالات تلك الاجرام وما يورث
لها من الاوضاع علمات على بعض حوادث هذا العالم مما
يجعله الله سبحانه بقدرته ظاهرة كما ان حركات النجوم الخلق
اوضاعه علمات يستدل بها الطبيب على ما يورثه البدن
من قرب الصحة واشتداد المرض ونحو ذلك وكما يستدل بالاختلاف
بعض الاوضاع على بعض الاحوال المستقبلية فهذا الاماغمه
والاخر في اعتقاده وما روى من محنة علم النجوم وجواز تعلمه
محول على هذا المعنى كما رواه الشيخ الجليل عماد الاسلام محمد بن
يعقوب الكليني في كتاب الروضة من الكافي عن عبد الرحمن بن
سيابة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام جعلت فداك ان اناس

يقولون

اسموف

يقولون ان النجوم لا يحيل النظر فيها وهي مخفية فلان كانت تفرق بين
فلا حاجة الى اني في شيء يضر بدني وان كانت لا تضر بدني فوالله
اني لا اشتبهها واشتبهى النظر فيها فقال عليه السلام ليس كما يقولون
لا تضر بدنيك ثم قال انكم شطرون في شيء كثير لا يدركه وقليله
لا يتفهم به تحسن على طالع القرع ثم قال ان الذي لكم بين المشتري
والزهرة من حقيقة فقلت لا والله فقال ان الذي لكم بين الزهرة
والقرع من حقيقة فقلت لا والله فقال ان الذي لكم بين الشمس وبين
السكينة من حقيقة فقلت لا والله ما سمعته من احد من النجومين
فقط فقال ان الذي لكم بين السكينة والروح المحفوظ من حقيقة ثم
قال يا عبد الرحمن هذا صابا ذا حاسبه الرجل وقع عليه علم
القصة التي في وسط الرحمة وعد ما عن يمينها وعد ما عن
يسارها فعد ما خلفها وعد ما امامها حتى لا يفتني علمها
من قسب الاجزاء واحدة الامور التي تكلم بها النجوم
من الحوادث المستقبلية اصول بعضها ما حاذ من الحساب الربوي
سلام الله عليهم وبعض الاصول يدعون فيها التجربة وبعضها
بني على امور متشعبة لا نفى القوة البشرية بفضطها والاحاطة
بها كما يوفي اليه قول الصادق عليه السلام كثير لا يدركه وقليله

لا يتوقع به فلذلك وجد اختلاف في كلامهم ونظر في الخطأ
 الى بعض احكامهم ومن اتفق على الاصول الصحيحة من كلامه فقد
 احكامه لعمارة كان فطق بكلامه الصادق عليه السلام في الرواية
 المذكورة قبيل هذا الفصل ولكن هذا امر عزيز الشأن لا يظفر
 به الا القليل والله الهادي الى صواب السبل ولا ينبغي كلام في
 هذا الباب قال في فضل المبدأ والمعاد من الهيات اشغالوا
 امكن انسانا من الناس ان يعرف المحاولات التي في الارض والسماء
 جميعا وطبائرها فيهم كبقية ما يحدث في المستقبل وهذا النجم
 القابل بالاحكام مع ان اوضاعه الاولى ومقدّماته ليست
 مستندة الى بيهان بل عسى ان يتعمق فيها التجربة والوحى
 وربما حاول قياسات شعرية او خطايتي في انفاة افانته
 انما يقول على دلائل جنس واحد من اسباب الكائنات وهي
 التي في السماء علانة لا يميز الا حاطة جميع الاحوال التي ما في
 السماء ووضوح لنا وذلك وفيه لم يمكنه ان يجعلنا بحديث
 نتفق على وجود جميعها في كل وقت وان كان جميعها موجودا
 فعلة وطبعم معلق ما عنده ثم قال في آخر كلامه فليس لنا ان
 اعتماد على اقوالهم وان سلمنا ان جميع ما يطولنا من مقدّماته

الحكمة

السوف

الحكمة صادقة قد انفسد السبل الطاهر في الدنيا وتطابقها
 السيرة في الذي علم بطاوس قدس الله وجهه كما انما
 سماه فخرج المصوم في معرفة الحلال والحرام من علم النجوم يتبين الاله
 على كون النجوم علامات دلالات على ما يحدث في هذا العالم وان
 الاحاديث عن الانبياء من لدن ادريس عليه السلام ناطقة بذلك
 الى عهدنا نعمنا الطاهر بسلام الله عليهم اجمعين ناطقة بذلك
 وذكر ان ادريس عليه السلام من نظر في علم النجوم وان نبوة موسى
 عليه السلام علمت بالنجوم ولعل ان نبوة نبينا صلى الله عليه وآله
 مع علم بعض النجوم وصدقهم بالدلائل النجمية وان بعض
 احوال هؤلاء اوامانا صاحب الامر عليه السلام بما اخرج به بعض
 النجوم من اليهود يقيم وذكر ان بعض الكار قيم واسمه احنف
 اسحق اخبر ذلك النجم اليهودي ولده واخبره طالع ولادة صاحب
 الامر عليه السلام فلهذا المعنى انظر فيها ان لا يكون هذا المولد الانبياء
 او يصح بي وان النظر في علم انما عليك ان يشارقا وخرجا
 وبما وخرجا حتى لا يبقى على وجه الارض احد الا دان ببديته وقال
 بولايته وروى عن عطاء الله مرقدا في الكتب المذكورة عن ابو بن
 عبد الرحمن قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اخبرني عن علم النجوم

ما هو في لهو علم من علم الانبياء قل قل على الله طاعتكم
 يعلم بقا كان علم الناس به واودع قدس الله وحده
 سكرته من هذا القليل طوبى للشخص ذكرها خوف من طول
 وذكر طاب ثراه ما اوردوه السيد الجليل جمال العترة الرضى
 في كتاب نهج البلاغة من كلام امير المؤمنين عليه السلام
 فقام عن المسي الى الزول ثم اذوم اطيب في نهج عترة الله
 الرواية وتبينها بالاطمين في سندها زادة وفي منتهى الذي
 اما السند فقال ان في طريقها عن ابن سعد بن ابى وقاص قال
 الحسين عليه السلام لما المثنى فقال طاب ثراه انى رايت فيها
 وقت عليه السلام الذي قال لامير المؤمنين عليه السلام
 المقالة هو عفيف بن قيس الاسدي اخو الاشعث بن قيس
 ولو كانت هذه الرواية صحيحة على ظاهرها كان من لا نافي بين
 قد حكم في صاحب هذا الذي قد شهد مصنف نهج البلاغة
 انه من اصحابه ايضا باحكام الكفا او ما يكون من تداعى الفقرة
 فيقتله في الحال او بردة عن غير الفقرة فيتوبى او يمتنع
 من التوبة فيقتله لان الرواية قد تضمنت ان الخيم كالمؤمن
 والناحر وما عرفنا الى وقتنا هذا انه عليه السلام حكم على هذا

الخيم

الخيم الذي هو صاحب احكام الكفا ولا السحرة ولا الكهنة
 ابعده ولا عزيمه براق ليرى على اسم الله تع والخيم من علمهم
 لانه صاحب وهذا يدل على تاعدا الرواية من صحة النقل او
 يكون لها تاويل غير ظاهر مما وافق للعقل ومما يند على بطلان
 ظاهر هذه الرواية قول الراوى فيها ان من قد صدقك فقد كذب
 القرآن واستغنى عن الاستحانة بالله وتعلم ان الاطلايع الحروب
 يدعون على السلامة من هجوم الجيوش وكثير من الخس وبشرى
 بالسلامة وما انتم من ذلك ان اوليهم الحردون وهم واثال
 ذلك كثير فيكون للدالات الخيم اسوة بما ذكرناه من الدالات
 على كل معلوم هذا كلامه اعلى الله مقامه فتأمل مبانيه بعين
 البصيرة وتنبأ واعلم انه بيد عيسى وقصير الله الهوى **قال**
 مولانا ولما ساعد عيسى لهم اللهم اجعلنا من ارضى من طاع عليه
 وانى من نظر اليه واسعد من تقيدك فيه ووفقنا فيه للتوبة
 واعصنا فيه من الحوبة واجفظنا فيه من مباشرة عصيتك
 واو عننا فيه شكر نعمتك والهناء فيه جنن العافية واثم
 علينا باسعمال طاعتك في المنة انك المنان الرحيم وصلى الله
 على محمد وآله الطيبين الطاهرين يا صل اللهم عند الخليل وسيد

في نظر من علم الانبياء قل قل على الله طاعتكم
 يعلم بقا كان علم الناس به واودع قدس الله وحده
 سكرته من هذا القليل طوبى للشخص ذكرها خوف من طول
 وذكر طاب ثراه ما اوردوه السيد الجليل جمال العترة الرضى
 في كتاب نهج البلاغة من كلام امير المؤمنين عليه السلام
 فقام عن المسي الى الزول ثم اذوم اطيب في نهج عترة الله
 الرواية وتبينها بالاطمين في سندها زادة وفي منتهى الذي
 اما السند فقال ان في طريقها عن ابن سعد بن ابى وقاص قال
 الحسين عليه السلام لما المثنى فقال طاب ثراه انى رايت فيها
 وقت عليه السلام الذي قال لامير المؤمنين عليه السلام
 المقالة هو عفيف بن قيس الاسدي اخو الاشعث بن قيس
 ولو كانت هذه الرواية صحيحة على ظاهرها كان من لا نافي بين
 قد حكم في صاحب هذا الذي قد شهد مصنف نهج البلاغة
 انه من اصحابه ايضا باحكام الكفا او ما يكون من تداعى الفقرة
 فيقتله في الحال او بردة عن غير الفقرة فيتوبى او يمتنع
 من التوبة فيقتله لان الرواية قد تضمنت ان الخيم كالمؤمن
 والناحر وما عرفنا الى وقتنا هذا انه عليه السلام حكم على هذا

السهم

<http://fb.com/ranajabirabbas>

هذا الكتاب بالشرع الذي اجوز الله سبحانه التوفيق لآله و
 هناك نبذة من سباحة الحمد والشكر وما قيل من الطرفين
 في وجوب شكر المنعم عقلاً وسماعاً وما سخّر لنا من الكلام في
 دفع شبه القائلين بالخصلة **وعجوب في السمع وبيان في**
معاديتهم وخوف العقاب على قول الشكر **وكون العقاب على فعله**
والجبن بغير الجرم وفتح النون جمع حنة بالضم وهي **السنة** والعافية
 دفع الله سبحانه عن العبد أهواؤه ونسحق في الصحة **البدنية** و
 النفسية معاً وقد قدم الكلام فيها في الحقيقة **والشرع** **والشرع**
 في شرح دعائه عليهم في طلب العافية **الصواب** **بالاجتهاد**
 سبحانه من أول هذا الكتاب إلى هنا باجماعها **برغبته** **عليه** **تم**
 عدل عن ذلك الأسلوب وجعلها من هنا إلى آخرها **إخاء**
 خطاب في كلامه عليهم التفات من الغيبة إلى الخطاب ولا
 يخفى أن بعض اللطائف والتلك التي أودعها المفسرون فيها
 مختصراً بالتفات في سورة الفاتحة يمكن جريانها فيما هنا وأنا
 قد فرغت بعون الله وحسن توفيقه باستنباط تلك لطيفة
 في ذلك الالتفات مما لم يسبقني إليها سابق وقد أودعته **بجملتها**
 فيما علقته من الجوانب على تفسيره **ببعض** **ذلك** **التلك**

على السماع قلت ما وقع في كلامه عليه السلام في ذلك في يجوز هذا
 الاحتمال ولا يحتاج فيه الى السماع من غيره قطعا فانما عليه السلام
 اوضح العرب في زمانه هذا وكلام بعض اصحابنا القلوبان
 علامة رضا الله سبحانه عن العبد رضا العبد بقضائه
 وهذا اوضح من غيره من الزعم بين الامرين والاولى باسم التفضل
 هنا ما يشهد بها من قبيل استمال المشترك في معنييه مع ما يكن
 فيه كثير بعد ومثله في كلام البلاء في قليل ونقله عليه السلام
 الرضا بالقضا على بقية المطالب التسعة التي هي في حقها عليه السلام
 هذا الدعاء للاعتناء به والاهتمام بشأنه فان الرضا بالقضا
 من اجل المقامات ومن حازه فقد حاز كل السعادات
 وصحت منه دعوى المحبة التي بها يوفق الى رفع الدرجات
 لم يتشعب خاطره بعدو والحوادث وان غفلت المصيبات
 ولم يزل يطمئن البال ويشرح الصدر متفرج القلب لا يشغل
 بما يعينه من الطاعات والعبادات ومن لم يوفق بالقضا دخل
 في وعيد من لم يوفق بقضائه الحديث ومع ذلك لا ينزل الخزونا
 فهو ملازم للتلف والتاسف على انه لم يكن كذا ولم يكن
 كذا فلا يتقر خاطره اصلا ولا يتفرغ لما يعينه ابلو نعم ما قال

بعض العارفين ان خزنك على الامور الفاثير قد يترك للاولوية
 قد انصرفت ساعته التي استوفى فيها التمام جنتا من الارضين بقضائك
 والصابرين على بلائك والساكنين لنعمائك واجعلها اوردنا
 في هذه الاوراق خالصا لوجهك الكريم وتقبله منا انك ذو الفضل
 العظيم ثم تاليف الحق بقية الهالدين من كتاب جدينا الصالحين
 وتلوها بعون الله الحكيم الصومية وهي خرج حسانا عليه السلام
 عند دخول شهر رمضان تنفق الفراغ منها في الجانب العربي من
 دار السلام بعد اداها المشهد المقدس الذي كان عليه من جبل فيه من
 الصلوات وقضائها ومن التسليمات اكملها في اوابل مجادى الاخر
 سنة الف وثلاثين من الهجرة وكان افتتاحها في يوم الجمعة فمضى
 حرسه عن كيد المفسرين وكتبه مولف الكتاب الفقيه الى الله في
 بها الذي محمد افاضل جعل الله خير يومه عنه ورضاه من العيش
 ارضاه محمد وآله الطيبين الطاهرين تمت بعونه وقوته

من وافر النعمان
 الجليل الى الله
 محمد بن عبد الله

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

الخامس

<http://fb.com/ranajabirabbas>

المطالع في

المطابقة

وعدایم

[illegible]

واسم الله سبحانه والمعصوم وما يصلح غاية للوضوء وحده تمام
عشر النعم بما للجنب والتسبيح في حاجته ولو لغيره وحمل مصنف
ولو بلا فقهه والكون على طهارة والعدة الحجب في غسل الميت
وقراءة القرآن والسعي والتقصير والتقاط الحجاء ودمها والوقوف
والنجد يذكرها بعض في زيادة قبره من وجع عن غسل
ميت ولما يغتسل الحامل وما يصلح غاية للفعل وحده
ثلثة اوالوضوء ولما اكتابه القرآن كاحققا في مشرقي الشمس
وما يصلح غاية للفعل وحده ثلثة الاستحارة والاستسقاء
ونبذة المعصوم وما يصلح غاية للفعل والتميم ثلثة الحرم
وقناة العزيمة والكافية احده عشر وقد ترجع الى العقيلة
فللفعل وحده سبعة دخول مكة والمدينة وحرمهما والكعبة
والمسجدين والتميم وحده اربعة خروج الجنب والمهاضر
من احدهما وان امكن الغسل فيه وفقر زمانه عنه والزيادة
تلكون الجمعة والعيدان وليالي الفطر وفراش شريف
الحج عشرة وثلثة ثلثة والعشر بربيع لان اول الليل واخره
وليلتا نصف رجب وشعبان ويوم المبعث والمولد
والعذبة والمباهلة والرحمة والزينة وعرفة والنزول

الكل غايات للفعل وحده وبعضهم اقام التي مقام لما في
كل ما شرع له وجوبا او تحببا **الطلب الرابع** الطهارة وهو
بيان ما يستعمل فيها وهو الماء والصعيد الطاهر ان البياض ولو
بشاهد الحال وحمل الغصبية عند رطوبتها بغسل الثلث
لا يمنع الاكمال فكذا بعد الفربان شرطنا العلوق بما يحسن
في معصوب ما وارضاه الطهارة بهما ان فقه غيرهما في غيم
شأننا محل كلام واستدل لهم باباحة الكون والصلوة موضع
بحث وترجع غيا في غير من غير محتمل وشيخنا حله ما يمنع
سالم للاسم لا غير بل وقد يجب عند القصود وتجنب الصد
الطهارة بما اوردوا للمريض التي نبذة التلم شاذان وفي غير
الوضوء مما يباين نظر ويعتبر في المفضل من سد عشر محرم
وعن ان الترخية لم تقف الا مع فقد الصعيد فعلم بغير فيه
كونه تريبا فلا يجوز في الحج اختيارا وفاقا للشيخ في النهاية ولم يقف
في شرح الرسالة وما اوردوه المحقق على الاحتياط لم يدفع بما ذكره
في كمال المتين وتجويز سلا النوبة وان لم يعقل المعدن
منع ابن الجنيد السجدة شاذة فان فقد الزايف في غيرا فويل
عرفا وليد ويخرج الا غير ثم طين ثم حجرا وخزف والشيخ في النهاية

قدم الحج على الفداء وإن أدى عن عيار الشك على الحيض والمحقق
من الخرف معلل بالاحتياط وجعل السجود عليه فارقاً بين وسوسة
دائرة بخوانه على القراطس وفيها ينمى الفرقان من فو قش
بأنه لا يجوز الحج والوفاء جوازاً وفي الأولى نظر وفيكم المستطرق
والرمل والمستعمل وهو المقتضى للفرق عليه إذا لم يكن كافراً
سبحاً على قول العلامة في النهاية **الطهارة** هو الطهارة وهو
لبنيان الأشياء التي تنزّهت بحليتها الطهارة وجوباً واجتباباً
وبغيرهما بالأسباب وهي بعقود الجنابة ويترتب عليها الغسل
أو التيمم لا الوضوء خلافاً للشيخ في باب التبول والتغاطيل والريح
من المعتاد بعد الوضوء والمبطل للحسين لأن كان فيهما
خلافاً للصحة وقد قال العقل وقليل الاحتياط ويترتب على
السنة الوضوء والتيمم وجوباً واجتباباً والنفذ والودي يقبل
المراة بشهوة ومس فرجها وباطن ذره أو أحليله والفرج
الرعاف والتحليل المخرج للدم مع الاستكراه والقفه في الصلوة
فما زاد على أربعة آيات من الباطل ويترتب على الحيض الوضوء
استحباً بأحد منهم على الأول مع الشهوة وجوباً وفي التيمم عند
تقدرة قول وزوال وجوب الرخصة وخروج بدل شبهة بعد الإتيان

ضع

الزوايا الذي يكون على قارعة
الطريق سمح

الطهارة

والشك

أما السائر في بعضها فالأظهر وجوب نظيره وتخليده وظني هذا
 هو محل الخلاف أما شعر المرق في هذا لا يفصل مع البشر مطلقا
 وفي المسترسل عن حمد الدين جلال الدين والناظر في المرق
 تفصل الأوقية الاستنبهة والمجدة الذلة من محل الفرض إلى غير
 تفصل وبالعكس ترك ولو التحتم طر فيها فلا يخفى في وسطها
 غسل لها حتى لا يظهر وباطنا وكذا في الحاشية مع احتمال
 الحاق المتماثلين بالباطن فلا يجب التحليل ومسح الشعر المختص
 ببشره المقدس وهو لا يخرج عنه عن حده فخرج مسحا في يتي
 مسح القدم الفضل بينه وبين الساق وفاقا للعلامة ويتبين
 المتأخرين عليه بمرور كما أوضحته في شرح الشرح والمجل
 المتين ومسح التيم من الوجه الجبهة والأحوط مع الجبين
 وإذا صدقوا الحاجبين ومن الدين ظاهر الكفين وعلى يدي
 يستوعب الوجه والدين المحقق بخبرين الاستيعاب والتعريف
 والفضل في الفصل المبشر دون الشعر إلا استجبا بالآمن باب
 المقدمة ويكفي في جبهة الغسل ظاهر تخليدها لغسل ونجا
 ليظهر ثم يغسل فان تقدم مسح عليها طاهرة وصح طاهر فوها
 نجبة وينزع في المسح مطلقا فان تعدد فالمسح يتوعدا

هناك

هناك ويكفي هنا سماء كالأصل المطلب السابع من الطهارة والفرق
 بيان وقت إيقاعها في غيائها الفعل قبله ويؤخر على غير عتبه
 بالفعل الأغسل الخباية للصوم عند تضييق الليل الأله وهو يعطى
 وجوبه لنفسه إلا أن يحل الغاية وتطويع النفس على صوم الغد
 والغاية المكان قبل الكون فيه وبما استتبت الأربعة
 والغاية الزمان فيه الأغسل الجمعة فيقدمه من فجر الخميس
 إلى فجرها خائف الأعول ويقضيه من زوالها إلى أن يبقى نوبة
 السبت ما يبعده من فائتة الأداة الأقرب إلى زوالها أو نقلا بها
 وقضا أفضل ومع تقارض الأخيرين فأولها وعلى الذكر
 بأقربيته إلى الجمعة وهو متاول ولا يتيقن قبل الوقت فمستدام
 أباحت في وقت الأخرى فيصل إلى المغرب يتيقن الكسوف لما وقته
 فالصدق على التوسعة مطلقا وبعض الأخبار فتساعده
 الشبان على التضييق ونقل المرقضى الإجماع بعضها والتفصيل
 المشهور قريب وفي الأخبار ما يريده ويتيمم لفائته بل كرها
 وللأيات محمولها والحنانة محضوها والاستشقا بالاجتماع
 في الصبر والوقت لنا فله بتضييقها والتجبد بالوصول المطلب
الثامن من الطهارة والغرض بيان فاعلمها وهو لها

لنفسه ولغيره والاول اما بالغ او طفل ثم من والثاني اما حي
اوليت والحي اما كبر او مولود وللميت اما طفل ثلاثا او اكبر
فالكبير شرط العجز وينوي انظر لا طهر كما لو وقع تحت ميزاب لا
اذا الغيرة كالاته وفي اشتراط بلوغه واسلامه مع امن التلويث
نظر للمولود عند الولادة وهل يشرح مع المخرج عنها وجها
وشرط مطهر الميت ماثلثة الا في خمس الزوجين ولو متته ولما
وملكته والمخاض بشرط فقد الماتل الا في الخنثى وهو والا هم
لا احتمال الماتلة وبنت ثلاث ولبنها الاخر خلافا للمنفذ
والكل من والاشيا بالالاخيرين ولا يشترط الموت قبل الكمال
خلافا لبعض مشايخنا اذا ما بعد الموت ليس من العول ان
في الاسلام شرط ومع فقد فالشخص الكافر تعليم المسلم
المنيع ومنع منه المحقق لتعددية النية ولو قيل بانها على العلم
فينوي الامر به لم يكن بعيدا واحتمل بعض الاصحاب سقوطها
اذا لما ثبت بها صورة الفعل لا هو والاعادة على هذا الو
قال الغد اقرب منها الى الاول **الطلب التاسع** فيم الطهارة و
الفرض بيان مكانها الذي يصح وقوعها فيه والارادية انظر
المسألة حال فعلها بالكون فيه او عليه ولو بواسطة او

في تيسيل
المراد من فقد الماتل الا في الخنثى
الحاجم الا في صورة يكون الماتل كالحسين
خنثى فان مع وجوده ما مشكك
في الخنثى لا بعد بل بعد الكمال
فقد لا يفتي في مشكك
فقد الماتل مشكك

وشرطه الا باحترا ولو ضا او غوى او شهادة حال فقتل في
المقصود بعينا او منفعة والمقبوض بالبيع الفاسد كذلك
مع علم الفساد على اشكال وجوز المحقق الطهارة في المقصود
مع نية الصلوة فيه فادق بعدم جزمه بالكون وشرطية هنا بخلاف
وتجوز به غير بعيد لا ان في الفرق بخلافه فاطننا الكلام في
تحقيق المكان في عرف الشرع في الجبل للمين ومقصود به انية
الاغتراف والصب بقلع في الصخرة وكذا كونها فاضبا او ثقتة
اما الارتماس فيها فقاح **الطلب العاشر** ما يقتضيات الطهارة
والفرض بيان ما يتقدمها وجوبا او تحبا بايجب تحصيل الماء
او بدل للمغاية الواجبة ولو بشئ فوق من المثل غير محقق ولا
يجب قبوله بغير خلاف البيع العيين والالة في الشراء لا انجارا
وفي العارية كالعين ولو امكن تحصيل الماء ببعض الاعمال الغريبة
فالاطهر عدم وجوبه ولا نظرا لصدفيه بكلام لا بد من طلبه في
الجهات الادبع غلوة في المنزلة وظلوتين في السهلة الموضع
الوقت عنه وفي وجوب الاتيان بها مائة تردد فان احسنها
فنع على الاربعة وينبغي على النصاب لو عدت المظان كالحفرة
ويجمع الطين مع السعد والامن والذات الخياستين لعضا الطهارة

حتى في الميت وللمعدات المسنة اثنا عشر يوم فلو فرضت
 الاستنجا قبله والدعاء عند وقته لما وقع الاستنجا على الميت في
 غسل اليدين من ان الذين يوق من البول والغوم ومن بين
 الفايطة ويتداخل مع الاحتياج والمضغعة والاستنشاق و
 الاستنشاق ويشترط اذارة السجدة والاهتمام في الغم والسنن
 لغسل الخ شدة الاستبراء بالبول للمتميز والخبر المنزلة وتخالف
 المجتبهين فيها يضعفون مع تقدير البول في الاحتياط وفيه
 التسمية وغسل اليدين من المرفقين ثلثا والمضمضة
 الاستنشاق والاستنشاغ وغسل الميت ثلثا بعد اذ حفر
 له ما وغسل راسه برفقة السدة وفجره بالاشنان والسنة
 بعد ذلك الفاسل حرقه عليه وللميت اربعة تأخير الى اخر وقت
 ان جونه مع السدة وقصد العمل والراب الخ المرفق
 فطان النجاسة والطليح بحسب القران ما لم يعلم لعدم **الطاهر**
 كيفية الطهارة والعرض بيان انواعها الثلاثة اما الوضوء او
 افعال التيمم مقامه لغسل جزء من اعلى الوجه بجزء من اسفل
 الراس وغيره فالعلامه طاهره مطلق النية بافعال اذارة ايجاد
 الفعل على الوجه الى مودبه شرعا والم ارادة الفاعل فسلم

من خول

بعض
 حتى في الميت
 والاهتمام في الغم
 والسنن لغسل الخ
 شدة الاستبراء
 بالبول للمتميز
 والخبر المنزلة
 وتخالف المجتبهين
 فيها يضعفون
 مع تقدير البول
 في الاحتياط
 وفيه التسمية
 وغسل اليدين
 من المرفقين
 ثلثا والمضمضة
 الاستنشاق
 والاستنشاغ
 وغسل الميت
 ثلثا بعد اذ
 حفر له ما
 وغسل راسه
 برفقة السدة
 وفجره بالاشنان
 والسنة بعد ذلك
 الفاسل حرقه
 عليه وللميت
 اربعة تأخير
 الى اخر وقت
 ان جونه مع
 السدة وقصد
 العمل والراب
 الخ المرفق
 فطان النجاسة
 والطليح بحسب
 القران ما لم
 يعلم لعدم
 كيفية الطهارة
 والعرض بيان
 انواعها الثلاثة
 اما الوضوء او
 افعال التيمم
 مقامه لغسل
 جزء من اعلى
 الوجه بجزء
 من اسفل الراس
 وغيره فالعلامه
 طاهره مطلق
 النية بافعال
 اذارة ايجاد
 الفعل على
 الوجه الى
 مودبه شرعا
 والم ارادة
 الفاعل فسلم

حليل الرزق الذي في الرزق
 من

بعض
 حتى في الميت
 والاهتمام في الغم
 والسنن لغسل الخ
 شدة الاستبراء
 بالبول للمتميز
 والخبر المنزلة
 وتخالف المجتبهين
 فيها يضعفون
 مع تقدير البول
 في الاحتياط
 وفيه التسمية
 وغسل اليدين
 من المرفقين
 ثلثا والمضمضة
 الاستنشاق
 والاستنشاغ
 وغسل الميت
 ثلثا بعد اذ
 حفر له ما
 وغسل راسه
 برفقة السدة
 وفجره بالاشنان
 والسنة بعد ذلك
 الفاسل حرقه
 عليه وللميت
 اربعة تأخير
 الى اخر وقت
 ان جونه مع
 السدة وقصد
 العمل والراب
 الخ المرفق
 فطان النجاسة
 والطليح بحسب
 القران ما لم
 يعلم لعدم
 كيفية الطهارة
 والعرض بيان
 انواعها الثلاثة
 اما الوضوء او
 افعال التيمم
 مقامه لغسل
 جزء من اعلى
 الوجه بجزء
 من اسفل الراس
 وغيره فالعلامه
 طاهره مطلق
 النية بافعال
 اذارة ايجاد
 الفعل على
 الوجه الى
 مودبه شرعا
 والم ارادة
 الفاعل فسلم

منها

45

فوق

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

فلو عادت قبل التحكم من الاعادة فلا اعادة والا فاعادة ولو
كالاول ويجب السحان بيلة الوضوء وخلاف ابن الجوزي شاذ
والموالات بمعنى المتابعة فظاهر الاكثر لعادة الجفاف فعلم ^{البطلان}
بدون جفاف الجميع وابطل الموقضي جفاف الا فرب ما هو فيه
وابن الجوزي رأى بعض ^{ثلاثة} الترتيب كما ذكره فغسل
الثالثة دفعة فصاح الوجه وبالعود مرتين يصح اليدين ولو غسل
الترتيب فذلك ان ينوي عند الوجه ولا يكفي الاستدامة الممنوعة
النية عند غسل اليدين مثلاً فان غسل ثانياً وثالثاً فكما
الدفعي مع بقا الذبابة ويستحب الاستقبال وقطر التيمم القاب
والاعتراق باليمنى وغسل الوجه بها وحدها وفتح العينين
فربما الوجه بالماشتا وضيفا وغسل المشرق وقطر المشرق
الاجن والاعية المانورة عند الغسل والمسح والفراغ والوضوء
واسكتة وفي الذكرى واحتل قويا عند الاستنجاء ولنا فيه
كلام يطالب في كتابنا الاربعة ولا ينبغي بتثنية الضلالت
وفاق الصدوق والكليني وقد اشيعنا الكلام فيه في مشرق
الشمس فالمسح بيلة الثانية كاستيناف ما ويستحب للمسح
مقبلا وبلاص اصبع من اوقدها ولواصبع ويقصد بالثلاث

کوفہ

نية الفرض على الارض فيبقى الاستباحة لا الرفع والمقتضى قبل
 برفعه الى غاية هي التمكن من المبدل فلنا في نصرة رسالته
 والعرض للبدل غير لازم كما اوضحته والذي طاب ثراه في شرح
 الرسالة والظاهر ان علوق الخط كما اوضحته في مرقا الشمس
 وشمس الجبين من القصاص الى طرف الالف اعلى بطن كفيه وانف
 ابن الجنيدي بالحق ثم ظهرها بطن اليسرى من الزبد الى طرف الاضراس
 وبالعكس ويعلى فيه وان ناسبها اليسرى طافية وتغيب
 نزع الاصابع حال القرب ونقص اليدين فليس منافيا لاشتر
 العلوق كما ظن **المطلب الثاني عشر** ما الذي يشيع الطهارة والمراجه
 التطهر من نجاسات العشر ويطلق عليه اسم الطهارة مجازا وعرها
 بعضهم بانها ازالة الخبث او ازالة عمل الوجه المنقول فخرج
 ازالة الحدث ودخل بالقطف الاحتيا والافتقار وخرج
 بالوجه المنقول ازالة بالمضاف وما دون الثلث في الاحتجار
 والولوج ونقص طرده جعل الميت وهو طهارة حقيقة واجيب
 بان من جهة غسل ويختص المان بين اخواتها التطهر التام
 من الحدث والخبث معا واما التراب فقدم دفعه الحدث الى الغاية
 عند المقتضى ومطلقا عند الاكثر يعطى عدم تمامية نظمه و

وقاية

تم

المستند

والله اعلم

لا

عاقبت
بانهديد ايقه
موتيه فاذا انقضت من اجزائه
وتمها نصف ونصف
صحي حصل الثمان فان
حصل العبد الثمان فان
فجميع ما شرط له في عرقه
منه وربعه



ستة آلاف على الوسط المعلوم اعني الخمسة يخرج الف وما يتا
 فقد كان ذلك الحوض حال غسل الايدي والاعتساكل ابلانيا
 ولا نقصان **ثم** وبطريق الجبر تفرض مقدار رطل ذلك
 الحوض حال وجود ذلك الجماعة على شيئا ونقص منه ثلثة و
 دبلعه يبقى ربع شي وسدسه معادل الخمسة فتنقسم الصحيح
 على الكسر يخرج الف ومئتان وبطريق الخطابين نفرضه مائة
 وعشرين بطلا فالحظ الاول اربع مائة وخمسون ثم نفرضه مائة
 واربعين فالحظ الثاني اربع مائة ومضرب الف والفرس الاول في
 الخطا الثاني ثمانية واربعون الفا ومضرب الف والفرس الثاني
 في الخطا الاول مائة الف وثمانية الاف والفصل بينهما ستون
 الفا وبين الخطابين خمسون وخارج قسمة الاول على الثاني
 الف وما يتا وبطريق التحليل لما كان الثلثة والرابع من كل
 يساوى ما بقى منه وخمسة فترد على الخمسة مثلها خمسين
 فالمجموع هو مقدار الحوض وهذا السهل الطرق فلفظها
الثانية حوض مستطيل طوله عشرة اشرار وعرضه ثمانية واحده
 عمقه مجهول اقيم فيه قصبة ملتصقة باحد جانبيه القريبين
 وكان الخارج منها خمسة اشرار فاما لها شخص مع ثبات طرفها

في قعره

نتمه

الثانية

ثم نفر فوعشرين ثم افرقها اربعاً ثم ربعها الصلوة في الاخر ثلثاً
وحصة وعشرون فالخط الثاني حصة وسبعون ومثروب
المفروض الاول في الخط الثاني الف ومائة وحصة وعشرون
ومثروب المفروض الثاني في الخط الاول خمس مائة والفضل بينهما
ستائة وحصة وعشرون وبين الخطين خمسون وخارج بقية
اثنا عشر ونصف وهو مقدار طول مجموع القسمة فلم يعق **كميل**
كل من التقديرين الرطلي والشري يقرى عند بعضهم وتحقيقه
عند آخرين ومنهم العلامة طاب ثراه والنقص اليسير عن التمام
معتق على الاول محل على الثاني ولو قيل باغتفار اليسير جلد
كنصفة النقص من القوماني رطل ولا والكرية السطح المشرف
منها الحوض على تقدير ثوبتها باطنها مستوعلة لم يكن فيه
كثير بعيد واذا عمل الكي نال فظهيره فان عادت الى ابيته عدا
الاول الا اذا بقيت حياصة قبلها ونجس ما نقص عنه بملاقاة
ولو لم يكن ليدرك الطرف وما يساويه بتغير بعضه وان قل جلد
الاعلى التقريبان قلنا به وبطهران بالفا ولو تدبر جاعل الاظهر
بشرط عدم الفصل وهل يظهر لنا قصصه ببلوغه احوال
ثالثها الفرق بين البلوغ بظاهر ونجس ولو وجد الخجاسة المتغيرة

وشد

وشك في سبقها البالغ فظاهر ما فيه فنجس لها غير ما من المساو
بأى اظلمة والباقي طاهران وما فيه نجس ولو اخطاها فبالس
والكي في الاية كغيرها خلاف المفيد **فصل** لا يظهر المضان
شيء خلاف المرتضى ونجس بالملاقاة ولا يظهر عجز اتصاله بالكثير
على الاقرب وفي طهارة الزيت ونحوه بالقرب الكثير في الكثير اشكال
والقطع بها على القول بكي الجسم من الاجزاء التي لا تجزى وهم لا يثبتانه
على اثباته بالقرب اليها وتدخل الى كل جزءين منها وظن ذلك منتف
قطعا ولو وافق المضان لظاهر الخجاسة الكثير في صفاته احتمل
استصحاب الاطلاق والطهارة والعمل بما يقتضيه المخالف التقدير
ومراعاة الأكثرية واقر بما للثلاثة وسطها **فصل** في الاية التي
عن الغوب والبدن المصلوة والطواف وعن المصالحف المشرفة
جلودها والكماسها ولفافها والضراب المقتدسة وكسوتها وما
يلقب عليها وعن المساجد وان لم تعد على الاظهر وعن الاول
والمشروب والاولى المتوقفة استعمالها فيما اوقطططه عليها
وهي الدم والمني من غير النفس سوى المختلف في المذبح عبد القنف
المعتاد فانه طاهر حلال والبول والغائط منه غير كوالصالح او
لعارض كالجلا والموطوشا رب لبن الخنزير حتى ينبت اللحم

والتي وباعتها إلا العشرة الفقيرة الموقلة لا يغسل العين إلا عند
 والمكان المباح أصالة من الموضع وغيره الفقاع والعصير إذا غدا ولو
 بالشو والحب والخرز وغيره المدين وتعيم ابن آدم ضعيف والكافر
 وإن أقر بالشهادتين كالمناجاة والمناسبات والحج والعمرة وحكم الشيخ
 بخياسته الحرام ولا يقبل بخياسته إلى القين والجنين بخياسته المد
 عن شهوة والتجاذب بخياسته عرق الجنب من الحرام وعرق الأبل الجارية
 وعدة لث على الأخر غير هشام وحسنه حفص ولا معارض ولا يقول
 الشيخين فيه قوى **فصل** عني في الصلاة عن دم الموضع والقرع
 خير الأقدية وإن لم تقصص وقول الرتبة بالشرطين بل بالثلاثة وتوب
 خفي سواء إذا غسلى في الزاوية ونحوها لا تتم فيه الصلوة
 ولو غطت الأظفار استخاضة أما عن عين النجاسة كالتدخين جلد
 الميت فلا وعن كل نجاسة متفردة إلا الذرة والأظفار وجوب التحفيف
 ما لكن وإن اغتسل بعد اغتسال الدم من الدم غير الأربعة وغير
 الدم المتعد من مكان الصلوة ولو خارج دون الدم طاهر و
 بقي المتص عنه فالأقرب العقوق والمحاق ابن الجنين سائر النجاسة
 بالدم شاذ وغيره الثوب إلى البدن والمتفشي واحد ولو في الصفيق
 على الأظفار وفي المبعظ نظر وقدر المتفرق مجتمعا في الرواية بحث

ثم

عن نفيس لم يفرقه بعض النظار فيه فاعترفت عليه ما طائل
فصل يستحب نضح بول البعير والشاء وعمر بول الرضيع
 إذا التز دون الدم من الدم وصغيره لو زرع في الماء عن التوب
 بخلافه والمشق أفضل بتحفيف المفسر العودي قبل استعماله وقيل
 يجب غسل في القروح ثوب في كل يوم مرة وإن التز بول الحي والذئبة
 ووثقا وذرقا الدجاج غير الجبل وسواكل الجيف والمريض
 المتهمة ومن لا يوثق في النجاسة والحية والفأنة والوزع والشلب
 والأرنب والشرات ولعاب الموضع ولبن البنت والدم المتخاف في
 اللحم والقي والقيح والذي والذى والحديد وهو طاهر أجماعا كما في
 الذكر وغيرها وطين الطير بعد ثلثين انقطاع المطر **فصل**
 لأعيان بقاء الميتة النجاسة ولاؤها المشاق إلا أن التز لا التفات
 بعد غسل الشاة إلا غسلها إلى دلالتها على بقاءها في الحلة
 بناء على عدم انتقال الأعراس وتلك في غسل واحدة في غير البول وفيه
 اشتان بينهما وبعدهما عمر ولا عمر في بول الرضيع من المسلم بل
 يكفى الصب ولا في الشاة أو الجلود بل يكفى الغيرة ويكفى في الألية
 صبا إليها وقرع غير مرتين والثلاث أحوط ولا فرق بين الميتة
 وغيرها ويجب الثلاث في الميتة الجاهل بالقراع وفي ولوع الكلب

الولوع وهو طين الطير
 والولوع وهو طين الطير

اولا من بالشراب الفريد مسطون فبشرط طهارة على الاقوى ولا
يسقط في الكثرة على الاظهر ولا يخرج بالماوفاك للقواعد بخلاف
للمشهور في التقليل المجازي في قول الصادق عليه السلام غلب بالشراب
مرة وقد افصح ذلك في الجبل المتين **فصل** غلبة طهارة
بالماء وحده كالحل فيها ففصل على الاول مرتين والثانية مرة
وما الاستحباب اهر لمعقوب من الغفوف الذكر الى المعتبر ولم يحد
فيه ولا فرق بين المرحومين والذين المتعدى وغيرهم الا مع شدة الشك
وفي اشترط عدم زيادة الوزن نظر لعدم بستر طعمه بغيره وبالجملة
اما ما بقي على بدل المستحب بغيره من الماء لا ينجس بغيره لاحتمال الشك
فيها **فصل** بغير الماء او غيره وهو على حدى خواصه وقد مر
اختيار الاسلام ولو لم يكن كسبي المسد والشمس ما حقيقته من الاض
والبوارى والحرم وما لا يقتل عادة كالبواب المتينة والتماعى النجا
قبل ادراكها لا بعد على الاظهر وشارفا على احد وجهي الحرم الجدا
مطمرا لاهر وما بينهما مع اتصال النجاسة وتنجيف الجميع واعانة
الدمج لانظر تحلل الخفيف ليل والارض اسفل القدم والنعل خفية
الا فظن ولا يشترط المشي والارضا حاله ما اذا اوفى على اتصال
اوضر فاعند الشيخ والاحتياط في الصورة النورية كالعلقصونا

والكل

والكل على الاقل كالحرم والاشغال الى انفسه كالمعنى
والنقص في العصور ونوال العين في الجوان غير الاو كذا هو الحال
عن الصيق كالميف ونحوه خلاف للمرضى ولا زال الدم بالهناق
خلاف لابن الجبيل والمساكن الثلاثة ولو بدى بهات طاهر فقه
قاله في الاستحسان الفايط الغير المتعدى وان نقي بدى فاحلا
للعلامة ويدعيه ما اورد على المرضي في الصيق كما ذكرته في
الجبل المتين ويحرم الاستحباب بالحرم والمطعم والعظم والروت
وان اجزات **فصل** لا يطهر في البول الا بالاكين بجم الخفيف
مع نقده بالاجزاء ونحوها وظاهر كلام الحق اخراوه وي على
الاغلق كشمس النجس من الخشقة لفسله وبغيره من النجس من الغلظة
وهناك التها طاهرة كلف التامخفة لم اظفر فيه بشيخ ولا اظهر
نعم ويحرم استقبال القيد واستدبارها خلاف للمفيد في البناء
ولا بن الجبيل مطلقا وبالالمضطجع والمستلقي حاله في الصلوة
وتحت دخول الخلاء البشري والخروج باليمنى على السج والاعتماد
على اليسرى والاشتر والفتح والختار لما في غير المتعدى والجمع
بينه وبين الاجزاء والهريرة واجبه بعض علمائنا وقد
الاجزاء تخصا وما ناهيا واستيعابا لكل منهما على قول يجرى

التي
سما
اولو
بافر
التش
المد
الحالة
فوق
وضع
وب
ملق
جلد
يف
غير
و
تا
ق
ن

التوزيع وتركه اول الاستخبالا ومنهها وتقدم الدبر على
والزيادة على مثلها على الشفة في البول ومسح البطن قايما باليمنى
عند الفراغ داعيا بالمالقود ويكره من الذكر باليمنى والاكل والشرب
والسواك واستقبال النيران والوجع بالبول وفي الما جاري او الكا
وفي الحجرة والصلبة والقعود في الشوارع والمتارح والملاعق و
تحت المذمة وفي التزال والكلام الا بذكر الله وايد الكرى وحكاية الكلام
او الحاجة يخاف فوفها واستصحا بالدهم البقر وطالر الكلى
بغير حاجة وادخال الخلاشيا عليه اسم الله تعالى او احد المعصومين
سلام الله عليهم اجمعين تمت الرسالة الشريفة الانشائية
الطهارية تاليف الشيخ الاجل ابا عبد الله
قدس سره وكتب بيده ابن بابن
محمد بن صفح الجوساني في شهر
ربيع الثاني سنة ٩٠١
في المشهد المقدس
الرقوى

م
م

بسم الله الرحمن الرحيم
وبعد الحمد والصلوة فيقول اقل العباد محمد المنة منها
الدين العالي عفا الله عنه ان تحقيق حقيقة حجة العبد الى توجب
على العبد تصليها والتوجه اليه من المهمات ليكون المتوجه عا
في الحجة بحقيقة ما يتوجه اليه ويتقبله وقد اختلف كلام علمائنا
قدس الله ارواحهم في الكشف عنها وبيان ماهيتها مع انه لا ممة
لاحد في انها ما يكون العامل بالعلامات المقررة متوجها اليها لكن
لما لم يكن هذا القدر كافيا في شرح حقيقتها من قبيل تعريفها بما
يجب استقباله فلذلك لم يقولوا الفقهاء بمعرفة تعريفها بذلك
واوردوا ما يشرح ماهيتها في الحجة فمعرفة العلامة طاب ثراه
في المنة بالسمت الذي فيه الكعبة وقد يفسر السمث هنا بامتداد
معرفة من احد جوانب الافق وعرفنا في التذكر ما فيها ما يقن انه
الكعبة حتى لو ظن خروجه عنها لم يقع والظاهر ان ادراجا يقن
ان الكعبة ما يقن اشتراكها ويؤكد قوله حتى لو ظن خروجه
عنها وعرفنا شيخنا قدس الله روحه في الذكرى بالسمت الذي
يقن كون الكعبة فيه قال شيخنا الشيخ علي اعلى الله قدره في شرح
القول الذي ما زال يحتج به بطريق حجة العبد هو القدر الذي



شان البعيدان يجوز على كل بعير منه ان يكون هو الكعبة بحيث يقطع
 بعيرهم جميعا عن مجموعته وضررها تحت الشهيد الثاني في
 الله مرقه في شرح الشرايع بالقدر الذي يجوز على كل بعير منه
 كون الكعبة فيه ويقطع بعيرهم جميعا عند الامانة يجوز التعديل
 عليها اشخاصا وعرضا بعضها بانها قوس من الافق يجوز على كل خط
 خارج من جهة الساحل منتهيا ان يمر بالكعبة فانه تعريف
 ستة للجهة وظني انه لا يسمي واحدا منها من حبل كاشحيط به
 خيرا ولو عرفت بانها اعظم سميت بمثل على الكعبة قطعا او فلما
 بحيث يتساقى نسبة اجزاءها الى هذا الاشكال من غير جميع
 كان اقرب الى السلامة كما ستعرف ان شاء الله تعالى **تمثيل**
 لتعرف دارة افق من الافاق العارفة كالكون مثلا وللصلح
 على مركزها وهو نقطة وقد ادته الدلائل والامارات الى اربعة
 الكوفة في جانبها الجنوبي اما بالسفر منها الى مكة وتدبر الطريق
 او بالعلم بالامارات كجعل الجرد على المنكبا اليمن والمغرب
 والشرق على اليمن واليسار ونفرضه قاطعا او طائرا او قوع
 الكعبة في امتداده **بج** بحيث يجوز على كل بعير منه ان يكون
 فيه الكعبة ويقطع بعيرهم جميعا عن مجموعته فخط **بج** هو التي



بج

التي

اندرم اجمع تعريف الذكر الى تعريف الذكر فظاهر كلامه ان عمل
السمت في عمل المتع من امتداد من المستقبل في الصوب الذي
يستقبله وهو كما ترى **والظاهر** ان ارباب العلامة ما ذكرناه قبل هذا
ولكن الراد بالسمت في تعريف الذكر هو الامتداد المعنى في الطولي
وليفظن بجوزين الشيخين طاب ثلها القول بان عين الكعبة
قبله للبعيد مع انها امر جان في التبرها بخلافه **بل** **المراد** بالحد
علمنا الى ذلك وانما هو بعض الامامة **فوضوح** الباعث على
اشراط الشيخين على الله قدرها ان يجوز على كل بعض منه من ذلك
المقدار ان يكون هو الكعبة المحاطة بمرطد التعريف لصدقه
بدون على مقدار يقطع او يظن عدم وقوع الكعبة في بعض جزائه
كجرح خط **بج** فانه يقطع بعدم خروج الكعبة عند المحطة وانما
الجهة بعينه اعني **ج** فلا يجوز استقبال شيء من اجزاء **رأس**
والخط **ج** وهذا ظاهر وانما سبب تقييدها بالقطع بعدم خروج
الكعبة عن مجموع ذلك المقدار فلو نزلوا هذا القيد لصدق التعريف
على خط **ج** مثلاً فانه يجوز على كل جزء منه ان يكون هو الكعبة
مع انه بعض الجهة لانفسها ان الجهة تبطل الصلوة بالخرق عنها
والعين خط **ج** كذلك ومن هنا يظهر عدم مانعية التعريف بالساد

تكون جميع تلك الاعراض متساوية الاقدار في احتمال هذا الاشتغال
من غير ترجيح ويكون اشتغال بعضها كامتداد **مثلا** وحيث
ظنه من سائر الاجزاء **على الاول** لا يثبت في مجموع ذلك السمات
هو الحقيقة في حقه وان ذمته **بما يستقبل** بعض من الاعراض
شأوا **ما على الثاني** فيجهان احدهما **لا يكون** حكمه كالاول
من غير تختم استقبال الاجزاء **الواجبة** الاشتغال **والثاني** ان يحسب
تخصيص الاستقبال بتلك الاجزاء **ولا تقطع** صلواته الى الاجزاء **الواجبة**
الاشتغال وهذا هو الامع لفتح القول على المصحيح مع التمكن من
الراجح ولقول الصادق عليه السلام في موثق سمعته القليلة **حيث**
ومن ثم حكموا بوجوب ترجيح من فرضه التقليدي في القليلة وغيرها
للعلم المجتهد **واوقفهم** وان خبير بان المستفاد من تعريف
الشيخين في الشرحين هو الوجه الاول والبحث فيه بمجال واسع
فلا تقفل **اشارة** اشتراط الشيخين طاب ثراه في الشرحين
القطع بعدم خروج الكعبة عن ذلك المقدار موضع نظره فانه
يعطى ان من لم يقدر على تخصيص القطع المذكور بل جوزه على كل
واحد من المقدار الواقعة في جولى الاوقات يكون فيه الكعبة
لكن كان وقعها فيما عداه لم يكن ذلك المقدار المظنون **وقوع** الكعبة

١١٢

عنه مع العجز عن تحصيل القطع بذلك ولما التعريف السادس فهو
 وان سلم طرده مما انتقص به طرد التعريفات الثلاثة الاولى سمت
 المقطوع يخرج الكعبة عن بعضها كالمعكس ما انتقص فيه
 عكسها في والثالث من الجهة المقطوع كون الكعبة فيها الكذب لم
 طرده من الاستقاض ببعض اجزائه جهة وبما انتقص به طرد تعريفه
 قدس الله روحها قد استبان الماعدم سلفه شي من التعريفات
 الست من اختلاف في الطرد او العكس وفيها معا فلتعد الى التعريف
 السابع الذي اخترناه فنقول انما اعتبر فيه اعظم سمت لا ينتقص
 طرده ببعض اجزائه جهة ولم ينقص على الفن كما في تعريفه التذكير
 والذكر لا ينتقص عكسه بالسمت الذي يقطع بعدم خروج
 الكعبة عنه ولا على القطع كما في تعريفه الست لا ينتقص من
 المظنون كون الكعبة فيها عند العجز عن تحصيل القطع بذلك
 ولما قيد الحيزية فلا يخرج سمت يكون اشتراك بعض اجزائه على
 الكعبة اخرج والحوان الجهة ليست بمخرج ذلك سمت بل بعضه
 اعني الاجزاء التي يرجع اشتراكها على الكعبة بشرط او نسبتها
 الى الرهان جميعها فلا يجوز للمفسر استقبال الاجزاء المرجوحة
 الاشتراك عليها خلافا للمتفاد من تعريفه الشرحين والله

تبع

٢٢

سجدة

18

jabir.abbas@yahoo.com

کیت علی ابواب الدور لاجل العار من ان یروا منعه الی رسم فی ح

مرطس ق ن

بسم الله الرحمن الرحیم

هرگاه ضعیف فوت شود و وارثی سوای یک شوهر و دو پسر داشته
نداشته باشد جمیع مال از ضعیف از نقد و جنس و مهر و بیت سهم
قسمت میشود بخمس سهم چهار یک الی شش باشد شوهر یک پسر و یا زوجه
سهم بدو پسر و یک دختر هر پسر سهم دو دختر سهم یک پسر
و هرگاه سیری فوت شود و وارث او در یک برادر و یک همیشه پری
و مادری و یک برادر و یک همیشه پری و محض باشد پس سهم آنست
بر شش قسمت میشود یک سهم از برادر مادری و باقی از همیشه
پری و مادری است در برادر و همیشه پری با همیشه پری و مادری
میراث نمید و هرگاه دختری فوت شده باشد و وارث او در یک
برادر مادری و یک برادر و یک همیشه پری و محض باشد پس
دختر بهر چه سهم نمیشود از برادر مادری سهم هم از برادر
پای ده سهم و از خواهر پری سهم خواهد بود و الله اعلم بالصواب

سهم

التب بالعلم من البر بان علی تنزیه
العصم عن الشه و انسیان
تالیف العبد محمد بن الحسن
احوال العالم غفر له
و حفظه

الاولی العقل فی التنازل علی علم
قال سیدنا خواجه محمد بن الحسن فی النسخ
عنا انه امام المصل

والاشياء الخاتمة والاشياء الاصلية حفظها للامان وجعلها حجة على الاشياء
الحالين واصطفاها على العالمين في كل وقت فلان واذبح عن طهر اجسدهم
تطهيراً لنص القرآن ونزهة عن السهو والسهو والسهو على الله وسلامهم
جميعاً في جميع الايمان **باب** فيقول **الفصل** في السنة الفصحى من الحسن والاعمال على الله
باطنة الحنفية هذه رسالة في نفق السهو عن أهل العفة عليهم وذكركم في ما يدل على
ذلك من الاثر العقلية والنفسية وكلام جابر بن الاصم في هذا الباب
ذكر بشبهة من جوز السهو عليهم في العبادة وما قيل **الاحاديث** التي تدل على ذلك
نظامها وذكر بعض نظامها وما ياسب هذا المطلب والذي **دعا** الى تأليف
هذه الرسالة التماس بعض الافاض واشتباه الامر على بعض اخر ولكون هذا
من المهمات ولم احسن من تعرف لها بكلام شاذ واستدل بالافاض الامن
صحة ما جعلته عن السكنا ينبغي في جوانب تدل على البشعة بهذه الرسالة الكلية
وتوضح الحق عند كل من لم يصبر في روية وصحة ما جعلته في عشرين فضلاً كما العادة
التي هي **الاول** في ذكر حجة من عبادات علمانا المصريح بنفي السهو عن النبي
والائمة عليهم السلام في العبادة وغيرها في ذكر عبارة من حجة السهو على النبي
في العبادة دون التبليغ وهو ابن ابي عمير الثالث فيما يدل على نفق السهو على النبي والائمة
مطلقاً من الالات القرآنية الرابع فيما يدل على ذلك من الاحاديث المعتبرة الحاسن
فيما يدل على ذلك من الوجوه العقلية السادس في بيان بعض الخفايا المتستر على
حجوز السهو على المعصوم السابع في ذكر بشبهة من جوز السهو على الناس في ذكر
ضعفها **الثامن** في بيان اخطارها وبطلانها العاشر في بيان تاويل احاديث السهو
الحادية والحادثة من استدل بها بغير التفصيل الثاني عشر في ذكر بعض

والاشياء الخاتمة والاشياء الاصلية حفظها للامان وجعلها حجة على الاشياء
الحالين واصطفاها على العالمين في كل وقت فلان واذبح عن طهر اجسدهم
تطهيراً لنص القرآن ونزهة عن السهو والسهو والسهو على الله وسلامهم
جميعاً في جميع الايمان **باب** فيقول **الفصل** في السنة الفصحى من الحسن والاعمال على الله
باطنة الحنفية هذه رسالة في نفق السهو عن أهل العفة عليهم وذكركم في ما يدل على
ذلك من الاثر العقلية والنفسية وكلام جابر بن الاصم في هذا الباب
ذكر بشبهة من جوز السهو عليهم في العبادة وما قيل **الاحاديث** التي تدل على ذلك
نظامها وذكر بعض نظامها وما ياسب هذا المطلب والذي **دعا** الى تأليف
هذه الرسالة التماس بعض الافاض واشتباه الامر على بعض اخر ولكون هذا
من المهمات ولم احسن من تعرف لها بكلام شاذ واستدل بالافاض الامن
صحة ما جعلته عن السكنا ينبغي في جوانب تدل على البشعة بهذه الرسالة الكلية
وتوضح الحق عند كل من لم يصبر في روية وصحة ما جعلته في عشرين فضلاً كما العادة
التي هي **الاول** في ذكر حجة من عبادات علمانا المصريح بنفي السهو عن النبي
والائمة عليهم السلام في العبادة وغيرها في ذكر عبارة من حجة السهو على النبي
في العبادة دون التبليغ وهو ابن ابي عمير الثالث فيما يدل على نفق السهو على النبي والائمة
مطلقاً من الالات القرآنية الرابع فيما يدل على ذلك من الاحاديث المعتبرة الحاسن
فيما يدل على ذلك من الوجوه العقلية السادس في بيان بعض الخفايا المتستر على
حجوز السهو على المعصوم السابع في ذكر بشبهة من جوز السهو على الناس في ذكر
ضعفها **الثامن** في بيان اخطارها وبطلانها العاشر في بيان تاويل احاديث السهو
الحادية والحادثة من استدل بها بغير التفصيل الثاني عشر في ذكر بعض

والاشياء

وقال الشيخ المفيد قدس سره في رسالته منسوبة اليه في الرد على من ذهب الى
 السهو على النبي ولا يترجمه في العادة وربما نسبت الرسالة الى السيد الرضي والاول
 ارجح قاله فيها هذا الظاهر فلا ريب في انها للاخ ابن ابي عمير على ما كتبت برقي
 ما وجدت لبعض مشايخنا فيما يضاف الى النبي صلى الله عليه وآله من السهو في الصلوة
 والنوم عنها حتى خرج وقتها الى ان قال الرسالة اعزك الله انما انت لك
 ما عدى فيما حكته وابعد عن الحق في معناه انا عيبك الى الله والله
 الموفق للصواب اعلم ان الذي حكيت عنه قد تكلم بالسب من شأنه
 فابدى عن نفسه في العلم وعجزه ولو كان ممن قبله لكان في العلم
 ولا هو من صناعته ولا يفتدي الى المعرفة لكن الحوى في هذا احمد بن محمد
 بالله من سلب التوفيق وسلب العصمة من اجل ان في نفسه دليل في سلب
 نزع الحق والحدوث الذي روي في الناصية والظلمة من الشيعة ان النبي صلى الله عليه وآله
 سها في صلواته في ركعتين ناسيا فلما نسي على عظمها صنع اضاف اليها
 ركعتين ثم سجد بين السهو من اجاب الاحاد التي لا تتعلم ولا توجب على
 ومن عمل على شي من هذا الظن يعتقد في علمه ما دون الحق وقد علمه
 عدل على الظن فالذي روي من القول فيه يفرق بينه وبين فقال اوله
 تقولوا على الله لا اعلمين وقال لا لا في مثل الحق وهم يعلمون وقال لا
 تقف ليس لانهم علموا وقالوا بآية الله في العلم لا يعني الحق
 شيئا قال ان يتعوان الا انهم لانهم لا يعرفون واما في ذلك في القرآن
 كثير واذا كان خبرهم عليهم السلام من احاد الاحاد التي من عمل عليها كان عالما
 بالظن حرم الاعتقاد لحدوده وجرى القطع به ووجه الحدو اعني لا يقتضيه
 اليقين من قال علم وعنده من حراسته من الخطا في علمه التوفيق لغيره قال

وعلى من شيعته وفي هذا القدر كفاية في ابطال حكم من عمل على ما ذكره في السهو
 في صلواته انتهى وياي نقل في الرسالة المذكورة انشاء الله تعالى الحق في الحق الثاني
 في رواية الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل يقول في رايي في السهو
 وبالله وصلى الله عليه وآله والحق وسئل في رايي في السهو في الصلاة
 ايها النبي مرحة الله وركاة والحق في منصب الامارة عن السهو في العبادات انتهى
 ورفع منصب النبوة بل هو بغيرها لا بغيره ولا يرب ان مراده كالا في الذي علم
 امامه وقع التبرج من في القرآن والحديث ويمكن ان يكون مراده ان معنى قول الحلبي
 سمعته يقول في حق السهو كذا انتهى به يقول ذلك في حال وجوب الحق والتعلم لا في
 سها وسئل يقول علم في سجدة السهو كذا في هذا صوابا وذكره هاشم بن عمار
 محمد قالوا لعليهم في القتل عيسى بن ابي قال العلة قدس سره في ذلك في هذا
 لفظه وخبر في الذين عندنا باطل لان النبي صلى الله عليه وآله لم يصح له السهو مع ان
 جماعة من اصحاب الحديث طعنوا فيه لان ما روي به روي وكان اسلامه بعد موت
 ذي الديدن بسنتين فان ذاك الذين قتل يوم بدر وذلك بعد الهجرة بسنتين
 واسلم او هرب بعد الهجرة بسبع سنين قال الحلبي في تاريخه ان مقتول يوم بدر في ذاك
 واسم عبد الله بن مرثد بن عتبة بن ابي ذر وهو الذي عاين بعد النبي صلى الله عليه وآله
 في ايام معية وقبره في خشب في اسلامه في ابي لان عمر بن الخطاب روي هذا
 الحديث فقال في مقام الحاق قال الغرض من الحديث واجب لئلا يفتي في انما
 ذوالثاني فقال الغرض من الحديث ذوالثانيين قتل يوم بدر لاجل انهم ثبت
 الحاضرات ذالذين كان يقال له ذالثانيين عن الصادق عليه السلام انه قال
 في الرسالة السعدية اختلف المليون فذهب طائفة الى ان النبي صلى الله عليه وآله لم يصح له
 والسهو وذهب طائفة الى جواز ذلك حتى قالوا ان النبي صلى الله عليه وآله كان يسهو في
 مع الحد والحج ذاهوي الى ان وصل الى قوله ان الله لا يهدي القوم الظالين

ثم نقل بعض عبارة الق
 الآية م

ومنه الثالثة الخرى في تلك الغرائب العلم الشافعية تسمى شاهد ان ذلك
 وهذا في الحقيقة لم يزل علمه على العصر وكثير من ذلك في الشافعية
 شقها في هذه المذاهب في غاية الرواية والحجج الاول فانه رجا على السهو
 والخطا لجاز ذلك في جميع قولهم والافعال في بعض وثوق باخبارنا عن ذلك لا يعلم
 والاديان لجزا ان يزيد في الحقيقة من سها في تقي فاية البقرة ومن العلوم
 بالضرورة انه وصفه في علم العصر كل احسن من وصفه بصفاته في المصير
 لما خسر مدفع الضرر المظنون في العلوم انتهى كلام المذاهب وهو في مناعة السهو
 في العبادة العصر ونقل المقدار في شرح بعض المصنفين على هذا وجهه في
 والامام عن السهو في كل الامور لا يرد في الشرح والاعتقاد الذي والفعل الذي
 والديون ما قبل على ذلك ان ذكرها في الشرح الذي في هذا المجال
 المشتات عصر الانبياء والامير من السهو والسيان مما اعتقد عليه انا وخرج
 الشخص المعلوم النسب في اجماع انهم نسب السهو في هذه المسئلة ان
 الى الانبياء قال وماذا الصدوق يكون سهوا من الله انه سبب في تسليط النور عليه
 واقع من قبل اعطى دينه تروا في انما انما الله تعالى بالاعراض وليس ذلك
 من الشيطان ان لا قدره على تسليط النور عليه وسلاوه يكون سهوا من الشيطان
 ان نسب السهو وسبب الشيطان في كل الماهية واقدره فعلى قال ولا في الحقيقة
 السهو عن العلم من الصلح محبة السند قد تلقاها الاجماع بالقبول حتى في التفتيد
 في الذكر في غير ذلك وادخل في من عدل الصدوق من التحجج بها شاهد
 بانهم لا يردون ذلك معناه والعرف يد على شيء في الشاهد في الذكر
 بعد كثر في الدين فهو حق ولا بين الاما من تلقاها الدليل العقلي
 على عصمة النبي صلى الله عليه وسلم من السهو في بعض الامور في بعض
 شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد قال اول وجه الغد في السهو عن النبي و

الخطا مقصور وقيد

فان الله وحده في السهو
 والامام في السهو

هذا

ففي تمام ثلث العشر ونفي الخطأ والسهو والسهو عن النبي والامام
بقوله على من قبل النبوة والامامة ويجعلها عن ان يكون في العبادة او
غيرها والاستلزام على ذلك باذنه واجتهده في شغل العبادة كما يأتي ان
ثالث الله تعالى في كتب اصول الفقه حيث يذكر ان السنة التي يجب
اتباعها والعمل بها والتغير بغيرها هي قول النبي والامام او خلفها
او فقيهها ثم يحثون عن الفعل وقسموه الى اقسام وغيره في
شقوق حاصلها الوجوب والذب واللاحقة ولا يكون ذلك كله
فضلا عن الخبر على السهو فيكون بان فعله غير ما اراد العمل به
وعلى الاحتياط والوجوب مع التخيير الداعي وجهه وان قوله
عليه السلام في الوجوب صريحا وعلى الكراهة والتحريم مع التخيير
فكل ذلك يقتضي ان يكون فعله غير ما اراد عمله مطلقا وان يقع
من التبليغ وكل ذلك له وجه من اتباعه والافتقار اليه في القرآن
غيره من الادلة وفي المحلة فبادر عليه تسليمه قطعاً وتبليغه عبادة
فقط الا في بينهما كما يأتي فقله لا تدعى الى قوله غير ما اراد
كما لا تدعى الى فعله ولا على مناسكهم المعتبرة في هذه الاشارة كافية
عن فعله لانه لا يحاب في كتب الاصوليين فارجع اليها في هذا العلم
ما قلناه وقد صرح ان طائفة من الصحابة مثل ما تقدمت من عبادات
الاصحاب وقد صنفوا في ذلك كتباً ورسائل منها رسالة النبي المريد
التي نقلها بعضهم وانتقل باقيا من ثناء الله ومنها ما ذكره الشيخ
في كتابه اربع الحديث قال اعني الحديث من بكر ان اول الحديث الفقيه
الشاكر في السماع والاتباع الكوفة وهو جبار وديها وكان يروي كتاب

معنى التواضع وان بابها ايضا لا بد من تاويله للائحة كمالى ان شاء الله الفصل

من غير اذلة وقد علم انه ليس في الربوبية عنه الذي لا تاختص
ولا فهم هو اية الحق القوم وليس هو الذي جعل الله عليه ولا كونه
سواء من الله عز وجل وانما اسماؤه يعلم انه يشق خوف فلا يتخفى بوجوه
دون ولا يعلم الناس بهو حكم السهو في هو وان السهو في
ليس للشیطان على النبي ولا في غيره سلطان انما سلطان الله على الناس
يتولونه والذي هم يمشكون وعلى من يتبعهم من الضالين ويقتول
الرافضون لسهو النبي صلى الله عليه وآله في الصلوات
لرؤيه واليه والاصل للرجل ولا الخمر ولا البواري الرجل معروف
وهو ابو محمد غير عبد عمر والمعرف ينفذ اليدين ففقد في نفسه
الحق والموافق وقد خرج عنه اخبار في كتاب وصفه في اهل
نصفين وكان شيخا من الحسن بن الوليد يقول اول حجة في
القول في السهو عن النبي صلى الله عليه وآله فلو جاز ان ترد الاخبار
الواردة في هذا المعنى جاز ان ترد جميع الاخبار وفيها البطلان
والشرعية ولا احتساب الجرح في تأليف كتاب معتز في اثبات سهو
النبي صلى الله عليه وآله والرجوع من هناك ان شاء الله اني كلام ابن ابي
وهو كما ترى ضعيف جليل الا في بيان ان شاء الله وعندنا الشيخ المفيد
في اوائله ثم ذكر هذه الكلام الذي نقلناه سابقا واعلم ان
الطبرسي في مجمع البيان قد نقله في اول كتابه الذي هو في
ايامنا في قوله وما ليس بك الشيطان فالتفت عبد الله في نقل
عن الجبائي انما في هذه الآية ولا تلهي عن طاعتك وقال الامامية
في التسميات لا يجوز على النبي انما في الطبرسي وهذا غير صحيح لان الامامية

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page, showing dense cursive writing.

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

دوبو

ولما رآها عاصمت شيئا من رسول الله صلى الله عليه وآله فاستبدر هذا
 ضاماً وطلق في التسليم فعلمه فيسقط الشيان على النبي صلى الله عليه وآله
 الأولوية مع الجوه السابق والاميرة **الثانية** قوله لا تسبق لك فلا
 تنسب وهي عاتق فان المعقول لا يعين مقدساً ولا نقلاً ولا قالاً بل الفرق
 بين ما قبل نزول الآية وقبل القراءة وما قبلها فالفرق راق للجماع
الثالثة قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً اذ
 في عدة احاديث انما اذ التسليم على النبي صلى الله عليه وآله لا قوله ولا فعله ولا وجهه
 ودلالة ذلك على ان اذ ظاهر مما مر من اجلة التسليم من الزمان والحدث كنية
 ولو جاز السهول في وجوب التسليم **الرابعة** قوله تعالى ويحيى وصحبت كل
 شئ حساً البتة الذين يتقون ويؤمنون الزكوة والذين هم بايات النبي من
 الذين يتبعون الرسول النبي الى الازمنة ولا انتها ظاهر مما مر
 قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً اي الذي يؤمن بكلمة الله وينفعه لعلكم
 تقتدوا به ولا انتها اوضح مما تقدم **الخامسة** قوله تعالى ولا تقربوا الى
 آدم من قبل فسبح لله يومئذ ما فعل فقال الطبري عن ابن عباس اني سمعت
 قتيل بن وبيد الكوفي هذا الخبر في حديث طويل عن ابي عبد الله عليه السلام
 انما هو فتن في ذلك في باب فيه تركت ونسقت من الذي قيل في الآية وفي
 غيره من المواضع انهم وقعوا عليه صلى الله عليه وآله من النسيان هذا بالنسبة الى معناه
 لا لقوله بالتسليم على النبي صلى الله عليه وآله ولا في مجاز النسيان على المعنى
 معناه في الاماكن التي يوعى ما يدركها من الاشارات صريحاً ومثلها
 قوله تعالى حكايته عن موسى عليه السلام لا تاقاخذني بما سبت وتغفر لي كما كان
 من صفاته فاني نسيت الحيات وما انسا فيه الا الشيطان فقد روى

بِسْمِ اللَّهِ

فويل للصابئين الذين هم صبيحتي هم ساهون ولكل من استوعب عيمل
سها في ضلالتهم في هذا المثلث المثلث وهو حي واليه لا قبل تعالى

المفرد

باطلاع ما يخرج منه الحديث وقصر دلالة المقصود هنا ظاهر وحال
 التي يجب ان تكون اعظم من الامام رواه ايضا في كتابه يوم الاحزاب
 في باب ما جاء عن الرضا عليه السلام من علامات الامام في الطريق واحد
 ما رواه الشيخ الاجل ثقة الاسلام محمد بن يعقوب الكليني في كتاب العقل
 والجهل عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن محمد بن علي بن محمد بن
 سماعة بن مهران قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام وعنده جماعة من
 مواليه فقال لهم فقال العقل جنوده والجهل جنوده فقلت وقال علي
 فقلت جعلت فداك لان في الاما علمتنا فقال ابو عبد الله عليه السلام
 ان الله خلق العقل للانسان فاعطى الله العقل من الجنة
 المحمل ارباب هذا خلق مثلي فاعطى من الجنة مثل ما اعطيت فقال لهم
 فاعطاه حصة وسبعين جندا فكان ما اعطى الله العقل من الجنة
 والسبعين الجندا الخير جعل منه الذم لان في العلم وفن الجهد
 التسليم وفن الشك والتذكر وفن السهو والحفظ وفن الشبان
 وذكر باقي جنود العقل والجهل في هذا فجميع هذه النضا اكلها من
 اجساد العقل الا في بني اوصى بنى او مومن قد اتقوا الله قلبه لايمان
 اما سائر ذلك من موالينا فان احد هم لا يكون ان يكون فيه بعض
 هذه الجنود حتى يتكامل وينبغي من جنود الجهد فعد ذلك يكون في الذمة
 العلما مع الانبياء والوصيا الحديث اقول هذا كما ترى في حق
 الانبياء والوصيا ما معون لجميع جنود العقل التي من جعلتها العلم
 والتسليم والتذكر والحفظ وما كونها لصورته يهون عن جميع
 جنود الجهد التي من جعلتها الشك والسهو والشبان وهو واضح الالة

علاما قد

على ما قلناه **الثالث** ما رواه الكليني ايضا في باب اختلاف الحديث
 عن علي بن ابراهيم بن هاشم عن ابي بصير عن حماد بن عيسى عن ابراهيم بن علي
 عن ابيان بن ابي عمير عن سليمان بن قيس الهلالي عن امير المؤمنين عليه السلام
 في حديث طويل يذكر في آخره ما جاء مع رسول الله صلى الله عليه وآله
 عليه جميع علمه قال وصا الله ان يعطى علمها وفهمها وحفظها
 فاشيت ان من كنت سائدا وكما علم الاما على فليكن من دعا الله
 في جهادها وتلك شيا علم الله من جلال الاحكام ولا امر ولا نهي كان
 اوكيون ولا كتاب من علم احد قبل من طاعة او معصية الا علم الله
 وحفظه والامر والنهي فوا وحدا ثم وضع يده على صدره فدعا الله
 ان يلاقي علمها وفهمها وحكمها وبعد فقلت يا ابي انت والحي يا ابي الله منذ
 دعوت الله الى جهادك علم الله شيئا ولم يفتي شيئا لهما الكتاب ففتي
 في الشبان في بعد فقال **الاستطاعة** وعلما الشبان والجهل اقول
 معلوم ان جمال الجاهل اعظم من حال الامام وظاهر ان كثير من الاشيا الذميمة
 ليست من العلم التبليغ وانما يستعمل في شيا من العلم فبطل الفرق
 وعلم ان النبي محمد ان ينسب من صلوة وخبرك بان الشبان ارفع من
 علمه باكثر ما كان وما يكون ان لم يكن كله واخر الحديث مطوق عام
 في التبليغ وغيره **الرابع** ما رواه الشيخ تميم الطائي في كتابه
 بسنده عن عبد الله بن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في حديثه
 هل يجد رسول الله صلى الله عليه وآله عليه والتمسج في السور الا لا يجد
 هم افيقير قال الشيخ الذي افي به ما تضمنه هذا الحديث ولما اخبرنا
 التي قد ساءلنا عن النبي صلى الله عليه وآله ساءلنا في هذا ما نقله

لش
الث

الاي

حتى جعل لها اماما متقيقا به ما سألته فيه وفيه له هذا الخبر وكل ما فيه من
وساكنه واختلفا فيه لا يفقههم اماما يعرفون اليه حكمهم وحججهم فيقولوا فسكت
ولم يزل يشاققوا في هذا ابو عبد الله عليه السلام وقال ابو بكر له هذا قال
هشام هذا شي اخذته منك والفتنة وهذا والله مكتوب في مصحف ابيهم
ويؤس اوكل هذا حال علي الان احب اليه الى النبي صلى الله عليه واله الزيادة
فلو جاز الشك عليه لما احبنا حال الربعة كما احتاج الرسول الى ذوي النعمان
عليه فذكره فتسقى الفاية المذكورة **الثامن** ما رواه ابنه في باب ما رواه
جامع في فضل الامام وصفا ترفع في محمد القسيم بن العلاء فرفع عن محمد
العزيز بن مسلم عن ابي صالح بن محمد بن بطريق يقول في خبر الامام عالم لا
يجهل راع لا يخل الى ان قال الامام واحد لله لا يدان بغيره لا يعبد
منه بد ولا نظير ولا انبياء ولا رسل ولا رسل ولا رسل ولا رسل ولا رسل ولا رسل
حكم ولا يورثهم ولا يكون علمهم في وقتهم اهل زمانهم ثم قال ان العباد
اختاروا الله لا يوجد الله شرح صدره لذلك واودع عليه بنبي الله الحكمة
والعلم العلم الامام اعلم في عباده بحال ولا يعرف من الصواب فهو مصدق
مؤيد موثق **سنة** وقاسم بن الخطأ والزال والعلاء بن محمد بن ابي ذر
حجة على عباده الحديث اوكل هذا الموصوف هذه الصفات وتوفيها ما
اعظم منها انفسها الحديث الزاوي في خبره كيف بنصود من جعل فعل
نفسه في الحال وكيف يحتاج الى اعزهم وكيف يعنى بالجواب ويجز عن
الصواب ويقع في الخطأ والزال والعلاء بن محمد بن ابي ذر بن ابي ذر
عليه قول من جعل على ظاهرهم **التاسع** ما رواه الصدوق في كتاب
العلل في العلة التي من اجلها كانت الامامة في ولد الحسين وولد الحسن

عليها من أبي عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن سعيد عن حماد بن عيسى عن أبي بصير عن عمر بن الخطاب عن الفضيل عن أبي بصير عن عيسى بن علي عن رسول الله صلى الله عليه وآله أن كتب ما على عديلة قال ما بقي الله وخاف على النسيان فقال استأخاف عليك النسيان وقد مضى الله لك أن يحفظك ولا ينسبك ولكن الكتب لك أن لا تنسى ما كان في قلبك من ذلك الحديث أقول معلوم من تتبع الأحاديث أن تلك العلوم التي كتبها ليست كلها مما يتعلق بالتبليغ على أن النسيان في الموضوعين مطلق غير مقيد بشئ فكيف لا يقع على الوجه النسيان فيقع ذلك من التي فتش نصف صلواته ويحتاج إلى رعيته لئلا يسهو ما نسي ويداه على خطاه ويغير فوه جهله وتركه الواجب وقصد المرام في التبليغ والجلال ويدفعه عن الشك والسهو **العاشرون** ما رواه الحسن بن بابان الأثري وثقوا علم النبي وجميع الأنبياء والأوصياء عليهم السلام عن علي بن أبي بصير عن أبي عن الحسن بن أبي بصير عن يونس بن هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال لما الله لا يجعل حجة في أرضه ريثا من شئ فيقول لا أدري أقول فكيف يبين عن صلواته التي صلاها في تلك الساعة فيقول لا أدري فيحتاج إلى أسرار الناس وعلمهم أن هذا العجيب **الحادي عشر** ما رواه أيضا في باب الصيغة والخبر والجامعة ومصحف فاطمة عن عروة عن أصحابنا عن أحمد بن محمد عن صالح بن سعيد عن أحمد بن محمد بن عيسى عن بكر بن كريب الصيرفي قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لا يفتن الناس ما لا يحتاجون به إلى أنس وإن الناس يحتاجون إليها الحديث إلى أن قال وإنا كنا نؤنا

بلاهم

بالأمم فتعرف أذ الخنزير ونعرف أذ القملة **الثاني عشر** ما رواه في باب شأننا أن نزلناه في ليلة القدر ومقتربها عن محمد بن أبي عبد الله ومحمد بن الحسن عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد جميعا عن الحسن بن علي بن فضال عن أبي جعفر الزيات في علمه لم يحد من طويل قال ولم يحد ما في الأرض ولا في السماء من وحى الأوهو يؤيد ومن أيد الخط **الثالث عشر** ما رواه الكليني أيضا في باب زاد فيه ذكر الغيب عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن علي بن بكير عن سعد بن الصيرفي عن أبي جعفر عليه السلام في حديث أنزله في عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحد **فقال** لا من أنزله من رسول كان والله محمد من أنزله الحديث **أقول** هذا دل بطريق الأولين كما مثاله وقد تقدم من قبله **الرابع عشر** ما رواه أيضا في حديثه عن أحمد بن محمد عن أحمد بن الحسن بن علي عن عروة بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام يعلم الغيب قال ولكن إذا ألدان يعلم الشئ يجعل فعل نفسه الذي أعلمه تلك الساعة وليس من علم الغيب **الخامس عشر** ما رواه أيضا في باب أن الأئمة إذا أفاضوا يعلموا ما لم يعلموا عن علي بن محمد وغيره عن سهل بن زياد عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن ابن سنان عن محمد بن الوليد عن أبي الربيع الشامي عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا أعلم إذا أفاضوا يعلم علم **السادس عشر** ما رواه أيضا في حديثه عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن ابن سنان عن محمد بن الوليد عن أبي الربيع عن أبي عبد الله عليه السلام قال إن الإمام

اذلنا ان يعلم علم **السابع عشر** ما رواه فيه عن محمد بن يحيى عن
 بن موسى عن موسى بن جعفر عن محمد بن سعيد المدايني عن ابي عبد
 اللذان عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الامام اذا اراد ان يعلم شيئا
 اعلم الله ذلك اقول فتشبه اهل الرسول عليهم صلواته واخصا
 الى النبي الشماطين **الثامن عشر** ما رواه ايضا في باب ان الله يعلم
 علم ما كان وما يكون ولا يخفى عليهم شي عن احمد بن محمد بن العاصي
 ومحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن ابراهيم بن اسحق الهمداني عن
 يونس بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث انه قال
 وروى الكعبني قال كنت بين موسى والحضر اخبرتهما الى اهل بيتهما
 ولا ياتهما عاملين في اي بيتهما لانها اعطيتا علم ما كان ولم يعطيا علم
 ما يكون وما هو كما يرثي في قوله السابعة وقد وثقه من رسول الله
 صلى الله عليه وآله وثقة **التاسع عشر** ما رواه ايضا في حديث
 يحيى عن احمد بن محمد بن محمد بن ابي عن يونس بن يعقوب عن احمد
 بن العمير عن عبد الله بن عبيدة وعبد الله بن بشر الحنظلي عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال ارايت اني لاعلم في السموات والارض وما في
 الخفية وما في الشار واعلم ما كان وما يكون ثم قال لعلمت ذلك من كتاب الله
 ان الله يقول فيه تنبأ كل شيء **الغدير** ما رواه فيه عن محمد بن
 يحيى عن احمد بن محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن الفضل عن
 ابو حمزة قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول لا والله لا يكون عالم
 ابدا عما بشي ثم قال الله اجل والحز والكره وان في ذلك طاعة
 عبد يحب عن علمه علمه وارضه ثم قال لا يحب في الله **العاشر**

ما رواه الحسين ايضا في باب التقويم للرسول الله ولا يعلم في امر الله
 عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن محمد بن ابي عن فضيل بن
 قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام ان الله ادب نبيا فاحسن ادبه فلما
 اكمل له النبوة قال ان الله اخلى عظيم ثم فوض اليه امر الدين ليسوع عباد **والائمة**
 فقال وما انا الا رسول فخره وما انا الا عنده فانهوا وان رسول الله صلى
 الله عليه وآله كان سديا موقفا اميدا بروح القدس لا يزال ولا يخطئ
 في شيء ما يسوس به الخلق فتا حبا باب الحديث اقول لا يسا عباد
 عليهم من جهة السياسة للخلق وان فعله حجة كما ان قوله حجة وانما يكون
 بالافتقار به مطلقا كما مضى في ان شاء الله **الثاني والعشرون**
 ما رواه ايضا في باب مواليه **الائمة** عليهم السلام عن علي بن محمد بن فضال
 عن ابن ابي عمير عن حماد بن عمار عن ابي جعفر عليه السلام قال الامام
 علامات يولد مطهر الحقن الى الارض ولا يحب وتما حبيبه ولا ينام
 قلبه ولا يشرب ولا يخطئ ويدي من خلقه كما يرى من امامه وهو حجة
 حتى تضي ايامه اقول وحده لا تراه ظاهرة بل هو الى علي بن الحسين
 عليهم السلام في حال النعم وفضل المسلمين عن عدة من اصحابنا عن احمد
 ما رواه في باب التسليم وفضل المسلمين عن عدة من اصحابنا عن احمد
 بن محمد بن احمد بن محمد بن ابي عن حماد بن عمار عن عبد الله بن ابي
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان قوما عبدوا الله وحده لا شريك له
 افاءوا الصلوة واتوا الزكاة وحج البيت وما اشبهه من اركانهم ثم
 قالوا الشيخ صنع الله او صنع رسول الله الا صنع خلاف الذي
 صنع او وجدوا ذلك في قلوبهم كما قال الله في سورة النحل

فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموا فيما بينهم ثم لا يتوبوا في انفسهم
 حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما ثم قال عليهم بالسليم اقول
 هذا شامل للمعبادة وغيرها او غيرها فلو احتل السهو بها
 ثبت شرك من قال الاضغع خلاف الذي صنع ومنا فانه لحديث
 ذي الشمالين اوضح **الرابع والعشرون** ما رواه ايضا في الباب
 المذكور عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن ابي نعيم عن
 مسكون عن سليمان قال قلت لابي جعفر عليه السلام اني ذكرت مواليد
 مختلفين بها بعضهم من بعض في قصصنا انت فاذن انما امرنا ان
 بثلاثة معرفة لا يطقوا التسليم لهم فيها ودع عليهم والراية فيها
 اختلغوا فيه اقول واحديث وجوب التسليم كونه جلالا وهي
 شاملة للافعال والافعال معنا فيه لاحتمال السهو ويا في تمام
 تحقيق المقام ان شاء الله تعالى **الخامس والعشرون** ما رواه الحسن
 في باب من شك في صلوة كلها ولم يدركها او نقص عن محراب
 يحيى عن محمد بن الحسن عن صفوان عن الاملاء عن محمد بن مسلم
 عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا اكره عليك السهو فانقص في صلوتك
 فانه يوشك ان يدعك انما هو من الشيطان ودواؤه ان يترك
 ابو جعفر بن بابويه في كتابه في المحقق الفقيه في باب احكام السهو في
 الصلوة ينادي عن محمد بن مسلم والراية انما هي انما اخذته
 من كتابه في علم ما يظهر من اول الكتاب في اخره والامثلة انما هي
 دوايات كل نوع في سند واحد وصورة ابداءه هكذا وفي الحديث
 سلم عن ابي جعفر عليه السلام ان اذا اخلت السهو فادعها فادعها

عن ثلاثة والخبر لا يقتل الرجل بشئ كذا في صلوة حتى لا يرى
كم صلوا ما يصح عليه قال يعين فقلت فانه يكفر به في ذلك على ما احدثنا
قال يعنى في شكركم قال لا تقوموا الحديث من انفسكم نقص الصلوة
فقطعه فان الشيطان خبيث معادله عوفل من احكام ولا يكثر
نقص الصلوة فانه اذا فعل ذلك لم يهدا اليه الشك وقال انه رافه قال
اما بديل الخبيثان يطاع فاذا اعصى امره الى احكامه اقول هذا
كالصريح في ان الشك انما هو من الشيطان وقد مر تمام الكلام بما في
له من هذا الحديث فشا الله تعالى **الاسم واللقب** ما رواه الكليني في
باب من حافظ على صلوة واضيعها عن جماعة من اجل **الحديث**
عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن حميد بن عيسى عن جماعة
عن ابي بصير قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول كل من صلى في الصلوة بغير
غيره لا والله ثم قال اول الحاسب بالعيد الصلوة فان قلت
قبل ما سألها ان الصلوة اذا وقعت في وقتها وجبت المصاحبة
وهي ايضا مشرفة تقول احفظني حفظك الله واذا ارتفعت فغير
وقتها انما هو مدوها ارتفعت وهي سودا فقلت فيصيرت ضياعا
الله اقول المراد ان كل من نقص الصلوة فلا تقبل كلها ولا زاد تأخير
عن وقتها ومعلوم انه يستكمل كون صلوة النبي والامام غير مقبلتين
فينا في ذلك الحديث في الشك **الثلثون** ما رواه الكليني في باب
ما يقبل من صلوة الساج عن حميد بن يحيى عن احمد بن محمد بن الحسين بن
سعيد عن النضر بن سويد عن هشام بن سالم عن محمد بن مسلم عن
عبد الله عليه السلام قال لا يصلوا قبل على صلوة لم يبرئ نفسه فيها

[illegible]

عوم من ثوبه في ليل العباد وكلما احتاج السيد إلى الله اطلع عليه وادعاه
بلا ويل ولا وجع وبر من كل شر وبسبب ويول وسقوطه في كل يوم دام ولا
يسى ولا يسهو ويفرح ولا يحزن الحديث أقول هذا دل على الحق في
اول اوله من صحتها الان في بعض النسخ ويسى ويسر هو بالاثبات والنسخ
الصحي كذا كما بالثبوت وسقوطه لفظا او معنى بالاعتبار عند ان
زيادة ثوبه في كل يوم خصوصاً مع كون الرجل السابقة من غير مبتدئ ولذا
الآية فيحرم النسخ على الاثبات في الجميع مع ان النسخ الصحيح كما في نسخة
ذ العروج في الخصا حال من هذه اللفظ لم يتغير بها باثبات ولا
نفي وعلى تقدير صحة الاثبات يجب تأويله بمعنى وانما هو علم ان الشيا
ووعنى الترتب كثير او السهو بمعنى الشيا ايضا كذا قال صاحب
القاموس سهوا في الأمر هو انسيه وقال فيمن الشيا والنسوة الترتب و
روى الاحاديث بنفسه الشيا في القرآن بالترتب في قوله تعالى ولقد عهدنا
الى ادم من قبل ان نمنى من غير ذلك معنى بولائه الصدق في قوله ويسى ويسر
انه قول بولائه شيئا لا اشتغال به غيره وادخل القلة القائلين بان لا يشغله
شي عن شيء ويجعل الخلق على التقية ويجعل كونه من كلام ابن باوي في ان
حدث الوسيل روح لا همة فيه فاما اول ما علم انه من جملة الحسن وهو
د على الطوبى لكل ما د اعطى العفة من الامهات غير ما د اعطى القصور منها
وهذا القسم اكثر من ان يحصى ومعلوم ان العفة شاملة لثمن النفس وسقطا لفة
وعرفا بديل يباد الاثم وعدم تبادل التفصيل لعدم قيام الدليل وانها
يوضح ان شأ الله **المناس** **والثلاثون** ما دواه ابن باوي في الخصا
عن احمد بن محمد بن الصنيع عن احمد بن محمد بن عبد الله بن حبيب

عن عمير

Handwritten text in Devanagari script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and appears to be a list or a series of entries. The first line is partially cut off. The text is written on aged, slightly discolored paper.

من م

اشتغالها حتى يطاق ان التفصيل يحتاج الى دليل يثبت في العصة قطعا **العاشر**
 ان لو كان السهو والنيان وقتك الواجبات والايمان بالجملة من غير
 على كفاية تفتيد حديث الشراطين من قوله كعتين واجبتين في الواقع
 والايمان بالسلم والهدى المزمين في الواقع لما ظاهرا ان الظاهر في
 الشيء غير بوضعه والظاهر لا يكون اما ان القول لا يثبت له عند الظاهر
 والملازمة لامة كما يفهم من الآية **والله** في قوله في نفسه ما في
 اشاد الى هذا بعض المحققين في استدلاله **العاشر** ان لو كان السهو
 والنيان والخطا على المصوم في العبادة دون التسليم لما كانت جميع
 المعاصي والكفر عليه قبل كونه نبيا او اماما واللام باطل بالادلة العقلية
 والنقلية واعتراؤه المصوم فكذلك المصوم وبما ان الملازمة عند
 الاحتياج الى العصة في الموضعين كما احيق ولا ضرورة الى استلزام
 الخطا والسهو والنيان ان كانت مخصوصة بالتبليغ فلا تبليغ في الحال
 السابقة وهو واضح بل ذلك الى الجواز مع ظهور بطلان ذلك لهما
الحادي عشر لو كان الخطا والسهو على المصوم لزوم في امره لان
 الموعظة ان التبليغ الا في علمت صوابه ولا يعلم صوابه الا منه فيكون
الثاني عشر ان لو كان ذلك لم يحصل العلم بقوله او هذا الفعل هو
 وغيره من الجواز السهر على ذلك القول الذي لا يخرج عن التبليغ
 الا ترى انه على قولك فقد في السهو عن نفسه في حديث الشراطين فلم
 يكن مطابقا للواقع **الرابع عشر** ان لو كان عليه السهو والنيان في
 غير التبليغ لم يمتد الكذب سهو في غير التبليغ ان في قوله في من
 اقواله في غير بطلان قطع **الخامس عشر** ان لو كانت العصة مختصة

بالتبليغ

بالتبليغ بما عليه وفيه العصة هو ان التبليغ انما عصة ويجب علينا
 امره بالمعرف ونفي عن المنكر وهو ياتي في نفسه وسقوط وجوبها
 وهو خلاف الادلة **السادس عشر** ان لو كان ذلك لما كان الاحتياج و
 الاستدلال بشي من افكاره ولا قوله لا علة لها السهو والنيان على قولك
 وهو باطل قطعا للاجتماع على الاستدلال بها من غير فرق اصل الاحتياج
 اهل العصة عليهم كما في احاديث متواترة تضمن استلزامها على
 العامة والنيعة وهو اظهر من ان يخفى والكثير من ان يخفى والتبليغ يحصل
 بالبركة الاولى من القول والفعل على انه يحتاج الى ثبوت قصد التبليغ
 ولا ينظر ولا يمكن معرفته ذلك ان قطعا **السابع عشر** ان لو كان
 فعل على سبيل السهو والنيان فاما ان يجيب اتباعه وهو باطل قطعا وقتا
 للفرض من نفسه ولما ان يجيب اتباعه وهو خلاف نص قوله ان يتم
 بحسن الله فاجوب **الثامن عشر** ان لو كان عليه السهو والنيان والخطا
 والافراط كما نقول لما قيلت شراذمه وحده فضلا عن عوامة نفسه
 ولما ان ذلك لا يوجب التوقف في قصد بقوله وقد جرى في باب ما يقبل
 الدعا وفي غيره من كتب في كتاب من لا يهضم الفقيه وغيره احاديث دالة
 على وجوب قتال من لم يقتل دعوى الرسول الا بينة عن ان ذلك ليس
 بالتبليغ قطعا **التاسع عشر** ان كان كان نصيب النبي فلا يلام واجبا
 على الله استحال عليه الخطا والسهو والنيان مطلقا ولقد تم حق
 فالتالي مثله بيان الشريعة ان لو كان ذلك لما كان الخطا في جميع عبادتها
 وذلك ما عظيم فانه حكمه لا يجوز عليه المفسدة **الشؤون** انه
 لو كان ذلك لما كان وقع انكاف مال الغير بها وعصية بنيانها ولكن

الحق الذي في خفيتهما بل يمكن تحصد هذا القتل منهما البعض المؤمنين
 دنيانا وجوب الدين عليهما واذا ارجح احب هذه الحقوق
 يحتاج الى امام اخر يحكم عليهما ويدين وييسل ويجمع ذلك
 باطل قطعا **السادس والعشرون** ان اذا وقع الشروع في مقتل
 القتل والنهب والغصب نحو ذلك دنيانا فاما ان يجب الاكراه
 عليهما فيسقط عليهما من القلوب ويصير الرئيس مرسا ويحتاج
 الى غيرهما ولما ان لا يجب وهو خلاف النص والاجماع في وجوب الاكراه
 بالمعروف والنهي عن المنكر فكذلك اذا اوجبا شيئا **الثاني والعشرون**
 ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر عبادة واجبة بالضرورة من الدين
 واهل الناس بها النبي والامام وليس ذلك من قسم التبليغ لا يقتضي
 بالاحاد والمخربات وظهور كون التبليغ بقوله صلى الله عليه وسلم
 سلمنا لكن الامر بالنهي باليد من ضرب غير مضاعف عن التبليغ
 قطعا ويحج بوجوب عليهما السهو والنيان والخطا والغلط في امران
 بالمنكر ونهيان عن المعروف ولا يخفى فسادا وبطلان ضروري
الثالث والعشرون ان الشهادت عبادة لا تبليغ فيجوز عليهما على
 قولكم السهو والغلط والنيان بان يتركوا شهادا لكفار ويجاهدوا
 المؤمنين بل المعصومين ويقتلهم عن غير عد ولو بان يرى
 النبي والامام رميا او شهرا بالقتل كافر فيخطي او يسي فيصيب مونا
 او معصوما وهكذا مرة بعد اخرى وهو اقوى فسادا ولا نقاد
 في فساد مبدون المعروف والخطا ولا يرد ان الله يستحيل منه التخليت
 بين المعصوم وبين مثل هذا النيان لانها دعوى من غير دليل

ولما

ولما تم خطونا على ان الله قد خلق بين المكلفين وبين غيره خلقا
الرابع والعشرون ان النبي لو لم يكن معصوما من السهو والنيان
 لما صلح ان يكون حصيدا على الناس لاحقا لنيان الشهادت فانها
 ليست من قسم التبليغ قطعا فينا في قوله تعالى وكذلك جعلناكم امة
 وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا
الخامس والعشرون الامام يجب ان يخشى ولا لا تنفذ فائدة بعضه
 ولا امر بطلانته وقوله تعالى ولجليل الذي يخافون من امر ان يصيهم
 فتنته او يصيهم عذاب الله ومن فعل معصيته سهوا فهو ظالم
 وكذا كل من سهوا لا يرضع الشئ في غير موضع والظالم لا يجوز
 ان يخشى لقوله تعالى لا الذين ظلموا فلا تفتنهم **السادس والعشرون**
 لو جاز السهو والنيان على المعصوم في غير التبليغ لما كان عليه
 حرد الله سهوا واذا صدر ذلك منه كان ظالما لقوله تعالى ومن يتعد
 حدود الله فقد ظلم نفسه ومن يتعد حدود الله فاولئك هم الظالمون
 ولما تقدم والظالم لا ينافي العهد الامانة لانه **السابع والعشرون**
 لو جاز السهو والنيان على المعصوم في غير التبليغ لما كان يقاتل
 المؤمنين بل المعصومين ويجازيهم دنيا وسهوا واذا جاز ذلك
 جاز للمؤمنين ان يقاتلوا وجه الله لرفع الله اقر من اوليها العقلي
 والنقلية لقوله تعالى ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى
 عليكم وقوله تعالى ولا في سبيل الله الذين بقاتوا لكم وغير ذلك والاحاديث
 في ذلك كثيرة ولذا اذ ذلك وادى الى القتل كان قتلها يذلل واجبا
 وهو باطل بالضرورة **الثامن والعشرون** لو جاز تحميل السهو

لما عليه الكذب سهل في غير التبليغ عاقل مكر كما ذهب ظالم لقوله تعالى
 فزنا فتم على الله الكذب من بعد ذلك فالله هم الظالمون و
 بلاء لزمناه العوى والظلم لا يكون اما ما امرنا به ففعلنا ان افعل
 الكذب بمعنى المعنى فهو غير مخصوص بل لغة به هو ان كان يظهر في
 الصحاح وغيرها وتخصيصه بالعدل في قوله تعالى فتم على الله الكذب
 ام به خبث كما ذكره بعض علماء المالكية على خلاف ما قلناه لانه
 يمكن اعادة هذا المعنى هناك بغيره المتعارف وسياق المقام كما
 لا يخفى **السادس والعشرون** لو جاز ذلك على المعصوم لما ز
 نيا له الحقوق التي في ذمته من القرض وغيره المسببات وغير ذلك
 واذا طيسر ما جاز لان غيرهم من الله العدم علم بتوقها في ذمته
 ومعلوم ان ذلك خارج عن التبليغ فيلزم ان يكون قد ظلم الله
 حقوقهم فلا يكون اما لما تقدم وعلم ان ذلك الواجب هنا
 صا د عن غير قبيل كون صدق الظلم او دفعه والجهل ليس بوجوب لو
 قطعها **الثلاثون** ان اقامت المرد وصباحة لا تبليغ وهو واضح
 ولو جاز تحليل السهو والسيان والغلط والخطا في العبادات لما ز
 ان يبيى اقامت الحدود بالجلد لو جاز تغييرها وتغيير خد والله
 وزيادتها ونقصانها بل اقامتها على غير متغيرها حتى القتل
 شيئا من غلط سهل وذلك يلزم من غيرة الفساد ويقض الرض
 من نصب النبي والامام **الحادي والثلاثون** ان لو سبها المعصوم
 في صلوة جماعة فاحترق على غير خلفه فقال بعضهم صليته كونه
 وقيل غير صليته ايها اما ان يحج عليه ان يحكم بينهم ولا سبيل الى ذلك

لجهل عدم امكان التجميع لاحتمال التناقض ولما لا يجب عليه فيجوز
 لهم التامد في الخصومة ان تنتهى الى الحرب وقتل النفس فهو صا
 عليهم لا يجوز على الحكيم الامره ولا التبريض لعل ان موجب لنقل الحق
 من نصب المعصوم **الثاني والثلاثون** يلزم في الصورة الموقفة
 ان لا يحج عليهم ان يحكموه فيما بينهم لعمد قد تعلى الحكم ولا يجب عليهم
 وهو عبث يستحيل وجوبه والقسمة باطلان بقوله تعالى ولا وربك
 لا يعلم حتى يحكموه فيما بينهم غلا يحلوا في انفسهم حرجا مما
 قضيت وسيروا سبلنا وغيرها **الثالث والثلاثون** ان لو جاز
 ان لو جاز على المعصوم السهو والسيان لما كان ان يكون غير ضابط
 يكون كذا السهو والافرق بين القليل والكثير في الجزر والافراق
 للامجاع فان يجوز السهو لم يقيد بالقلته وكذا نافي السهو ولو جاز
 ذلك لكان غير مقبول الشهادة والرواية وكان حاله اسوأ من حال
 كثير من عبيته فيلزم تقديم المفضل على الفاضل وهو باطل عقلا
 ونقلا **الرابع والثلاثون** ان حد جنود العقل والجهل هو
 الحد الثاني المذكور سابقا بل لعل ان يمكن ان يغير المعصوم
 بسبب معان العقل والعقل بعقبتنا وكثرة العبادات واستعمال
 جنود العقل والتساوي الى حد ينتفي عن السهو والسيان وقد ذكر
 على حق كثير من الفضلاء والفضلاء والعلماء وهو ذلك كما يظهر من
 كتب التاريخ والرجال منهم عبد الكريم بن محمد بن بطاوس واللعيني
 الرجال انهما دخل سعد قطيبي وكانا يشاهدانه وغير ذلك فيلزم على
 قول من جواز السهو على المعصوم ان يكون هذا القيم كلهم فضل

واحد حالاً فيستحيل تقديمه عليه لما مر **الفصل الخامس والثلاثون** ان كل
 او قول للمني والامام حجة ودليل على حكم من احكام الشريعة وقطعا وكل دليل
 يمنع معه نقيض الدلالة فلا يكون دليلا فقولها وفعلها يمنع
 نقيضه ويستحيل كون خطا غير صواب وذلك يستلزم العصمة ونفي
 السهو مطلقا **الفصل السادس والثمانون** في دليل عقل او نقل او غيره
 وهو الذين ان يحصى وناهيلا بل كتاب الالفين وامثاله ومعلوم
 ان العصمة تستلزم نفي العصية عنها وسهوا وتستلزم نفي السهو عنها
 مطلقا كما يتبادر الى الفهم من معناها الفقرة وعرفا والتفصيل
 لا يمكن فهم منها قطعا ودليلا غير تمام كما سطر في ان شاء الله تعالى
الفصل السادس في بيان بعض المفاسد المترتبة على نفي الشريعة
 المعصوم وقد عرفت كثيرا من ذلك سابقا ونذكر على وجه الاختصار
 اشارة الى شيء من ذلك ونقتصر على اثني عشر **الاول** عظمته في
 من القلوب وسقوط عمله من النفوس الا ترى انه منزلة عن الامراض
 التي تصيب الناس الجسام والارواح وغير ذلك او عن عذابة النيب
 وكفر الاباء والامهات وعن عقوبة قوله وعنايطه ونحو ذلك مما هو في
 السهو في العبادة المعوجبة لنقصانها او بطلانها وعدم قبولها **الثاني**
 احتياج المعصوم الى عصيته كما تقدم **الثالث** عدم اكمال الفرق
 كما تقدم بين السهو والشيخ **الرابع** عدم كون فعله قولاً بطلاناً
 واشتباه التبليغ فيه غالباً **الخامس** امكن وقوع العصية في فعل
 الحرم وتروك الواجب سهوا وهو باطل اجماعا من الامامية **السادس**
 اختصاص العصية بوقت التبليغ وجوب العصية قبله عمدا وسهوا

هو

هو او فصح بطلانها **السابع** وجوب امر العصية له بالمعروف ونهيه عن اياه
 عن المنكر كما مر **الثامن** جواز كونه غير مقبول الشهادة والوقاية في
 بعض الصور **التاسع** جواز قتل المؤمنين بل المعصومين سهواً
 جهلا كالغافين **العاشر** جواز مقتل الجاني في جهل به **الحادي عشر**
 جواز الامر بالمنكر والنهي عن المعروف في الصور الجزئية سهواً **الثاني عشر**
 جواز كون بعض رعيته افضل منه في بعض الصور فليكن تقديم
 المفضل على الفاضل وهو باطل والله اعلم **الفصل السابع**
 في ذكر شهر من جوار السهو على المعصوم في اعيان دعوى التبليغ
 وعلى ابي زيد وسماضة ما هو اكثر منها واكثر في اعيانها مضطرة
 محتملة للمناويل والوجوه الكثيرة في هذا الشيخ في المذهب بسند
 عن سعد بن عبد الله عن محمد بن محمد بن الحسين عن فضالة عن
 سيف بن عميرة عن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث
 يقول في اخبر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كفتين
 ثم ذكر حديث ذي النشأ بن فقال ثم قام فاضاف اليها كفتين وعن
 سعد بن محمد بن الحسين عن جعفر بن محمد بن عيسى عن الحرث بن المغيرة ان
 عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال ليس قاله في رسالته
 صلى الله عليه وآله في كفتين فاقم بكفتين في كتابه عن احمد بن
 محمد بن البرق عن منصور بن ابي بكر عن محمد بن سعيد عن الحسين بن
 صدقة قال قلت لابي الحسن الا لا عليه السلام اسئل رسول الله صلى الله عليه وآله
 واكثر في الكفتين الاوليين فقال نعم قلت فقال له وقال انا
 اراد الله عز وجل ان يفيهم وعنه عن علي بن النعمان عن سعيد بن

قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وآله
 ثم سلم في ركعتين فصار له من خلفه يا رسول الله احدث في الصلوة شي
 قال وماذا قالوا انما صليت ركعتين فقال لا لك يا ابا عبد الله
 وكان يدعا هذا الشيء الذين فقدوا في صلوة فاما الصلوة اياها
 وقال ان الله عز وجل هو الذي انشاها من جهة الامه لا ترى لولاه لا
 صنع هذا الشيء وقيل ما تقبل صلواتك من دخل اليوم عليه فلا
 قال قد سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وصارت اسوة ويجد
 يجتنب لكان الكلام وكما سمعنا الحسين بن سعيد عن ابن
 ابي عمير عن جميل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى ركعتين
 ثم قام قال لا تقبل فقلت فما يروي الناس فيه فذكر حديث
 في الشيء الذين فقال لا رسول الله صلى الله عليه وآله لم يبرح من مكان
 ولو برح لا تقبل فعن عن فضال بن عمر عن ابن عثمان عن جماعة
 عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى ركعتين
 ثم قام فذهب في حاجته قال لا تقبل الصلوة فقلت ما بال رسول
 الله صلى الله عليه وآله لم يستقبل حين صلى ركعتين فقال لا رسول الله
 صلى الله عليه وآله لم يبق من موضع وعنه الحسن بن علي
 عن جماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال من حفظ سهوه فاعه فليس
 عليه سخطا السهو قال رسول الله صلى الله عليه وآله صلى الله عليه وآله
 الظهر ركعتين ثم سها فقال لا هذا الشيء الذين انزل في الصلوة شي
 فقال وماذا قالوا انما صليت ركعتين فقال رسول الله صلى الله عليه وآله
 انقولون مثل قولها لو انهم فقام فاتهم الصلوة وسجد سجدة فاستوى

الحديث وكما سمعنا عن سعد بن ابى الجراح عن الحسين بن علي بن ابي
 خالد عن زيد بن علي عن ابي عبد الله عليه السلام قال صلى الله عليه
 صلى الله عليه وآله الظهر ركعتين ثم افتل فقام فاتهم الصلوة وسجد سجدة
 الله هل ينزل في الصلوة شي قال وماذا قال صلى الله عليه وآله
 قال فما تقبل القبلة وكبر وهو جالس ثم سجد سجدة ثم سجد سجدة
 ولا ركع ثم سلم وكان يقول هما المرحبان قال الشيخ هذا الخبر اذا
 يعمل عليه لا نافع لنا ان يزداد في الصلوة وعلم ذلك يجب عليه استنباط
 الصلوة واذا شئت في الزيادة فانه يسجد السجدة بين المرحبتين ويجزئ
 ان يكون عليهما فاما فعله ذلك لان قولنا لا يمكن بما قطع به و
 يجوز ان يكون غلطاً منه ولما سجد السجدة لم يبق له ما يقطع به و
 السابق في اول الرسالة الدالة على نفى السهو ولو رد ذلك الكلام وعنه
 ما تقدم وكما سمعنا عن احمد بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال عن ابي
 جميلة عن زيد الشحام قال سألت عن رجل فذكر الحديث الى ان قال
 فان في صلاة بالناس ركعتين ثم سجد حتى انصرف فقال لا هذا الذي
 يا رسول الله احدث في الصلوة شي فقال لا هذا الذي سجد في صلاة
 فقام فاتهم فقام فاتهم فقام فاتهم فقام فاتهم فقام فاتهم
 عن علي بن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سجدت الظهر ثم دخلت فخرجت من ابي
 قال صلى الله عليه وآله سجدت الظهر ثم دخلت فخرجت من ابي
 ابي المومنين صلى الله عليه وآله فاعيدوا في الصلاة الفايق اقول قد ثبتت
 عبارة الشيخ التي اوردناها في اول الرسالة وكما سمعنا عن محمد بن
 علي بن محبوب عن احمد بن الحسين عن فضال بن الحسن بن علي بن فضال

الحديث

عن أبي عبد الله عليه السلام قال اغتسل الذي من الخبائث ففعل له وقد بقيت لمعة
من ظهر لم يصبها الماء قال لما كان عليه لو سكت ثم سبغ تلك
المعة بيه ودوى الكلبين عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عثمان
عيسى عن سماعة بن مهران قال سألت عن رجل نسي أن يصلي الصبح
حتى طلعت الشمس قال يصليها حين يراها فان رسول الله صلى الله
عليه وآله قد فعل من صلوة الفجر حتى طلعت الشمس ثم صلاها حين
استيقظ ولكن نسي عن مكان ذلك ثم صلوعن محمد بن يحيى عن أحمد
بن محمد عن محمد بن النعمان عن سعيد الأحمري قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام
يقول سمع رسول الله صلى الله عليه وآله يقول عن الصبح والشمس حتى طالبت
حتى طلعت الشمس عليه وكان ذلك من بعد الناس لا ترى
لأن رجلان حتى قطع الشمس أوبى الناس وقالوا لا تنقض لصلواتك
وصارنا سقوة سنة فان قال رجل الرجل عنت عن الصلوة قال قلت
نام رسول الله صلى الله عليه وآله فكانت فضايلة سنة وصارهم الله بها
هذه الأمة ودوى الكلبين في حديث سماعة الساذقين وجعلها
حديثا واحدا ودوى أيضا حديث الحسن بن صدقة الساذقي روى
ابن بابويه في جميع الأخبار في باب الجاهل عن الرضا عليه السلام في وجه
دليل الأثر وفي الرضا عليه السلام في الغلاة والمفوضة عن محمد بن عبد الله بن
محمد القمي عن أبيه عن أحمد بن محمد بن عيسى عن أنس بن محمد السلمي عن
العمري قال قلت للرضا عليه السلام إن في سواد الكوفة قوما ينعثون
أن النبي صلى الله عليه وآله لم يقع عليه السهو في صلوة فقال لا بد لهم من الله
أن لا يسهوا وهو الله لا اله الا هو الحديث ودوى ابن ابي عمير في

أخر

أخر السر اينقل من كتاب محمد بن علي بن محبوب عن القيس بن حماد
وعنه عن الفضيل قال ذكرت لأبي عبد الله عليه السلام السهو فقال انزلت
من ذلك احد رعا اقدت الخادم ملقي تحفظ صلوتي ودوى الكلبين
في حديثنا وكتاب كعب في الاثر ان الله عز وجل آدم ذرية فلما انظر
الى داود وعزف قصصهم قال قد ذهبت لعمري اربعين سنة فقال الله الخليل من
وميكا نيل التوا عليه كتابا فان سبغ في قول هذا غاية ما يمكن ان يسهو
به من جنس السهو ويلي وجهه ان شاء الله **الفصل الثامن** في بيان
صنف هذه الاصل فعدم جواز العمل بها وعليها افعالها وذلك
ظاهر مما تقدم وتبينه توضيحا فنقول هذه الاخبار ضعيفة ويحتمل
اشتغال **الاول** كونها معارضة لظاهر القرآن في الايات السابقة
وعبرها وقد لا يسهو عليكم ثم هو من الحديثين المتعارفين على القرآن
والعمل بما وافقه وذلك ما خالفه في احاديث كثيرة فلا تملك هذه الاية
معارضة لبعض الايات قلت قد عرفت ان تلك الايات قبلها حديث ائمة
في الاحاديث ولذا كان الأئمة عليهم السلام قد فسروها بما يوافق هذه الايات
علم انها ليست من الحكمات بل هي من المتشابهات والحديث الذي وافق
للحديث يتعين العمل به بل هو القرآن والحديث **الثاني** كونها
معارضة لاحاديث كثيرة في اية منها فتعين العمل بما رضاءها لكونها
بالنسبة اليها وقد عرفت هبة منها وانشر الى انفسا لم اخر رجعت
لبعض اصحابها وذكرنا **الثالث** كونها معارضة لجميع النسخة
الاهلية وقد علم دخول المعصوم في هذا الإجماع بالنصوص من غيرهم
كما عرفت وهذا الخالف في محل العمل كونه على وجه يخرج عن مخالفة

كما يأتي ان الله ورواية الكليني لبعض تلك الاحاديث المتضمنة
للسهولة لا على اعتقادها لظواهرها لانها كانت قد روى كثيرا
من معاصريها واعلمهم فيها ما فيها مما ياتي في **الكتاب**
كونها معاوضة للشهور بين الإمامية على تقدير عدم ثبوتها
وقد امر الامام عليهم السلام بتجميع الحديث الموافق للاجماع من الإمامية
بالإسناد الموثق كما في حديث عمر بن حنظلة وغيره **الخامس** كون
اسانيد اكثرها ضعيفة فان في سند الاول سبعين عمدا وقد
اختلف في وثوقه وضعفه وقد نقل الشهيد في شرح الارشاد
ضعفه عن جماعة من الصحابة وقد نقلوا ايضا انه فاسد
المذهب واقفي ومن هذا شأنه كيف يعمل بعد غيره في بيان فساد
وابوك الحنفية وغيره معلوم الحال لم يحقق له توثيق ولا مرجع ولا
ثبت منه مذهبه والثالث في سنده البرقي وهو عمري خال له وقد
ذكرنا انه ضعيف في الحديث يعتمد المراسيل ويروي عن الضعفاء
ومعصومين العياض ضعيف جدا خال وعمر بن سعيد فاسد
المذهب فظي الحرس بصدقه غير معلوم الحال وعبد بن أبي بصير
فيه ضعيف بنفاء مذهبه ومذهب سماعه وكذا حديث سماعة
الذي يروي عنه حديث واحد ثبت نيدا ضعف لوجود من هو
فاسد المذهب ضعيف يروي في سنده واحد ثبت ذلك الشحام
اضعف لان ابا حميلة المفضل بصلح ضعيف جدا وابن فضال
فاسد المذهب وحديث الغري فيهم فيه ضعف وصحالة وسيد
ابي بصير فيه اشتراك ومع ذلك لا اشعار فيه بالسهولة

يعتد به

هذه

وحديث سماعة فيه مع فساد مذهب رايه انه لا يدل على هو ولا
تقصي يوجهه وكذا سعيد الامرج وحديث عبد السلام صلح ضعيف
جدا وعبد السلام من رجال العامة المنكرين للصحة بالكلية فثبت
دلالة التقية ان حديث الرواية وحديث قصه داود فيه مع قطع
النظر عن سنده ان الشيا بها مثل الشبان في قولها ولقد هذا
الحديث من قبل فتنى وقد فسر الامام عليهم السلام بالبرق في المعنى انه يسي
الى سبيل هذه الهيئة ويريد الرجوع فيها واما افعاد الخادم خلفه
فلا يدل على جواز السهو عليه فضلا عن وقوعه بل الحكمة لما حصل
المشاكل الى ادم ولتعليم منه الصلوة والحفظ عنه الفعلة والادب
او لتعليم الناس الاعتبار بالصلوة وللإشارة الى جواز الاعتناء
بقول الغير في هذه الاعمال او لئلا يخلو في بيت وحده كما وقع التفرج
ببرق الحديث او لئلا يعمد لاحد بالسبوك كما خرج به ايضا او فقد
ظهر ان الاحاديث التي يمكن الحكم بصحتها في الجملة تلك فليفت تمام جميع
ما رويها اثرنا اليه عالم نذكره **السادس** كونها معاوضة للدلالة
العقلية الكثيرة التي اوردنا بعضها وارشنا الى الباقي وهو اقلها في
الدلالة الملائمة **السابع** كونها مستلزمة للمفاسد السابقة و
غيرها على تقدير بقاءها على ظاهرها **الثامن** كونها موافقة
للتقية فان جميع اعمام بين القوم الإمامية في سلكة العمى و
الاحاديث المعاصرة لها لا تحمل التقية وقدم الامم على ما في احاديث
كثيرة من الحديث على مذهب العامة والاختصاص الفهم وتزل
ما وافقهم ومعلوم ان اكثر اسباب الاختلاف في احاديث أهل السنة

الحفظ من السهولة وتعليم الناس

عليهم هو ملاحظة التقية ومعلوم ايضا ان التقية كانت على الفرض
بما يوافق العامة كذلك تدعو الى اربعة اقسام فاتهم وياق له نظره
ان شاعرة ثمانية **السادس** كونه احتملة للتأويل بل للتأويلات
المتعددة لعدم احتمال ابعادها عن ذلك لكثرة ثنائياتها وبعادها
ووضوح الأدلة العقلية والاجماع وفي ذلك فحين تأويل محتمل
ليوافق ما لا يحتمل **العاشر** كونه لا يوافق من اجمال واشكال
في مواضع متعددة وذلك من امارات التقية **الحادي عشر** وجود
الاضطراب والتناقض فيها كما ياتي ببيان بعض ادلة الله **الثاني عشر**
كون كثير من دعاها في اسرار المذهب وذلك ايضا من امارات
التقية اذ يفهم من التبع ان اكثر احاديثها رواه من هو في
المذهب اضعف اذ عرف ذلك ظهر ذلك ان اكثر الروايات
الرواهها في الاحاديث موجودة هنا في احاديث نفي السهو
ليكن كلها وانما موافقة لجميع ادلة الشرع المعتمدة عند الأصوليين
والأخباريين وانما موافقة لضعيفة عند المتقدمين على تقدير
حملها على ظاهرها والله اعلم **الذي نريد** قال بعض المحققين من
المتأخرين قد روي ما يدل على وقوع السهو في الرسول عليهم
من طرفي العامة مع اضطراب في المتن واختلاف في رواية
ان ذلك الذي يروي في رواية الصلاة ام نسبت يا رسول الله فقال
كل ذلك لم يكن فقال له بعض ذلك قد كان في صحيح النبي صلى الله عليه
في الجواب لم تقم ولم اشر وفي الصحيحين انه لما قال له الخياط
شبهه عليه بعض الصحابة قام عليه لم يجر معه فدل الحق ثم

خرج عليهم ثم كعبين ثم سج السهو سجدتين ذلك من الحكم المستمسك فلم
ونظروا امر الله الحفظه بكتا باعمال التي ادم وحفظها وكان ذلك
نسيا متسببا لا يفضل بها ولا ينسب فيها اجمعين فهو جليلنا وقد وقع منهم
في فعل القصة اضطراب فتارة يقولون ان كان في صلاة الظهر فتارة
في صلاة العصر وهذه الاحاديث التي من طرفي العامة تدل على ما فيهم
عليه من جهة **الاول** الاضطراب المذكور في القصة والنتيجة **الثاني**
ان قوله عليه السلام كل ذلك لم يكن ان كان مع تجوز السهو يصل نفسه مع
وقوعه وكثير من روايات كل ذلك لم يكن او بانها لم تقم ولم ينسب لقله
ان يقولوا ظني ان ذلك لم يكن او بانها لم تقم ولم ينسب لقله
عليه السلام انما ذلك مع احتمال في حق حتى انتهى او في الخبر اخرج عن يمينه
من قال قول كل ذلك لم يكن ان لم يرد رفع الاجاب الكلي ليكون الواقع
السهو وهذا يلحق من بحثنا في الجواب لئلا يقع في ما نسب اليه
لا يقتضي بظهور خطابه فعل يلحق به مثل ذلك مع ان قوله لم تقم
ولم اشر وفي رواية اخرى بعض ذلك قد كان لان على انه اذا السب
الكلي ورواه عن هذه الحيلة في الجواب ودعا بتقوا الى ان هذا السهو
اخر في الله العجب من تجوز سهو من عليه عدم تجوز سهو واحد
على ذي اليد ومن تكذب ويقتضي في ذي اليد فعل هذا كان
ذو اليد الحق منه بالنسبة حيث لا يجوز عليه ولا على من شهد به
السهو الواحد فبما نرى في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في
وقت واحد **الثالث** كونه قام عفتا بالجرم اذ فعل الغضب
ان كان من قوله الحق فعل يلحق به من قال نعم في شأنه وانما على

١٥٨

حاشي عظيم وكان رسولنا ظاهر الحق وارتداد الخلق ان يفضي
ذلك والذي يلقى محال عليه ان كان غضب من ذلك ان يكون
من افتر القوم عليه وشهادة بعضهم لبعض وهذا هو المناسب
لغضبه واللايق به مع ان الغضب الذي ذكره لا يخلو من ان
يكون لا فتر انهم عليه او من حمله بانكار ذلك او من رده عليه
والاخير ان لا يثبتها اليه من يقول بنبوته واقبح منه خرجه
واقام الصلوة فانها اجترأ على الانكار جاز عليه الامر
هذا اخف فحاج من الاعتراف بهذا لانك وهذا ما تضمنته احاديثهم
ولما احاديثنا فانها وان لم يكن فيها ذلك لكونها موافقة
لما عليه العامة مع شهرتهم وعدم حمل الامامية به الا من شذ
وعن الفتى الادلة العقلية تركوا العمل بها انتهى وقد تقدم كلام
العلامة في التذكرة وما ذكره في تضعيف حديث ذي الشمالين
في اول الرسالة **الفصل التاسع** في بيان اضطراب حديث
الشيعة وضعفه وعدم جواز التعويل عليه وعلى ظاهره
مضافا الى ما تقدم وهذا الفصل كله من كلام الشيخ المفيد في
الرسالة التي نقلنا اصلها سابقا ونقل باقيا بما تمامه هنا
وهي مشتملة على فصول كثيرة حادثة في كثير من رسائله قال الشيخ
الاجل المفيد قدس سره بعد ما نقلنا سابقا ما هذا الفظه
فصل على انه قد اختلفوا في الصلوة التي نعوذ الله تعالى
سما فيها فقال بعضهم في الفظه وقال بعضهم في العمود وقال بعضهم
غشا الاخرة وهذا الاختلاف دليل على وجهين أحدهما في سق

ووجوب ترك العمل به ولما راجع **فصل** على ان في الخبر فيه ما
يدل على اختلاف وجهه من ان هذا الذين قال النبي صلى الله عليه
والله وسلم في الركعتين الاولتين من الصلوة الرباعية اقمرك
الصلوة يا رسول الله ام نيت فقال رسول الله كان نعم كل ذلك
لم يكن فتق ان تكون الصلوة قد قصرت ونفي ان يكون قد سها
فيها فليس يجوز عليه عندنا وعند المشقة والخبرين عليه السهر
ان يكون النبي صلى الله عليه وآله متعذرا ولا ساهيا وان كان قد
اجترأ لم يترفع كان صادقا في خبره فقد ثبت كذب ذي اليمينين
من اضاف اليه السهو ووضع بطلان دعواه في ذلك للارتباب
فصل وقد ناول بعضهم ما كونه من قوله كل ذلك لم يكن
عليه ما يخرجهم عن الكذب مع سهوه في الصلوة بان قالوا امته
عليه لم يفي ان يكون وقع الامر ان معا يري انه لم يجمع قصر
الصلوة والسهو وكان قد حصل احدهما وقع وهذا باطل
من وجهين **الاول** انه لو كان ارد ذلك لم يكن جوابا بعد
السؤال المحجوب عن غير السؤال لغيره فوقع من النبي صلى الله
عليه وآله **الثاني** انه لو كان كما ادعوه كان رده عليه ذاك ابر
من غير اشتباه في معناه لانه قد ساهط على ايات احاديث الذين
دون صاحبه ولو كان كذلك لا يقع السهو والى ادعوه وكذا
دعواهم له باطلة بل الارتباب ولم يكن انهم لم يجمع كذبه وجوب
احد الامرين معنى مسلم من سأل عن قول ذي اليمينين فهل هو
على ما لا او على ما لا لان هذا السؤال يدل على اشتباه الامر عليه

ويعود

فما أحياه ذوقه **فصل** ولا يصح وقوع مثله من متيقن لما كان في الحيا
فصل وما يدل على بطلان الحديث أيضا اختلافهم في
 الخبر لأن الصلوة التي ادعوا السهو فيها والبناء على ما مضى فيها أو
 المصاحدة لها فهل العراقة يقولون إنها إذا صلوة لا تكلم
 فيها والحلام في الصلوة **فصل** يجب المصاحدة عند جمع واهل الحديث
 ومن إلى قولهم يزعمون أنه في علم ما مضى ولم يعد شيئا من اليقين
 ويحذر السهو بحديثه ومن يعلق بهذا الحديث من الشيعة ذهب
 فيه إلى أنه يجب أهل العراقة لا تتضمن كلام النبي صلى الله عليه
 وآله **فصل** والتفات من القبلة إلى غير محلها وسواء من حقيقة
 ما جرى ولا يختلف الفقهاء وهم في ذلك يوجبون المصاحدة **فصل** إلى
 تتضمن أن النبي صلى الله عليه وآله في علم ما مضى ولم يعد شيئا
 الاختلاف الذي ذكرناه في هذا الحديث **فصل** يدل على بطلان الرواية
 مجتزئة في وضعه واختلافه **فصل** على أن الرواية من طريق
 الخاصة والعامة كروايتهم من الطريقين معا أن النبي صلى الله عليه
 وآله سها في صلوة الفجر وكان قد غفل في الأولى منها سنة الختم
 حتى انتهى إلى قوله آخر الفاتحة والعزى ومائة الثالثة المخبري
 والفقير الشيطان على سائر تلك الروايات **فصل** وإن شفاعته لم ترض
 ثم نبه على أنه في سجدة السجدة للمسلمين وكان يحجهم اقتداء به
 وأما المشركون فكان يحجهم سواهم خولهم معهم في بيوتهم قالوا
 في ذلك أنزل الله تعالى وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبى إلا إذا
 تمتى الفلق الشيطان في أمية يعنون في قوله واستشهدوا على ذلك

بسم

بسم من الشمر وهو تمتى كتاب الله تعالى وأما والجميع طرانا وقد
 فأدبنا **فصل** وليس حديث سها النبي صلى الله عليه وآله في الصلوة
 أشهر في الروايتين من روايتهما وليس عليه طرانا أن الله يعجز للظفر
 به ولا يقدح في التصديق عليه وقيل لو أقول ثم فظن أن الله قد علم
 علما ما دونه واعتقد فيه وفي أكثر رواياتهم أنه وضعه في مكة
 أو بين حسان فاحتمل في قتله ثم نقلها إليه وروايتهم أن يوسف
 بن يعقوب عليه السلام بالزنا وهو عليه السلام ذلك من آثار ومن
 رواياتهم التشبه لله بخلقه والتجسس عليه في كل شيء على النسخ الذي
 حكينا أيها الأفعى عن يدين الله بكل ما تقتضيه هذه الروايات
 بذلك عن الغلو على ما أحياه فإن كان يصاحبه من التوحيد في
 الشرح وإن ردها ناقصة في اعتداله وإن كان من المؤمنين فالتأني
 لضيق بصيرة تروا الله نال التوفيق **فصل** والرواية ليفي
 يوم النبي صلى الله عليه وآله من صلاة الصبح من غير الخرج من بيوتهم
 في الصلوة فإن من أخصب المصاحد التي لا توصف علما ولا علما ولا عمل
 عليه **فصل** القول يعقل في ذلك دون اليقين وقد سلف قولنا في
 نظير ذلك ما **فصل** من المصاحد في هذا الباب مع أنه يتضمن خلافها
 عليه عصا بئر الحى **فصل** لا يختلفون في أن من فات صلوة فميتة
 فعليه أن يعقنها إلى وقت ذكرها من الليل وإنما لم يكن الوقت
 مضيقا للصلوة فميتة حاضرة وأقام من يؤخر في ميتة قد خيل
 وقتها ليقضي في زمانه فإن كان خطئ الزاوية عليه قبل مضامها
 من الغرض إلى هذا مع الروايتين النبي صلى الله عليه وآله أنه قال

صالح يريد أن لا تأكل من عيشه لا صلوة من عليه في رضى **فصل** ولما تنكروا بغلب النوم الدنيا
عليكم في أوقات الصلوة حتى تخرج فيقتضوها بعد ذلك وليست عليهم
في ذلك عيب ولا نقص لأن ليس بفعل بشر من غلبته النوم ولا في
النائم لا عيب عليه وليس كذلك السهول لا نقص عن الكمال في الاستقامة
وهو عيب يخفى به من اعتراه وقد يكون من فعل الساهي تأخر
كما يكون من فعل غيره والنوم لا يكون إلا من فعل الله تعالى فليس
من مقتضى العباد على حال ولو كان من مقتضىهم لم يتعاقب به
نقص فعيب لصاحبه فهو جميع البشر وليس كذلك السهول لأن
يكن الخليفة ولا تأخر الحكماء يجتنبون أن يوصلوا إلى العلم
وأمرهم ذو السهول الشبان ولا يعتنقون من أبلع ذلك
من غلبهم النوم لحيانا كما لا يعتنقون من أبلع من قدره
الأمرافق والأسقام ووجدنا الفقهاء ما يروونه من ذوالسهول من الخلف
إلا أن يشكهم فيه غيرهم من ذوي اليقظة والفتنة والذكاء والجدارة
فعلهم في ما بين السهول والنوم بما ذكرناه ولو لم يكن أن يسهلوا النسيان
الله عليه وآله في صلواته ووقته فيها حتى يسلم قبل تمامها
ويصرف عنها قبل تمامها ويستهمل الناس ذلك فيه ويخطئونه
علما من جهته لجانا من يسهل في الصيام حتى يأكل ويصرف فيها في
شهر رمضان بين أصحابهم يشاهدونه ويبتعدون عليه
الغلط وينبهونه عليه بالتيقظ على أمثاله ولجانا أيضا أن يجامع
النساء في شهر رمضان فما لا يعلم بوجوب عليه السهول في مثل ذلك حتى
يطأ الحرمات عليه من النساء وهو ساه في ذلك طان الفتن أنواجه

ويشك

ويعدى من ذلك إلى وطئ ذوات المحارم ساهيا ويسهل في الزكوة فيزجرها
عن وقتها ويؤخرها عن غيرها لعلها ساهيا ويخرج منه بعض المتحدين
ناسيا ويسهل في الحج حتى يماسح في الأهرام ويبيع قبل الطواف ولا يحيط
علما بكيفية الحج ويعتدى من ذلك إلى السهول في كل أعمال الشريعة
حتى يقالها عن جملتها فاعلموا أنها في غير إيقاظها وبأقربها على غير
حقايقها ولم يتكبر أن يسهل عن غيرهم في غير إيقاظها ناسيا أو يظن أنها
حلالا ثم يفيق بعد ذلك لما ينبغي عليه من صفتها ولم يتكبر أن يسهل فيها
يخبر به عن نفسه وعن غيره من ليس يريد بعد أن يكون مقتويا
في الأداة أو يكون مخصوصا بالأداة أو تكون العلة في جواز ذلك طارفا
عبادة مشتركة بينه وبين أمته كما كانت الصلوة عبادة مشتركة بينهم
وبينه حسب لعل الهمم الذي ذكره عنه أيها الأخ ما ذكرت من
اعتداله ويكون ذلك أيضا لأعلام الخلق أن يخالقوا ليس فقط بهم
ولكن يكون حجة على الغلاة الذين الخلفه ببلو ليكون أيضا سببا للتعليم
الخاص بحكام السهول في جميع ما ذكرناه في أحكام الشريعة كما كان سببا في
تعليم الخلق حكم السهول في الصلوة وهذا ما لا يدع به إليه مسلم ولا كفال
ولا مؤخر ولا يجهل به علم التفرقة في النبوة لمجد وهو لا من حكيته
عنه ما حكيته فيما أفنى به من سهو النبي صلى الله عليه وآله واعتل به
وول على ضعف عقله وسوا احتياجه وفنا تخليقه وينبغي أن يكون
كل من منع التهور عن النبي صلى الله عليه وآله واعتل به وطاعه
صفت غالبا وغايرها من هذا لاقتصاد ولكني عن الصادق عليه السلام
أخبرني **فصل** ثم العجب حكمة بأن سهو النبي صلى الله عليه وآله من الله

وسوء من سواه من امته وسائر البشر من غير ما من الشيطان في علم
 ادعاء واجتهاد ولا شبهة تتعلق بما من العقل اللهم الا ان يدعى
 الوحي في ذلك ويتبين به ضعف عقله كما في الباطن العجيب
 قوله ان سهو النبي من الله دون الشيطان لان ليس للشيطان علم
 النبي سلطان وانما سلطان على الذين يتولونه والذين هم به
 مشركون وعلى من اتبعه من العاقلين ثم قول هذا هو هذا السؤال
 من الشيطان يوم جميع البشر سوى الانبياء الالهة فكيف من اوليا الشيطان
 وانهم عاقلون وعلمون اذ كان للشيطان عليهم سبيل وسلطان
 وكان سهوهم من دون الرحمن ومن لم يتيقظ لجله في هذا الباب
 كان في هذا كلامات **فصل** فاما قول الرجل الذي كان
 ذا الدين معروف ولم يقل له او فمك كعبه يدعي وعرف
 الناس عنه فليس الامر كما ذكر وقد عرف بما دفع معرفته من كنيته
 وتسميته بغير معروف بذلك ولو انه يعرف بذلك الدين كما لو
 من يعرف بكنيته بغيره فاني انكر ان يقول من هذا الدين وعرف
 عرفه من هو بن عبد عمر وقوله كل من هو يعرف وعرفه
 ان قد روي الناس عنده دعوى لانه كان عليه ما وما وجدنا
 في اصول الفقهاء ولا الرواة احد يتابع هذا الرجل فلا ذكر له ولو
 كان يعرفه كما ذيل جبل وعبد الله بن مسعود وعرفه برة و
 امما الحكم كان ما تقريده غير محال عليه لما ذكرنا من سقوط العمل
 باخبار الاحاد فكيف وقد بينا ان الرجل هو ابن عمر معروف وهو
 متناقض باطل لا شبهة فيه عند العقلاء ومن العجيب هذا

احد

صوم

ظ
عمر

كل من خردى الدين بشخص ان النبي صلى الله عليه وآله ساهل في
 سهو واحد من المصلين من بني هاشم والمهاجرين ولا نصار و
 الصالحين وسادات الناس ولا نظير ذلك وعرفه الاذ واليد من الجور
 الذي لا يعرفه احد فلعلم بعض الاعراب او شمر القوم به فلم
 ينهيه احد منهم على غلط ولا على صلاح الدين والدنيا بل كذله
 له عليه السلام المجهول من الناس ثم لم يكن مستشهدا على صحة قول
 النبي في اخبر به من سهو الابا بكر وعمر فانه تساهل عما ذكره في الدين
 ليعلم قولها فيه ولم يثق بغيرها في ذلك ولا سكن الى احد سواها في
 معناه وان شيعتنا يعقل عملها الحديث في الحكم التي من الله عليه
 بالعلم والنقص فادفع العمة عنه من العباد لنا فضل العقل
 ضعيف الراي فربما في كائنات المستقطعة عنهم الكيف والله المستعان
 وهو حسنا ونعم الوكيل ثم جواب لعل الجواب فيما لا اعز من سواه
 صلى الله عليه وآله انتم كل من شيعته المفيد في رساله الشارح انما يقال
الفصل العاشر في بيان تاويل احاديث السوء ورواياتها ضعيفة
 لا يجوز اتقانها فيمن ضربه على ظاهرها اتوا في الحق الصحيح
 الصحيح فان في الاحاديث محكما وشاهدا ولا شك في صحوب
 رد الحكم الى الشبهة بالحكم وانما دفع الحق للدينه والمختلفا
 في المسائل الشرعية بما لا يسبب الغفلة عن المعارض او سبب
 اشتباه الحكم بالمتشابه وقد روي بسبب الحديث في عين الاحاد
 في باب الاحاد والمنفرد فترقيب بابهم من وفدت عن ابيه
 عن علي بن ابيهم عن ابيه عن ابي بصير عن ابي الرضا عن ابيهم

وانما نسبت الى السوء الذي روي في كونه مستقطعا للمهاجرين والاعراب
 ذلك وفي نظرنا انما هي السوء التي روي في كونه مستقطعا للمهاجرين والاعراب
 بانما نسبت الى السوء الذي روي في كونه مستقطعا للمهاجرين والاعراب
 بانما نسبت الى السوء الذي روي في كونه مستقطعا للمهاجرين والاعراب

قال من جئت به القرآن الحكيم هدي الى صراط مستقيم قال ان
في اخبارنا مشايخنا لكثرة القرآن وحكم الحكم القرآن ثم ولت
الى حكمها ولا تتبعوا مشايخها دون حكمها فتنقلوا اذا عرفت
هذا فتنقلوا وبنا وبنوا احاديثا السهو ولجمع بينهما وبين ما دل على السهو
من الكتاب والسنة والاجماع والادلة العقلية ممكن من وجوه اثني
عشر **الاول** المحل على وقوع الرواية على وجه التقية فانما وقع
اجماع الخافين للامامية على نفي العقيدة وروايتهم حديث السهو
والله الاصل له ويكون من مخترعاتهم وموضوعاتهم وقد كان
الاعمال عليهم يفتنون بالتقية تارة وبما افقوا العامة في الرواية
تارة بحسب مقتضى الحال للدفع المفسدة وانفا الفرع عن الامية في
الشبهة في انظار الناس الله تعالى وهذا وجه قريب من وجه
عنه عليهم وهو ان جميعهم بعد الاختلاف لما هو مصلوم من سببه
وقد نقلت اشادة البر عن القرابين عليه روى جماعة من العامة
له كما عرفت سابقا وقد اشار الشيخ في التمهيد الى حمل احاديث السهو
على التقية كما تقدم في اول الرسالة **الثاني** المحل على ان النبي صلى الله
عليه وآله كان قد فصل في الواقع اربع ركعات فلما اتوا عليه السهو
اتوا به او فلو ادركوا وتفقدوا عليه قام فصلى ركعتين مع علمه بان
صلواته كانت ثمانية لكن اعلم ان مقتضى المصلحة لم يربط لهم حقيقة في
لان كان يترتب على ذلك مفسدة اخرى واقلمها انفسهم كما قلنا فثبت
لا جدوت في دعوى استحالة السهو عليه ومن المعلوم ان اكثر الظن
للاسلام في اول الامر كما دل على ذلك وان الرسول عليه السلام كان مأمورا

بذلك

بذلك انفسهم كما تضمنه باب الدلالة في اصول الكلي وغيره وكان يقول الشريف
في قولهم بالتدريج بحسب ما يقبلون كما هو موجود ايضا في احاديث
كثيرة في اصول الكافي وغيره وقد دلت الكافي في كتاب العقول عن
ابو عبد الله عليه السلام قال ما كلم رسول الله صلى الله عليه وآله العباد
بكنة عقله قط وقال انا معاشرا الانبياء امرنا ان نكلم الناس على قدر
عقولهم ولا نخفي انهم يقع التصريح بان صلى الله عليه وآله ركعتين اخرين
الا في حديث واحد والظاهر ان كل واحد منهما اوصى بركعة واحدة وعلى
تقدير الحاجة لا يبعد ان يكون ما مر بذلك ويكون مخصوصا به
عليه السلام او قبل اختصاص مشروعية صلوة الجماعة بالرافض فقد
كانوا ايضا من جماعة قبل فرض الصلوة كما هو بدي في احاديث
كثيرة **الثالث** ان يكون صلى الله عليه وآله في الواقع اربع ركعات فلما اظنوا
سهو وتفقدوا على ذلك امر الله بان لا يظهر لهم الحال فانهم يهتم
الصلوة ويحذرون من تبين لعلوا احكام السهو ولم يلاحظوا لعلها
بالسهو والفرق بين هذا والاول ان المرفوع عن هذا الخاص وهذا
عام ويكون من فوائد ذلك انه لو اظهر حقيقة الحال واستحالة السهو
لخرج كثير منهم الى الغلو بضعف الايمان جدا في ذلك الوقت **الرابع**
ان يكون صلى الله عليه وآله في الواقع ركعتين بعد اقبل ان يقرر من الصلوة اربع
ركعات ثم وجهها الله على الناس وقد كان الكلام يقع غير مرة في
الصلوة ثم صادفهم ما ومن صرح بذلك السيد المرتضى في فتاويه
الاشياء وغيره فلعلم صلى الله عليه وآله ركعتين قبل ان يقرر من الاخرة ان كان
قد امر الناس بصلواته وجه الاستحباب فظنوا الوجوب فعملوا بذلك

فثبت
فقد دلت على ان الصلوة كانت ثمانية
ركعتين اثنتين فكانت الخمس صلوات
عشر ركعات ثم زاد رسول الله صلى الله عليه وآله
سبع ركعات ثم

والظاهر صورة سواد في المفسدة السابقة وتحصيل المصالح المتقدمة
 ونحوها **السادس** ان يكون صلي في الواقع كعتين بعد من الاخرين
 وكان ما مولا امرضا صابرا بان يفعل ذلك اظها والصورة سواد
 في الواقع عمدا لاجل المصالح السابقة والحكم المشايخ فيصنفون
 ذلك كان من الله كما وقع الترخيص سابقا وقد فهم من بابي يعني ان
 هذه صورة سواد كان ما مولا بها من الله في الواقع عمدا فان
 صدق السواد الحقيقي من الله لا يمكن حصوله وانما يمكن فرضان
 يكون الله قد امر بذلك لحكم ظاهره اضعفه **السابع** ان يكون
 مجزئا على قول الاخيرين في ذلك الوقت ونصيب غير مكلف بها
 ويكون ذلك ايضا خاصا به في واقعة معينة للحكمة السابقة ولعل على
 الغفلة والمخوضات وما وعدهم ان من هذا الغلو في التقويض قول
 زعموا ان المبدأ قد تامة لا يقدر احد على سلبها حتى لو ارادته
 منه من هذا لما قل على منعه وقد كرت ذلك في رسالتي
 الكافر فظاهر كون سواد من الله يقتضي ان يكون امر به اجبر عليه
 وعلى كل حال لا يكون وقع منه سواد حقيقي بل هو من ادوات
 الجواز واسرع للمشايخ هذه الظاهر لكن الجبر باطل ويمكن ان
 يقال ان هذه الصورة نادرة والجبر باطل مع بقاء التكليف فلو
 سلب الله قد عده عن واجب فاسقط عنه لم يكن فيه مفسدة
السابع ان يكون السواد الشبان بمعنى الذي فانه احد معانيه
 اللغوثة وقد استعمل في كثير من الاشياء السابقة وقد قال صاحب
 القاموس وغيره سواد في الامر سواد فيه وقال ايضا الشبان والنسوة

النسوة

التي واذا كان هذا من معانيه اللغوثة فهو لما سبب لما الذي صلي الله
 عليه وآله وجب عليه عليه ويكون ذلك كما اعتصم به عليهم السلام
 وقد عرفنا ان الاية عليهم السلام في الشبان المشيبي الى ادعيتهم
 وغيره من اهل العصر عليهم السلام في القرآن بالتي وهه من غير احتياج
 الى ضمنية وغيره من الوجوه السابقة ونحوها **الرابع** ان يكون النبي
 عليه السلام صلي في الواقع كعتين عمدا قبل وجوب الصلوة وغرضها وكافرا
 يصلون في وقت استحباب الصلوة وذلك قبل الملة المخرج مدة طويلة
 وكافرا يصلون جماعة فلعلمهم كافر يصلون تلك الصلوة الخاصة
 اربع ركعات دائما ولا يستلزم ذلك الوجوب وان تقرر ذلك الشبان
 وبعض المشايخ قد بين لهم فيكون ذلك كعتين لاجل المصالح السابقة
 لا لواقع السواد والشبان بل من الغلو وبطلان التقويض وتقليد الحكم
 السهو واليه عن التحسين بالسوء عنه او لا في التقييم او المبالغة
 في اثبات البشرية او نحو ذلك من الحكم الظاهرة او الخفية ولم ينقل في احاد
 السهو وان امر المؤمنين والحسن والحدود واحسن المؤمنين
 الخالصين والاعمال المعبرين كان حافرا **السادس** وهو بعض الوجوه
 السابقة يكون نقل القصص على وجه الجواز بعد بيان حقيقة الحال
 واطلاق لفظ السواد على كل ما لا يحظر التقييد وعدم الخرج من رعاية
 تلك الحكم والمصالح المكلدة بنسب الحكم كان مع انهم عليهم السلام
 قد سوا ذلك في احاديث كثيرة عامة ومفصلة صريحة في المعارضة
 وقد تقدم بعضها **السابع** ان يكون عليهم السلام صلي في الواقع كعتين
 فانه فظنوها في قصة فاختار به فلم يفرغوا لو امكنوا في افضولها

فلم يخصص له في اظهر الحال ثم قام فصلا وكثير من اذرى نافلة وكذا
 من نافلة الظاهر وغيرها فلم يخصص له بكنة عقلة لانه ما هو ان يحكم
 الناس على من جعلهم كالمضي ولما وقع للفرد فعل ما فعل ويجد
 من حيث شئنا فقلنا انه سمي اذ لم يسلطه وسجد للمسيح فقلنا انما
 بنا على اعتقاد اهل النفاق ورواها الامم عليهم السلام لاصطفاة النقية
 ولا ينكر من المنافقين مثل هذا الجهد بل المراد في الحقيقة هو الظن
 بالنبي عليهم السلام وجوب بيان الحق عليهم السلام في ما قلناه لا في قوله سئل
 فصدقه وقد جعله في قوله وليس ذلك من باب النقية بل يكون
 ما مورنا قالوا فاعمل في قوله ولما فعلوا عليهم السلام من هذا الفعل لا
 بهذا ولا يعني **الشارح** ان يكون ذلك في الاخير وان لم يكن فاعمل على
 الشئ عليهم السلام فان هذا الذي نادى بها واجبه على الامم فاجاب الله
 لذلك كما مر ويجعل الله غيره واجبه عليه ويكون ذلك من خواصه
 وان لم يتقبل اليانقر به ذلك فليس كل خواصه قد فعلت واذا لم تكن
 الاخيرتان واجبة عليه فلا بد في تركها **ثم** لانها من اجل الحكمة
 والمصلحة السابقة **فيها** **الشارح** ان يكون حديثه في حق الله
 لا اصل له ويكون من مقتضات العامة وعاشروا الى الرسول عليه السلام
 اصل ويكون من اياته **ثم** عليهم السلام وقولهم يا اهل الجبل فليعلم الشئ الاخير
 به على العامة في اقتضائه الاحكام الشرعية التي خلاف فيها التوسيم
 والاجتهاد على العامة بما يقتضيه من جهة من احاديثهم الموضوعة و
 احاديثهم المتغيرة وقد وقع من الامم عليهم السلام من خواص الصحابة على حق
 الاثر والمواظفة في احاديثهم كمن تقدم ولا يلب هذا الوجه من احاديث

هذا الحديث هو الذي
 رواه الشيخان في الصحيحين
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال لا يدين الله
 الامم الا بما نزل به
 من كتاب او بما
 علموا به من قبله
 وهذا الحديث هو الذي
 رواه الشيخان في الصحيحين
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال لا يدين الله
 الامم الا بما نزل به
 من كتاب او بما
 علموا به من قبله

عليها التوقف في ما ورد امرها الى الله واليه عليهم وانما انكر ما نذكر
على وجه الاحتمال وينبغي العهد في ذلك ما لا يحسن الاكل
كما امرنا به الا انه عليهم ومن المعلوم انه مع وجود المعاديات
الكثيرة التي تقدم بعضها واشترنا الى باقيا وتنسب المفاسد الكثيرة
كما لا يسيل الى حمل احاديث السهو على ظاهرها والجزء ما كما ان
من المعصوم ووقعه منه والتطرق الى سوا الظن به وباقواله
واقعا له معاذ الله من ان نشك في ذلك **الفصل الحادي عشر**
في الجواب عن استدلال بن بابويه في الكلام السابق عن احاديث
السهبوب بالتفصيل وقد صاد ذلك واضحا لكنا نزيد توضيحا فنقول
اما الخبر الذي اورد عن سعيد الاعرج فلا يغير منه وقع سهو بني
واقعي من الرسول عليهم بل يظهر منه ان ذلك الواقع لم يكن من قسم
السهبوب الواقع منه بل هي من الله وتصح فهو الاعمى مطلبنا اعلى مطلبك
لان غير توضيحي للرسول عن السهو ونسبته الى الله ومعلوم ان وقوع
هذا الفعل من الله اما ان يكون بطريق الامر به او الجبر عليه وما كان
دينا منيا وعلى كل حال لا سهو ولا ذل لا يتم بل ذكر لفظنا من سوله
او لا ثم لفظا سهوا متاينا بل على ان الحكم في المقام من واحد وان لا
اختيار له في شيء منها ولا فعل فعلا حقيقيا وهذه قرينة قوية
واما نسبة انكاد السهو الى كونه على الغفلة والمفوضة فلا يدل على
بطلان نسبة انكاد السهو الى كونه على الغفلة والمفوضة بل على
البدل على الغفلة والمفوضة يتكبر من وقوع هذه الصورة بالكلية
الغفلة ولا اعتقادهم ان لا يقد واحد على منع الرسول والاعتراف عليهم

منه

من شيء ولا امرهم احد بشي واما المفوضة فيعبرهم بقولهم ان الله
فوض امر الخلق والرزق الى النبي والامم عليهم وبعضهم يقولون الجبر
قدرة لا يقدر الله ان يسليها ياها ولا يفرقه من شيء من افعالهم يستقيم
الدر عليهم بهذه الواقعة لا فاعلا قد يسليها اما امر من الله او جبر
منه وهوينا في اعتقاد الفرقين واذا عمل على السهو الى الظاهر
استقام كلام ابن بابويه ايضا وصار النزاع لفظيا في محو التسمية
فانه لا يظهر من كلامه تخويل به حقيقة صلا وهذا توجيه غير بعيد
ولما الفرق بين العباد اكثر المشتري والتبليغ الذي هو عبارة مختصة
فما لا يوافق عليه احدا اكثر الناس لا يفرقون الفرق بكل من ثبت
عنده سهو عليه لا يتطرق الى تخويله في التبليغ ولم اصل التفسير
فترنا به كلامه فيستقيم ذلك لان فرض الجبر على تبليغ الباطل والامر
بعدمه لا قطعاً ظاهر البطلان هناك المحرك ناقص للفرق ولما قوله
ان سهو من الله وسهو غير من الشيطان فهو بقرينة ما قلناه لا نسبة
السهو الى الله والى الرسول لا بد فيها من انكاد الجبر وان يكون
احدهما نكاد حقيقيا والاخر نكاد فان كان الفاعل الحقيقي هو
الرسول عليهم من غير امر من الله فلا فرق بين سهو من الله وسهو من
ان سهو من نفسه من غير جبر عليه الشيطان وبطلان نسبة الله
لان ما ذكره من صالح الفرق لا موجد نسبة الفعل الى الله حقيقة
بل يوجب ان يكون النبي عليهم اسما لا مضافا الى السهو بل مضافا
طرفة واحدة لا معناها على هذا التقدير الخفية والتكليف
المفعول حاصل في سهونا ايضا فاستقت الحزبية بالكلية وبطل الفرق

الامر

مسند

فبما ضعف سند وادعاء الفتنة للاجماع وشذوذه وعدم عمل الجمهور
وعدم موافقته لا اعتقاد على حديثه وكثرة شيعته في كلهم ولا اختصاص
رواية الزيدية بنقله ولا شيئا من عمل اللفظ المرعوثين ولما سميت بحجة
الشيعة بما لانها يرغمان افض الشيطان ولذا كان سهوهم على ما تقدم
تسليم من الله لا من الشيطان **الحج** اطلاق هذا اللفظ سلمنا لكن من
ابن ثبت ان بعض القوم اصابوا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
بالعكس ولا كان امير المؤمنين عليه السلام **باب** ان ذلك من عمل
فتكون صلواته في اواخر تامة السجود والركوع **الحج** بعض الوجوه
السابقة والمرغمان ارغاما للمنا فقين الذين ارادوا ان يسلطوا
واعادتها واحدا حديث زيد الشحام فوجه ما تقدم مع ضعف سند حديثا
واما حديث اخر فقد عرفت عبارة الشيخ فيه وفيها كفاية وزيد
وضوحها الا وجه السابقة من التقية وغيرها وقرئ من جميع ذلك
الحج على كل من المندادى وعلامة من اوصى بالسوء والخطيئ الا في احوال
تقيا لكن بفعله كان من بعض الاعمال والمنا فقين الذين يريدون
تقيتهم بواجب المتقيا من فقد فعلوا ذلك عن الثاني ولم اجد شيئا
يصح فليس فيه تفرغ بوقوع سهو اصلا بل بقوله لذلك اللفظ قبل بل
على صحة ولا الحكم بل اولا وضح من ذلك قوله ما كان عليه لو سكتت
صادقها لا لرد ذلك لانه كان عليه استحقاق العقاب ان كان القول لا يها
وفوت الثواب ان كان لهما ولا يكا ويتصور المساواة والوجه جدير لانه
من الممانعة على البر والتقوى وفضيلة المؤمن للمؤمن ومع ذلك ليس من
السوء في شيء بل هو من علم الغيب بما احدث سماعة فلا اشكال فيه فيلحق

بفعل

بفعل اختياره ولعلمه بذلك لم يفتاه **الحج** ادعاء ما قلنا لما تقدم
من ان تمام غيره ولا ينال قلبه لكن الداعي لاني في ذلك النص لما ياتي ولما
حديث الاخرى فلا اشكال فيه ايضا لانه صريح في ان ادعاء غيره وعمل ذلك والامر
به وجعل له غلبة الباطن لم يقع منه عيبهم تقصير ولا شيئا في اقامة العترة وفيه على
الغلاة والمؤمنة معا كما هو عليه ايضا اشارة الى ان السوء على فقد وقع
كان كذلك لكن الاقرب هناك الحرج على الامم ودر الجيرة وانما يصح على علم
بن صالح فغير مع ضعف سند حديثه لانه لا ياتي في ما قلناه بل يرد لانه لم يقل
يقع منه السوء بل قال يقع على السوء **الحج** انما يجوز ادعاء ما هو ولا ظاهر
انهم كانوا يذكرون وقوع هذه القضية بالحكمة ويوردونها في احوال الاعتقاد
الغلو والتفويض فلا يجوز ان ذلك على وجه الحقيقة ولا الى زوال الامر
ولا المتع ولا الاكره فوردوا الرعية عليهم فتكذبهم ولا اقل من الاحتمال المانع
من الاستدلال **وقوله** في الخصام عن ابي جعفر عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام
علم صحابه في مجلس واحد رجا ان كل واحد ما يصلح للمسلم في دينه ودنياه
ذلك ان قالوا بالآثار والعلوم في ما لا انا عبيد به يوجبون وقوله في فضلنا
ما شتم ويقدم من هذا الحديث ان نفى السوء عن المعصوم ليس من الغلو
انما الدواعي **الحج** في الحديث اني مع الممانعة لعمدة الحديث وهو الطيوس في
الاجتماع في احتجاج **الحج** عبيد على الغلاة والمؤمنة قال **الحج** في
بناء العبدية ثم قتلوا ما شتم **الحج** في بلغوا والحدوث ان الاصل ان فقد عرفت
الوجه فيها واسم العلم **الفصل الثاني عشر** في ذكر بعض النظم
الاشياء لاحد السوء الى تعذيبنا وليمها لا يجوز لنا ولا على ظاهرها
وذلك في هذا وتقتصر من هذا القسم على اثني عشر **الاول** ما رواه الشيخ

عندنام

عبد العزیز

الله

واحد

وقال هذا اخذك فقد اتي على
موسى واستجمله في نبوة ١٢

حدثنا علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله قال حدثنا علي بن الحسين القمي
قال حدثنا الحسن بن علي النعماني عن أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد
خفيف عن أخيه معمر عن الصادق عليه السلام عن أبيان عن علي بن حمزة قال
يخرج من زواري رجل يقال له مزيق يقتل بالكوفة ويوصل بالكناسة
يخرج من زواري حين يشرق في يومه أبو السراة ويخرج به أهل السراة
يحملوه في حوصلة طير أخضر يروح في البحر حيث يشاء أقول لهذا
محول على النقيض في الرواية كما جازنا في أحاديث السهماء واهل الجاني
في باب ارواح المؤمنين عن علي بن أبي حمزة عن أبيه عن ابن محبوب عن أبي
ولاد الخناط عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت لعل ذلك يدور
إن ارواح المؤمنين في حوصلة طير وخضر حول الرضف فقال للمؤمن كرم
على الله أن يجعل روحه في حوصلة طير أخضر لكن في بلد كما بدأهم
وفي الباب المذكور عدة من أحاديث فهذا المعنى **الروح** ما رواه الشيخ
في الاستبصار في باب وجوب المسح على الرجلين يكفيه عن محمد بن
الحسن الصفار عن عبد الله بن المنذر عن الحسين بن علوان عن علي بن
خالد عن زيد بن علي عن أبيان عن علي بن حمزة قال قلت لعل ذلك
رسول الله صلى الله عليه وآله فخصه واستثنى واستثنى فخصه فخصه
قلنا فاصف لنا ليحك قد يخرج يد المرقان قال فخصه فخصه
بواسطه من يرضف فقال فخرج يد من ذلك **الروح** وعنه قال فخصه
يا علي هل بين الأصابع لأفخل بالنا قال الشيخ هذا خبر موافق لما
وعنه من وجه التقييد لأن المعلوم الذي لا يحتاج فيه الشك من وجوب
الاحتياط عليهم السلام أقول بالمسح على الرجلين وذلك أشهر من أن يذكر فيه

الكريم من قولنا واذا قال موسى لفته الى الخ قال هذا المخلص بين يدي
حتى ان الخ قال واما انساننا الا الشيطان فهذا الذي كان ابن داود عليه
عليه السلام قطعاً لان هذا المخلص من عند الله لكن كون من الشيطان و
ثامنا هو يوشع من نون وصي موسى عليه السلام كما هو معلوم فلا بد من
تاويله النسيان هنا بل انما المراد بالاشغال بالشيطان وهذا فقد اوضح
ذلك فلا بد من حمل السهو والنسيان في حديثه في الشئ الى حمل الخ في كل مقام
العاشر ما تضمنه القرآن الكريم من منافع ايات الحق ونسبة المصية
والصلوات الكفر الى الاشياء على كل وجه كقوله تعالى وصلى آدم زيد فوى
وفوى حكايه عن ابراهيم هذا في احاطة الى الزهرة تارة والى القلبي
والى الشياطين تارة وقوله تعالى فحق على صلي الله عليه وآله ان يعجز ذلك الله لا يقد
من ذلك وما تأخر عقولنا في حقده ومجده هذا الفصل في معنى ذلك
تفسير كتاب تفسير الانبياء السيد الحنفى وغيره وقالوا جميع ذلك الى الحق
الاول والعقلية والنقلية الى العمل على الخ في هذا الخ وهو هنا في نقل المصية
من آدم الى الخ الاول وهو الخ الذي على التنزيل لا الخم وهو الخ الذي على
الاستقام الى الخ الذي اعطى اعتقاد قوة في حقده وهو الخ الذي على
عزلة الاول وهو الخ الذي اعطى من بعضه واذن عند خفيه وهو الخ الذي
على الصلوات في طريقه الى الخ الذي اشبه على الطريق بين ملكة والدين في
الحجة لا الصلوات في الدين وهو الخ الذي اعطى من الحب فانما احد من الانبياء
وغير ذلك مما هو عليه في الكتاب الى الخ وغيره في العجب عن يولي مجمع ذلك
بوجوده قتيبة وحيية لفظة الجمع بين الاطراف الى الاصل لها في التبليغ
بل هي من الاصول كثيرة والعباد في السامعة لنا ولهم ثم يتوقف في
العامة

رسالة في الرضاة المحقق
الشيخ علي بن عبد الله
العماد قدس سره

تاويل من يتخاضها بين مع احتمال الجميع ما تقدم وغيره معادفة جميع ما
ذكرنا وغيره مما لا يذكر **الاول عشر** ما تضمنه المعاصي ايضا من شبهة
الذنب والمعاصي الى الانبياء ولا يمتنع عليهم واقل بهم بها وهذا القليل
كثير نحو المعاصي مضي او نحو ما تقدم **الثاني عشر** ما تضمنه الادعية المأثورة
في الصغرة الكاملة وغيرهما من الادعية المروية عن الانبياء والائمة عليهم السلام
من الاقرار بالذنب والمعاصي واطهار النية والنية والاستغفار في
الاعتراف باستحقاق العذاب فيحصل الذنب وهو ان يحصى وقد جعلوا
عليه تاويل ومصرف عن ظاهره لقوة معادفاته بالنسبة اليه **الاجابة** واحتماله
للتاويلات الكثيرة وعدم احتمال معادفاته لشيء من خلافه **الثاني عشر** في
على الجواب ان يسمى ذلك المندوب ومصرف نفس واحد في غير عبادة من اكل
او شربا او جامع غيبا وبغضه قيا ساعى فعل العبد ذلك في حضور سيد
او على المباغرة في التواضع لله وهضم النفس وعلى تعليم الناس وعلى التقية
او على اراءة الشفاعة في ذنوب الامم والشعور وجعل فنونهم عن الذنب
الشفاعة وعلى جعل الاقرار بعلقنا بغير علم العصية او لم نقضها المعصية
او على نحو ذلك من الوجوه المحرقة في محالها في جميع ذلك
عن ظاهره مع عدم تعلقه ومن حيث بالتبليغ ثم يتوقف في امر واحد
ذلك الشاهد عن ظاهره وعلى بعض ما تقدم ونحوه **والاجابة** في الجواب
محل شك ولا ريب ولا تردد ولان الله اعلم تمت الرسالة الموسومة
بالتبليغ للعلم من اليه ان في تكملة المعصية
عن السهو والسيان بحمد الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كما هو اهله والصلوة على نبيه محمد وآله أعلم وفقد اعلم انه
قد اشترط على الستة الطلبي في هذا العقد ان يزوج المرأة على اهلها بارضاع من
سندكم ولا يفرغ لهم في ذلك اصلا يرجعون اليه من كتاب او سنة او
اجماع او قول الجاهل من المعبر او عبارة بعدد ما تشعرون به او ليل
مستطيق في الجملة يعول على مثل هذه الفقهاء وانما الذين شاهدناهم
من الطلبي وجدناهم يتقوننا فهم من فتاوى نختار الشهادة من الله وحده
ونحن لاجل ما بينة هذه الفتوى لاصول المنها يستعدنا كونه بقالة
لمثل نختارنا عن معرفة علمه في شوقه فيهم لا يما ولا نجد في ذلك للمعبرين
اسنادا ينقل بشيخنا في هذه الفتوى بعدد ما لا رجوع اليه ولا
نافين لهذه النسبة عنده صراحة استعان بعمل القول فيضا هذه الفتوى
فان اولادكم ما هو الحق البقين واختيارنا المبين بحول الله كثيرة جدا
لاستحقاقها من فائدة الرقيق فعملنا مختلفا اصحابنا في ثلاث مسائل قد
يتوهم منها القامرون وجبة الاستنباط ان يكون دليله لشي من هذه المسائل
او شاهدنا عليها وسببنا المسائل التي نحن قصدناها ما لا يفرغها
الاصحاب والثلث التي ذكرنا ان الاصحاب فيها اختلافنا معطين
البحث حققة في المقامين ساكبين محجة لانصاف في المقصدين غبى
تاركين لمحد في ذلك تعلموا ما دام على حادة العدل لتحملنا بجملة
الحقوق وهذا وان الشروع في المقصود يعون الله تعالى فتقول المسائل
المقصودة في هذا الباب كثيرة لا تحصى في هذا الذي سنحننا ذكره الا ان
خارجا عن المسائل الثلاث المشا واليهام صوابا ان ترضع المرأة بلبن

خلها

خلها الذي هي في نجاح حين الارضاع اخاها واختها لا يوجبها ولا حمل
ب ان ترضع الولد اخاها ان ترضع ولد اخها ان ترضع
ولد ولدها ابنا او بنتا او ثلثه والوارضعة لم يوجبته ولدا لا اخرى
ان ترضع عنها او عنها ان ترضع خالها او خالتها ان ترضع لغير
عها او ولد عنها ان ترضع ولد خالها او ولد خالتها ان ترضع لغير
الزوج او اختها ان ترضع ولد لغير الزوج ان ترضع ولد لغير الزوج
او ولد اختها ان ترضع عن الزوج او عنه ان ترضع خال الزوج او
خالته فبذلك عشرة قصود تبيين بها حكم ما لم يذكره اما المسائل الستة
التي تختلف فيها الاصحاب **فالأولى** جدات المرضع بالنسبة الى صاحب
اللبن هل تحمل لهما لا فلا ان الاصحاب في قريب منه لم الموضع وجدا
بالنسبة الى المرضع **الثانية** اغوات المرضع نيا او رضاعا بشرط
القول اهل يحملن لهما لا فلا انهم **الثالثة** ولا صاحب اللبنة ولا
رضاعته وكذا الاولاد المرضعة ولا مدة وكذا رضاعه والواحد العمل بالنسبة
الى امة المرضع هل تحمل لهم ام لا فلا انهم ايقنوا ارضعت ذلك فالذي
بدل على علم الترم في المسائل الاولى **التمسك** بالبراءة اصلية
فان التحريم حكم شرعي فبذلك على مستند شرعي فان قيل كان التحريم
حكم شرعي فكذلك الاباحة ايضا حكم شرعي فالمطالبة بالمستند ايفاء
اجبتا بوجهين احدهما ان الرضاعة في الاصول ان اصلها في المنافع
الاباحة والمنفعة لان الرضاعة الثاني ان العمل بالتحريم مثبت
والقول بالاباحة ناف وقد يقولون ان الثاني لا دليل عليه في بعض مدعى
التحريم بالمطالبة بالبراءة لا فلا ان قيل القائل بالبراءة لمقا لغيره نا ولا اخرى

الفرع الكثير من كل شي
و

فان حُضِرَت القابل بالاباحة يكون زائفا قلنا معلوم ان التحريم امر زائد
على الاصل الذات والمافيه يكتفي في المنع بده وان لم يصح بدعي في الاباحة
وتحجج فالاباحة بطريق الترخيم والتحقيق اني ان ردت بالاباحة
الاذن الصريح المسموح لذلك فسد نتيجة المطالبة عليه ونحن لاندره
فان مطلوبنا غير متوقف عليه وان ردت الاباحة المستفاد من الاصل
المقر بالذات كونه سابقا فهو بدعيانا ولا نسلم نتيجة المطالبة بده فاقيل
الاصح مع عدم الدليل قلنا قد وجد ههنا فان الروايات
التي سنذكرها تدل على التحريم قلنا اما الروايات فسياتي الكلام عليها
في الموضوع الاذني بها ونبين ان لا حجة فيها ولا دلالة بوجه من الوجوه
وتستوعق دلالتها وجدانها من كلام الفقهاء الدال على المباحة ^{بعمومها}
الكتاب العزيز الدال على الاباحة مطلقا مثل قوله تعالى فانكحوا ما طاب
لكم من النساء من ثلاث وبيع فانها مجموعها تتناول محل النزاع
فان ما من ادوات العموم وكلنا قوله تعالى وانكحوا ما طاب لكم والاباحي جمع
ايهم وهي التي لا تدعي لها اكبات او شيئا والجمع المرفوع بالدلالة للعموم
في محل النزاع وغير ذلك من محرمات الكتاب والسنن الدالة
على الترخيم من غير تعيين فانها مجموعها تتناول محل النزاع وهي كثيرة
جدلا بل لا تحصى وظاهر العموم محجة كما تقر في الاصول فان قيل العموم فيها
ادعية غير مراد وطعننا في ظاهرها قد استخرجتم فتنقضي دلالة قلنا
ما ثبت فيه التحريم من العمومات وبقي ما عدل اعلمه فان العام
المخصوص بغير دليل باطل ولا دليل سوى القياس على ما ثبت في التحريم
من المحرمات بالرضاع والجنون المحسنة فضلا عن ان يخص بدعي الكتاب

قوله تعالى وانكحوا ما طاب لكم بعدا من المحرمات المذكورة في الآية
نفس في الباب ولا يصح المطالب اظهر فان العنى واحدة اعم ولا يمكن ان
تلك المحرمات المذكورة قبل هذه ومعلوم ان شيئا من المنع فيه ليس من
شيء من المحرمات المذكورة ولا دخل في فهمه ولا دليل عليه بوجه من الوجوه
المعتبرة في الدلالة وانما اعد الحكم انما اخصه بالتحريم ولا يحل
سواها انتفع علم المحل في غير المذكورات والا كان مغريا بالفتوى فان
قلت قد ثبت التحريم في البعض من غير المذكورات كما مطلقا تسع البعثة
والمعقود عليها في الفتوى مع العلم والدخول وغير ذلك قلنا انما ثبت
المنع وبلزم المحرم من العلم بل هو هناك معارض بينهما منخصصا للكتاب
اما مع فلا خلاف ولا شيء مما لا يتجوز خبا في الاثر ثابت في التحريم
الا انما شاهد يتسلك مثله ويصلح تخصيص الكتاب والفرض ان
التنازع لا شاهد له اصلا وقلنا ان احج شيئا فعليه البيان ^{في}
الاجماع فان جميع العلماء قد اقلعوا واشتهرت بتصنيفاتهم عدوا
المحرمات في النكاح والاباحا كاحماسها ولم يعد منهم شيئا من
المنع في محل المحرمات بل لا يقل من احدين الاثبات الذين يرجعون الى
اقتضاهم ويؤمنوا انما اهلهم بل في عبارة بعضهم ما يدل على المدعى
سنتهم اليه في موضع من ادعي التحريم في شيء من ذلك احتجوا مع اقامة
الدليل الى سلفه وافقره من ان يكون مخالفا للاجماع فان قيل
هذا الاجماع الذي ادعيت له لو ثبت كما اجماعا سكتوا وهو غير محجة
عند المحققين كما تقر في الاصول قلنا الاجماع المستوفى حقيقة
ان يبقى واحد من اهل العصر حجة الباقين فلا يصح قولهم بخلافه

ولا يردون فتواه وكذلك محل النزاع لان الفقهاء الماعقود والمحررات
في النكاح بابا واستوفوا اقسامه من فخر وان لا يدعوا شيئا من اقسام
المحررات شيئا الا ذكره كان ذلك جارا يلجئ المهر بمجرى ما هو احد
وهذا حقيقى لا سكتى فان قيل قد ذكرمت في سابق نسبة القول به
الى الشهيد ثم قد ثبت القليل بالتحريم وانما دفع المخذود قلنا هذه
النسبة غير ثابتة عندنا فانما نجرها في موضع منسوب اليه ولا اعتبار
من يكون لا قوله سمعنا عندنا ونسب اليه وانما كنا نجرها مكنونه في ظهر
بعض كتب الفقهاء في خلال الجاودة كنا نسمع من بعض الطلبة الذين
سماعناهم وهو لا ينظر الى ما ينادى في حديثه من بعض كتب الفقهاء
وفي خلال الجاودة النفس الى غيره من غير الى سبيلنا ومثل هذا لا
يشفي غلة ولا يقطع عنه وقد ايت في عمري كثيرا من الخواشي والفقير
منسوب اليه وحرارة وانما امره ايضا ادلتك النسبة والسر في ذلك
تصرف الطلبة الذي تغير سلافة من الزيادة والنقصان والخطا و
الغير جارية واحدا شأنه كيف جعلت جعل ولا احد من المعترضين
او يجرى على غير هذا الاجماع او ما يكون اجماعا ومن الفقه ظاهرا
الكتاب والسنة والدلة الكلية الشرعية ويجزى من اجمل ما هو
معلوم الحل ويقطع بعقد النكاح ويجزى من اجمل ما هو
مؤله وعلمك بسقوط احكام الزوجة الثابتة شرعا في شيء من هذا
الاثر العظيم وبلا مبدء الاستصحاب وهو من وجوه استصحاب الحل
فان الزوجة قبل الرضا لا تكون الاصل في ما كان محلها كان الى
ان يثبت لنا ان كون حكم الاصل الثابت لم يعد من احدى شيئا فعلا

فما يمكن

وما يمكن ان يتحقق به الخصم من الاخبار باضعف سبب يستلزم
مستوفى ان ثبوتها استصحاب الاجماع الى موضع النزاع فان
المرأة قبل الرضا لا تكون الاصل لاجتماع قلنا لا مبدء على الاستصحاب
وهذان النوعان من الاستصحاب يحجر كما بين في موضعهم **ان** يفتى
الزوجة ثبوت قبل الرضا المذلولين الطرفين فكذلك ما لا يفتى
من الاستصحاب ففيها محتاج الى دليل **و** الاحتياط فان الزوج
مبني على الاحتياط التام ولا ريب ان محل الملة الذوقه لغير من هي
زوجة له بغير الرضا المذكور قبل الجانبي للاحتياط بل للمتنين وفيه
من الاجتزاع على الله والخالفه لاننا اذا سلمنا المطرقة ما هو بين محلي فان
قبل بقا المدة على حكم النكاح مع جعلها ايضا مخالفة الاحتياط ففما
الاحتياط عند قلنا لا ثم فان ذلك انما يخالف الاحتياط لو كان الدليل
من الكتاب والسنة والاجماع على خلافه وان كان في اختلاف الفقهاء
ظاهر فيه على انه لو ثبت ذلك لم يستوي فان الحكم يحكم به استصحابه
ليس كما يحكم به ما كان حلالا ولا بين هذا من ذلك **ان** انتفا
المقتضى للتحريم في السائل المذكورة من حيث المعنى اعلى الاولى
فلازم المرفوع اعني هذا المرفوعة صارت علما لها ولا يفتى في ذلك
الولد انما تحرم بالبنوة او بالرجول بامها ولهذا اذا اشفي الامر جاز
النكاح كما في تحت ارض الولد مع اشفا العلاقة ومعلوم اشفا الزوج
ههنا على ان التي صلا الله عليه ولا انما قال التحريم من الرضا ما
يجزى من النسب واحتات الولد انما تحرم من جهة النسب اذا كانت بنتا
والا فتحرر بالمصاهرة **ان** قلنا انصحبنا على كونها

المرأة والنكاح المذكور في الكتاب
والسنة والاجماع

عنه
الحمد
عنه
الثناء

حافوه أو أقل لا ثم لا يكون لها زوجة وله ولما في **المادة عشرة**
فاظن إن أم ولد لا تحرم ولما في **الثانية عشرة** فلا تحرم وإن كانت
أم عبد أو حرة لا تحرم إذا لم تحرم في ذلك أما أم ولد أو ولد أو ولد
وقريب منها حكم في **المادة عشرة** ولما يشهد لذلك من عبارات الفقهاء
قول الشيخ في المبسوط بعد أن ذكر أم ولد الرضاع إذا نشأ هذا فاعلم من
الرضاع من الأحيان السبع التي مضت فالحرف ولما في الأحيان السبع
الأعمى والأعمى والأعمى والأعمى والأعمى والأعمى والأعمى والأعمى
الأفت وهذا من في المراء وقال الفقهاء يجوز للمنفق أن يتزوج بأم ولد
وبنته وأخته وصدره ويجوز له هذا الرضاع أن يتزوج بالتي
ارضعته لأنها ما جازلان يتزوج أم ولد من النسب فيان يجوز
يتزوج أم ولد من الرضاع أو أقل ليس يجوز أن يتزوج أم ولد
من النسب ويجوز أن يتزوج أم ولد من الرضاع فكيف جاز ذلك
وقد قلتم إن تحريم من الرضاع ما يحرم من النسب قلنا أم ولد
من النسب محرمة بالنسب بل بالمصاهرة قبل وجود النسب الذي
صلى الله عليه وآله إفاقا لم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فاعظم
لما أوردنا من الأدلة من التعديل والتوجيه وإن التحريم في الرضاع
فرع من التحريم في النسب فاعظم من النسب حقيقة المقضية للتحريم
لم يثبت التحريم وحكي العلامة في المختار عبارة أخرى وهو لا يكون
انظر إلى كذا في آخرها ما صوته ويجوز للخل التي وهي بأم الصبي حلية
ولو ولد الصبي التي وهي بالرضع وبما شهدنا وقال ابن الرامح
في المختار يجوز أن يتزوج الرجل بالموء التي أضعفت ابنه وكذلك لا يرضعها

دنية ودخولها بها والرضاع كالنسب لكل صامق ولما في **الثالثة**
أقصى ما يقال إن الزوجة هي الرضعة صارت أم ولد وهي تحرم
بذلك من ذلك تحريمها لأن عمه الولد لا تحرم على من هي أخته وليس
في ذلك بوالسنة ما يدل على تحريم عمه الولد بوصف من الوجه إذا
كانت اختا وجم فالزوج بسبب الأخوة لا بسبب عمومته الولد ولا
أخوة بين المتولدة وبين أبي المتولدة أعني زوجها بسبب الرضاع
والحكم في المسئلة **الثالثة** اظهره في الولد لا تحرم إلا للزوج بينها
وبين أختها وأختها عتقت هذا ولما في **الرابعة** قلنا أقصى ما يقال
أن الرضعة صارت حرة وله من الرضاعة واشتاقه من حرة الولد
من الرضاعة يساقى بمانه في الكلام على المسائل الثلاثة التي هي
موضع خلاف الأصحاب على أنه لو اشترقا التحريم فيها فغير خلاف
أمكن نظر إلى حقوق الرضاع المشكوك في كونها بالكلية المعروفة
حده وان جعل لأن الظاهر عدم الفرق ولما في **الخامسة** قلنا الرضعة
أعني الزوجة قد صارت بنت أختي ولد صاحب الدين وبنت أختي
الولدات تحرم للسببين الباقين أعني كونها بنت الابن أو كونها
بنتان الزوجة لدخولها وكلاهما انتف هذا وأما في **السادسة**
قلنا الرضعة صارت بنت لفت وله والتقريب ما تقدم ومن ذلك
يعلم الوجه في **السابعة والثامنة** لأن الرضعة صارت بنت
ابن عم ولد أخته وبنت ابن عم ولد أختها ولما في **الثامنة**
قلنا الزوجة قد صارت أم أختي الزوج وأم الإخ أختا تحرم بكونها
أو كونها مدخولة الأب وأما في **العاشرة** فلا خلاف أن صارت أما

الثانية

الحمد
الثناء

ثاني

سنة
الثناء
سابعة

الثانية

الثانية

حافوه

غير الذي ارضعت له فان البنت اما البنت وانما هي اجنبية ارضعت
 فلا تحرم عليها لانها ليست بجنبة لانهم وانما هم ابنة سجنه الابا
 وهذه المرأة ليست من الابنة بسبل هذا الجوزان بغير جواز انتها
 التي هي رضيع اجنبية وعلاها وولادها وكذلك بزوج الرجل بنت
 المرأة التي ارضعت ولدك وبنتك نفس البنت لا تحرم برضع من ابنة
 ولا جنبة وبنته مرات من رضاع ولا غيره وانما يحرم وكما حرم
 على الموضع فانظر الى وجهه من الخصم من التحريم في المذاهب تنفي
 المقضي لبعثت ان المقضي له ان القرابة بالنسب او الرضاع او البنت
 وجميع ذلك منتف في المذاهب وهذا بعينه انت في المسائل المذكورة
 والحاصل من ذلك ان تحريم الرضاع يقتصر على نظير المحرم بالنسب
 دون المحرمات بالمصاهرة والحديث يشهد في ذلك وقال العلامة في
 التذكرة ما صورته يحرم في النسب حرام لانها اما ام او جد اب لهما
 في الرضاع فان كانت كذلك حرمت ايضا وان لم تكن كذلك لم تحرم
 كما لو ارضعت اجنبية اخاك او اختك لم تحرم **ام** ولدا ولد حرام
 لانها اما بنت او بنت ابنة وفي الرضاع قد لا تكون احدهما مثلال
 تنرضع الاجنبية ابن الابن فانها ام ولدا الولد ليس حراما **جد**
 الولد في النسب حرام لانها اما ام او ام زوجتك وفي الرضاع قد لا يكون
 كذلك كذا ارضعت اجنبية ولدت فان امها حرمت ولو لم يكن
 والام زوجتك **اخت** ولدك في النسب حرام عليك لانها اما بنتك
 او بنتيتك واذ ارضعت اجنبية ولدت فبنتها اخت ولدك وليست
 بنتك ولا بنتيتك ولا تحرم اختك الا في النسب ولا في الرضاع لانهم

ارضعت في وقت من في
 الرضاع وعند من
 ام الا في النسب حرام

اختك

في الجواب ان العوض من طرف الاخر النسب لان طرف الفحل لعن صاحب اللبن
 فان صاحب اللبن لا يقر له لبنها وبينه بسبب هو ظاهر ولا راضع
 ارضعها بل ينسب فحل اللبن للمقتضى التحريم في حمة الورد القرابة بينهما
 بينهما وبين ابنه لعن اخوها اما بالنسبة الى الرضاع فان شروط الرضا
 المذكورة تابع لاحقة الاب وهي منتفية من طرف الفحل اصله ورأسه
 وشروطها من طرف الاب لا يقتضي ثبوتها من طرف الفحل قطعها
 فينتفي التحريم بينهما اذ هو من غير القرابة المنتفية والذي وقع في العلق
 عند اسم الام الحرة للولد على المذكورة مع عدم ملاحظة اختلافه من
 الفحل ولا بالنسبة فان قيل ليس عندنا في الشريعة في الصحيح عن علي بن
 مهزيار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ارضعته
 ارضعها هل ينسب اليه ان ارضعته في حمة فقل له لا ينسب اليه الا ان ارضعته
 حمة او في ان ينسب اليه من حمة عليه ام ارضعته من قبل ابن الفحل هذا
 هو ابن الفحل الاخر فقلت له الجواب ليس بامته المرأة التي ارضعت
 في ابنه من غيرها فقال هو من حمة اصله لا من حمة شريه وكل من وضع
 لبنه في دودى ابنه يرضع في الصحيح عن عبد الله بن جعفر قال ثبت
 في الصحيح عن عبد الله بن ابي ابية ان ارضعت رجلا من لبنه المذلل
 ان ينسب اليه حمة المذلل ام لا فوقع عليه السلام لا يرضع له ولا يرضع
 فقل له لا ينسب اليه حمة المذلل من لبنه من حمة اصله او من حمة
 ولولا هذا لم يرضع احد من موضع لبنه فقلت له لا ينسب اليه لان
 ولما صارت بنته فقل له في هذه المرأة ان ارضعت ابن اخها هل
 ينسب اليه في موضع الحمة ثم قال عذره في هذا على التحريم في المسائل

الا في مسكتين احدهما ان لا ينسب للحمل ان يرضع اخت ابنه من
 والعلامة وطوره اما بهذا المعنى غير موجود في الرضا وثانيها لا ينسب
 يرضع ام اخيه من النسب ويجوز في الرضا لان المانع في النسب فقط
 الاب باها وهذا المعنى غير موجود في الرضا وكذا استثنى فقلت
 اخبرك ان الحمة وثانيها حمة الورد فانها حمة من النسب في
 الرضا اما الحمة فلا لها لبنك او حمة ابنك ولو ارضعت احبتيه
 ولد ولدك لم ترضعوا حمة الورد فانها امك او ام زوجتك ولو
 ارضعت احبتيه ولدك كانت ام واحدة ولدك ولم ترضع عليك قال
 المقداد في استغناء هذه الصورة نظرا لان النص اما على ان حمة المرأة
 في النسب حمة الحرة في الرضا والجهرات في هذه الصورة ليس حمة
 الحرة في النسب فان حمة الحرة لا ينسب منها من حمة من حمة الحرة
 بل للمعنى بها اما كونها حمة او لا كونها حمة او لا حمة من هاتين
 المحبتين لو وجدت كانت حمة وتبين في حمة ان حمة لا ينسب
 يكون لها حمة من حمة الحرة لا ينسب للنسب حمة البنتية لا يشارك
 في ثبوتها والنسب على الحرة من حمة البنتية لا من حمة الحرة لا ينسب
 وكذا اذا كانت ببنت حمة الحرة منها ليست الحرة او لا ينسب على
 ان حمة الحرة لحمة المصاهرة لا بالنسب فلا يقع الاستغناء
 من حمة حمة النسب هذا كلامه فقلت اذا قلت هذا الكلام وحديثه
 شاعها المردوا في بيان الحمة فبطل ببيانها في موضع التحقيق كقوله
 قد يعمى بعض هذه المسائل في حمة المرأة ارضعت ابن اخها هل
 ينسب اليه لانها صارت حمة ولدك لانها حمة لاخته ام لا وحاصلها كقوله

في الجواب

لا جاز ان يرد البعض ولا اثبت التحريم بالمساواة في أمه ولا جاز ان
يكون المولد للمساواة من جميع الوجوه لاستنتاج تحققه ولا من وجه معين
يخصه لعدم اشباع اللفظ بشيء **قال** اذا سلمنا كمال الروايات
المذكورة في المدة يعني ما ذكرنا من الترخيص بوجوب اخر لا حكمه كالمثل
في السؤال الذي يقول انه اذا وضعت في صبا فصل يحمل ان لا يرضع في جانية
فرضها يحمل كون وجوبها هو صاحب اللبن وغيره ومع ذلك فيحمل
كون اثبت المذكورة منها ومن غير حائل في الاستقضاء في نحو ذلك
دليل العموم فيقتضي تحريم بنته ان وجبه من غيرها وان لم يكن الزوج
هو صاحب اللبن فهو باطل بالإجماع ومثل هذا البنية ائت في الثانية
والثالثة لانه في السؤال هل يحمل المدة الحمل ان يزوج ابنه
المدة **وقوله** في السؤال هل يحمل المدة الحمل ان يزوج ابنه هذا
المدة **وقوله** هل يحمل ان لا يزوج فقط قبل هذا فيحمل ان يكون
ابنة المدة المتراضا صاحب اللبن فيحمل ان تكون ابنة له ايضا كما يحتمل
كونها ابنة له من النسيب فيحمل كونها ابنة له من الرضاع فيقتضي
لكون الاستقضاء انما يثبت المرضعة عن الرضاع بل يثبت حمل اخر
على الرضاع وهو شرط قطعا ومع ذلك فيهما كما بينا وما عدا ذلك
كفرضه عليه بل انما يحكمه حكم الغيبة قياسا على المسائل المتكاثرة
التي انما يحكم فيها الاستصحاب **قال** ام ام المرضع نسيبا او رضاعا
هل هو على صاحب اللبن اعني الحمل ام لا قل ان الرضاع **الاول**
ويقال الشيخ في طوابعه هو ان الرجوع والعلامة في التحريم والقول
والتلفظ في ظاهر عبارته في الارشاد عدم التحريم لعدم مقتضى له

المشتاق فيها قلنا الجواب عن ذلك من وجوه **أ** أن أولها اثبات الثلاث
تضمنت واقعة معينة فلا هو لها وما لها لا شأنه لا يكون محققا على
الذات فان قيل اليس قد تضمنت تقليل التخييل فان قيل في موضع
بنات إلى الموضع فاذا انتفت الدلالة الصريحة على الاستدلال المحنة
منصوص العلة اجنبيا بان الثانية تضمن لا تقليل فيها فلا دلالة
لها بوجه واما الأولى والثالثة فمنه فانها وان تضمنت التقليل
كما ذكر في السؤال الا ان ذلك لا يبيد العمل الخفي لان التقليل في النص
انما يقتضي ثبوت الحكم حيث ثبت تلك العلة **ب** فيها لا حيث ثبت
ما اشبهها لان ذلك غير القياس المخرج منه وعن تقليل المخرج فانما
يعد شرا إلى الدلالة المذكورة وانما القياس يخرج حكمه بالترتيب حيث
يقول في أوله وهو المنصوص والمشتاق في ما اذا صلحت من غير
مطلقا واين من ذلك فمن حاول تصديق الحكم المشتاق إلى العمل المشتاق
عليها إلى موضع انتفت فيه تلك الدلالة كان ثبت فيها ما هو متضمن
فقد انقلب العمل بالقياس **ج** يخرج من الأصول المتقابلة وذلك ما يطل
قطعا وقول في الدين **د** في التقليل المذكور اعلا
لأنه لا يوضح النتائج الخفية عن كونها في قوله ولكن في موضع
بنات وقوله صاد عن لسان غيره **هـ** وقطعا خلاص في الجواب
عن تعيين لاحتمال النسخة أو التخييل في وصف التقليل الخفي وإزالة
عن ذلك كما لا يخفى **و** أو احتفاء في الشبهة فلا وقع العمل المذكور في
عين العمل على ذلك المعنى يحصل ثبوت الحكم الخفي في هذا العمل على
النسخة أو التعريف في المراد من هذه النسخة أو من بعض الوجوه أم من بعضها

لاجاين

فان ليس الا كونه اجدة ابنه وذلك لا يصح دليل على التحريم لان جهة الو
 اتماحت بالمصاهرة اعني الدخول بانتمها وذلك مستفاد هنا فيمتنع
 باضالة العمل لان ثبتت الدلائل **الحكم الثالث** وفيه اثنان في الشئ في
 وفيه ابن ادريس واخته العلامة في ائمة مع اعترافهم على ائمة
 دقوة المذهب الاول ولم يصح حتى كان **الظاهر** من دليل التحريم وعندهم
 ما تقدم من الاخبار الصحيحة وجب **الاستدلال** بها على عدم جرم
 الحث الا من من الرضا عن وجهه في موضع **النسب** واحتمل ان لا يجرى بها
 بالنسب اذ كانت منها والاعضاها فان ثبتت **الزوجة** والفرج منها
 بالمصاهرة وقد جعل الرضا كالنسب في ذلك فيكون **الامام** الذي
 وايضا قياسا لان تبرير جرمه في كل حكم الحكمي كذا اخرجت في **شروط**
 وفيه نظر اما اوله فلان المشارة بالقبول في ذلك هو غير جرمه في الزوجة
 اي جعل الرضا كالنسب في جرمه في الزوجة وان كان في **النسب**
 بالرضا عن وجهه ان يجرى بها اذ لم تكن ثبتا ليس بالنسب اتماحت
 بالمصاهرة فلا يستقيم قول جعل الرضا كالنسب في ذلك واما ثانيا
 فلا بد من ثبوت التحريم في هذا النوع المعين مع وجود جرمه
 الاصل فظاهر الحق على الفرق لورود النص عليه بخصوصية مقتضى
 الحكم لما اشبه من المشارة فان ذلك يوجب القياس في دعواه وفي
 القياس عندنا مقتضى انه بان تبرير جرمه في كل حكم الحكمي لا يقتضي شيئا
 لان تعريف القياس صاه على مقتضى ما ينفرد به الحكم من الدلائل
 الى النوع بعلته متحدة فيها والاصل فيما ذكره هو ان جعل الولد الرضا
 والفرج هو جهة الولد الرضا والقسم المطلوب فعدية هو التحريم

الثابت

الثابت في الاصل بالنسب وما ينطق كونه عليه التحريم هو كون اخت الولد
 في موضع من جرمه من النسب اعني البنت النسبية وهذا يعني قاضي
 جهة الولد من الرضا عن وجهه في موضع جرمه من النسب بل اذكر اسوا
 حال من القياس لان قد عرفت ان القياس يقتضي الحكم من جرمه
 الى اخره لا يشترط كونه فاقين كونه عليه الحكم وهو صاه الله فدعا وفي مقتضى
 الحكم من الجرم الى الحكم ويتبع على العلة ويشترط في الفرع اول كلامه و
 اعترض في عبارة فسخي ذلك تنبيه على الحكم وفيه من اسم القبول وذلك
 لا يخصص من الامور ولا امره ارض ولا يلبس على ان اظهر المتأمل كونه
 قياسا **الثانية** اولاد الخلفاء ورضاعا على الجرم على الرضا عن
 ام لا خلاف وهذا كاف فيما سوى غير ان التحريم هذا لا يجرى على ظاهر
 دلالة النص من المساواة ولا يجرى في استثناء هذه المسألة من قاعدة
 عدم الجرم في الرضا عن وجهه بالمصاهرة لا يختصا صاه بالنسب فان قيل
 النص من المساواة دلل على جرمه اولاد الرضا عن وجهه وهو يقتضي شيئا
 استدل بها على الاستفاضة جرمه اولاد الفعل من غيرها فكيف عمدة التحريم
 والثاني **الجرم** اولادها من الرضا عن وجهه وان كان يلبس بفعل الجرم عدم
 صدق اولادها عليهم وان لا يقولون به قلنا اما الامر الاول فهو جرمه
 بالنسبة الى الزوجة **الجرم** واما بالنسبة الى الاصل فلا يثبت
 مصرحة للجرم اولاد الفعل فان اول السؤال معنونه ولا يفر التبريد
 بالزوج فانه وان كان اسم من الفعل لان اصحاب وطبقين على
 اعادة صاحب الدين ولعلمهم فهو من المظن واهذا البرو
 باقتضا الاجماع له واما الامر الثاني فالعلم يجب الظاهر ثابت

ذلك والتجالي ما اصله من ان التحريم متعلق بالارتضاع وعده من كان
 من نسبه دون من كان من طبقة فلهذه من طبقة لا نسب بينه وبين
 اختاويه ولا رضاع وهو واضح فان قيل ان النسب المثلث بين ابي التحريم
 هنا التزاما لا نه لما تضمن تحريم الاول ولا على اب المرتضع معللا
 بانهم غير ليه اولاده في التحريم لانه من ذلك ان يكونوا اولاده لا حق
 فيهم وبعضهم على بعض لان النسبة لصاحب اللبن والاخوة لا اولاده
 مثلا فمقتضى ثبوت نسبه شوت احدهما مع انشاء الآخر وقد ثبت النسبة
 بالنسبة من الساقية فتثبت الاخت في التحريم قلنا منع الدلالة لان النسبة
 هنا لان من شرطها النكاح الذي بينه وبينه الاخص وليس بمتا
 بل منع التلازم اصلا فان ثبوت نسبه شخص لا يفتضي ثبوت النسبة
 لا اولاده لا ثبوت الاخوة لا اولاده وذلك غير مقتضى التحريم
 وانه اعلم والمجمل له وبالحال تمت الرسالة الرضاوية الشريفة
 عبد الله العامر قدس سره وفرغ من كتابته على يد اصفهاني عبد الله

ابن بابويه محمد بن يوسف الخنوساني

عفي عنها وجميع الكونيات

٢٢٢
 ٢٢٢

لكن الاجماع منع على اعتبار النكاح الفحل في ثبوت التحريم فلو قيل
 هذا شأن اولاد الفحل بالنسبة الى اب المرتضع في انقول في اولاد
 اب المرتضع ولا دة وضاعا واخواته هل تحريم على الفحل ام لا
 قال في التحريم في البحث السادس في التواضع ما صوته قال الشيخ في
 فاذ حصل الرضا عن المحرم لم يحل للفحل النكاح اخذ المرتضع للبيه
 ولا لاحد من اولاده من غير المرتضع ومنه ان الاخوة واخواته
 ضاعا غير ليه اولاده وليس بمقتضى في القواعد بيان في
 عدم تحريم الرضا عن المصاهرة في غير عبد التحريم في المسائل للامام
 وصرح بعدم التحريم في هذه المسئلة ولا على النكاح ام المرتضع واخذ
 وجبته والظاهر عدم الفرق بين بنات الفحل بالنسبة الى اب المرتضع
 واخوات المرتضع بالنسبة الى الفحل نظر الى العلة المذكورة في الحديثين
 السابقين وان كانا حجة وجب التمسك بمقتضى العلة المنصوصة
 ولا انشئ التحريم في المقامين وعلى كل حال فالعمل بالاحتياط فيها هو
 التحريم هل اولاد اب المرتضع الذي لم يرتضع من هذا اللبن
 ان يكونوا في اولاد المرتضع ولا دة وفي اولاد ضاعا ولا دة وضاعا الى
 قولنا لا احب ان يكتب ما سبق لكن المقابل بالتحريم هو ما هو الشيخ في
 وفيه قال ابن ابي عمير قولنا في ذلك غير واضح والتحريم حصل بين
 اخذ هذا القول المرتضع وبين اولاد الفحل وليست هي اخته لان اتم
 ولا من ابيهم والتي على الله عليه ولا جعل النسب اصلا للرضاع في
 التحريم فقال لم يحرم من الرضا ما يحرم من النسب وفي النسب لا يحرم
 على الانسان اخذ اخيه لان امره ولا من ابيه وفي طهكم بعدم التحريم في

ذلك

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعلنا من هذه الدنيا داراً موقفاً والآخر داراً معلوماً والسمعة على سبيل الحق والعدل
وبعد فمما جعله كافي بيان جميع العقود والأحكام التي فيها
 لا بد من معرفتها لمن احتاج إلى شيء منها من المصلحين لتوقف حصول
 الأمور المطلوبة منها شرعاً على الإتيان بها على الوجه المعتبر الذي يشهد
 كونه من المصالح لها دون غيره من الوجوه فإن فعل الملك من غير وجه
 منفعة وأباح الفرج وقطع سلطنة النكاح والزنا الذي يبرئ
 لغيره من الحقوق والصفات في الدنيا فما يكون بالطريق المعين الذي
 شرعاً دون غيره القصد والتمسك من المتعاملين والمستأجرين
 ترى أم المرأة لو نصبت بالوطء لم يعمل ذلك وإن كانت خلية من الموانع
 ومأصلاً إلى المال أو قصد نقل المهر أو غيره لم يكف ذلك ولم يستقل المال
 عن ملك المالك وكذا لو لم يكن منها بغير اللفظ المعين لذلك شرعاً لمالك
 حراً ولا غلاماً ولا غلاماً **واعلم** أن العقد صيغة شرعية لا بد
 لها من غنا طين ولو بالقوة يتسب عليها نقل ملك أو سقوط حق
 أصل فرج أو تسلط على تصرف **والعقد** عقد البيع والقرض
 والرهن والصلم والتمتع بالزمان والمحال والكفالة والوديعة
 والاعانة والوكالة والسبق والحق والجعالة والشركة والمضاربة و
 الإجارة والمزارعة والمساقاة والهبة والصدقة والعري والحبيس

والوقف

والوقف والوصية والنكاح والكتابة وفي حكم ذلك الخلع والمباراة
والعقد على ثلاثة أصناف لا بد من الطرفين باعتباره وأصله
 وهو الذي لا يتسلط على فسخه إلا بسبب اجتناب ذلك البيع والصلم
 والرهن والتمتع والكفالة والإجارة والمزارعة والمساقاة والصدقة
 والعري والحبيس والوقف والنكاح ولا بد من أحدهما خاصه وهو الذي
 لا يتسلط على فسخه من طرف اللزوم إلا بسبب اجتناب ذلك والرهن فإنه
 لا بد من طرف الرهن جاز من طرف المرفق ويلازمه الخلع والمباراة
 فإن الرهن لما كان لها الرجوع في البذل وكان المزوج الرجوع معها
 فهو فسخ الفسخ وهو لا بد من طرف جاز من طرفها وعين لا بد من
 أحدهما وهو الجاز في أصله وحكمه يتسلط كل منهما على الفسخ وقد بد من
 له اللزوم ينذر وما جرى مجراه وهو ما في العقود **والإيقاع** صيغة شرعية
 يكفي فيها الواحد يتسب عليها قطع وصلة أو نقل ملك أو تخفيف حق
 أو عقوبة أو سقوط ذلك والإيقاعات الطلاق والرجعة والظهار
 الأبد واللعان والعنق والتبديل والإيمان والتبذل والعهود والجرم
 والشفعة والحكم ومعلوم أن الجرم السفه والفلس وغيرهما من
 الحكم وليس لأحد من الإيقاعات لأن اختيار والمفهوم من الإيقاعات
 كونهما انشأت **البيع** فأقامه باعتباره بالنقد والنية
 في القرض والمتمتع باعتباره بالأخبار برأس المال وعدهما بعينه
 وباعتباره وجوب مسأوات الثمن المحقق فيما في هذه عشرة أقسام
 بهذا التام لها يعلم أن فيها تداخل وهذه هي النقد والنية والسلف
 وبيع الكا والسكا بالسكا وبيع المربعة والمواضعة والتولية

فصل

صيف

والساقية وبيع الزبدى وغيره من ذلك المرفق ونقص البيع باعتبار
آخر إلى أقسام منها بيع الغرر منه بيع الملاقيع والمضامين وبيع
الخصاصة والمناجعة والملاسة وغير ذلك وبيع المعاق عاشر
أو صفة وبيع الزرع منه بيع خيار الشراء الذي منه بيع المواقف
والبيع المشترط على شرط والشئ أو مثله في مدة معلومة واستجماع
المبيع وبيع البراءة من عيب معين أو عيب يتعينة أو سائر
العيب وبيع الزرع قبل ظهورها عام أو يزيد بيع الضميمة وتنفذها
وبعها بعد الظن قبل بدو الصلاح وبيع المملوكة والمحاقلة
وبيع العرصة وبيع الطبقة والتبديل للثريد **واعلم** أنه لا يفي كل
عقده لازم ولو من أحد الطرفين من وقوعه باللفظ الصحيح العربي فلا
يقع بغيره إلا إذا لم يعلم المتعاقدان أو أحدهما ذلك وشق عقده
عادة فلا بد من وقوع الإيجاب والقبول بلفظ الماضي ففقد الإيجاب
عامة القولين وفقدية القول بحيث لا يتخلل كلام اجنبى ولا سكوت
طويل في إعادة ولا يضر التنفس والسعال ونحو ذلك بخلاف العقد
الحالية ويشترط أن يقع بلفظها بالالفاظ المرعية في بابها فلا يقع
البيع بلفظ الإجارة أو الشكاح وبالعكس فإن صحاح كل من هذه
الالفاظ في معنى واحد مستتمة ويشترط في الإيقاع أن يقع بلفظها
الصحيح العربي من الأركان ويشترط أن لا يقع في بابها بلفظها
بغيرها قلناه وعلمنا أن من كان معاطاة لا يلزم الإيداع بها
العينين وكذا القول في الإجارة ونحوها بخلاف الشكاح والطلاق و
نحوها فلا يقع أصلا **قاعدة** يلقى إشارة الآخر من الدلالة إعادة صيغة المقدر

سؤال الفيلسوف
طرق

والإقاعات

من عيب كذا فلذا أو بالبراة من جميع العيوب على أصح القولين والعيب
 في البتة أن الفلاني الموصوف بكذا أو متضمنة إلى غير سنتين
 مثلا أو متضمنة إلى الشيء الفلاني أو عيبك هذه الأشجار وغيرها
 فأنه يصح في هذه وإن لم تكن قد ظهرت كما لو كان عيبا لا يتم
 البتة المحل ويخبر من العيب بغيره مثلا فالعيبك ثم هذه العيب
 يتعارف موصوف بصفات كذا وذكر صفات السليم إن كان التمر
 مضى أو الأثر إلى معين **فصل** بيع الشيء هو بيع عين
 أو مضمون في الذرة لا يثنى ويحمل وصيغته **فصل** هذه الصفات
 ودرهم وأجلت في الشهر لكل ما سبق من الشروط والأوصاف والوكالة
 آت هنا فلا يبدل شيئا في أجل هنا وفي كل موضع إذا لم يكن
 محروما عن احتمال الزيادة والنقصان لكونه غير معين في جنس
 ذاته فلا يجمع التاميل بأدلة الفلوت وقد فهم المسافرون
 ونحو ذلك **فصل** بيع السلف هو بيع موصوف في الذرة إلى
 أجل بشر حال معين أو مضمون وهو يقابل الشية ويشترط ذكر
 الصفات التي لها دخل في تفاوت القيمة بسبب تفاوت
 الرغبات وقد ذكر الفقهاء لكل نوع من الأنواع التي يكثر تداولها
 ويجوز فيها السلم صفات مخصوصة على طريق التدريس ليس يعمل
 منها المكلف ما يجب كونه في العقد من صفات ما لا يتغير من الواسطة
 ويجب إيفاء إن لم يذكر موضع السلم إن كان المتعاقدان حصة
 مفاخرة موضع العقد قبل الحل كما لو كانا غريبين يحتاجان إلى
 كذا الحديدا أو الوطد ذكره مطلقا ويعتبر في أجل السلم ما سبق من

فصل
 البيع والشية
 ميمون
 تاج

نصر

كونه

محروما عن الزيادة والنقصان وقد علم الثمن قبل التفريق والآن
 للسلم يقع بالسلفك وأسلفك اليك من المشتري فبعتك وبكلك
 وما جرى مجراه من اليا بيع فلو كان السلم في جنطة قل أسلفك اليك كذا في
 تقار حنطة يوسفية غير اقيرة حمراء كجبله بقبضة صريرة في
 سلم في موضع كذا فيقول البائع قبلت ولو استل البائع باليا فيقال
 بعتك تقار حنطة يوسفية إلى آخرها هكذا فحالة كذا مسلمة في موضع
 كذا فقال المشتري قبلت سمع والراجح في ذكر الأوصاف التي في كل وصف
 وصف مختلفا لغيره من سببه وتزيد القيمة وتنقص بالمتعارف في
 تقديرها يجب التعرف إليه وغيره لا يجب ذكره وجميع ما سبق ذكره من
 الشروط والمخارات هنا والظاهر أنه لا يجب في السلم فيه اشتراط البراة
 من العيب لأنه لا بد من اشتراط ذكر الأوصاف التي لها دخل في تفاوت
 القيمة والسلامة من العيوب في السلم فيه أو كونه موعبا عما تتفاوت
 به القيمة وتفاوتها **فصل** بيع الكالي بالكالي هو بيع الدين الذي
 يجوز بيعه ودين الحرة وقد ثبت في السنة المظاهرة التي عينت ولا يخرجها
 وصيغته إن يقول بعتك ديني الفلاني بدينك الفلاني أو بعتك ديني
 الفلاني بعشرة دراهم أو بعتك الدين بدينك الفلاني أو بعتك ديني
 عليه في شيء مما يجوز السلم في على أصح القولين كما لو أسلفك عشرة دراهم
 في ذمتي في تقار حنطة موصوفة بصفات معينة كذا السلم في موضع
 كذا لو دعت الحصة له مثل ذلك أسلفك عشرة مضمون غير مضمون بكونها
 دينه ثم بعد عام العقد وثبوت العشرة في ذمتي المشتري في مقامه بها ولو باع
 الدين بغير مال جازا فلا يدينه والظاهر أنه لا يبيع ذلك ولو كان الدين

فلا بد
فصل في البيع بغير المال مع زيادة
 فيه من الامتداد او اسرار المال ان لم يكن المشتري عالما به وتحقق ان
 ان جرى على وقوعه في البيع البائع فصيغته ان يقول بعد الاخبار ان
 بعته كذا بما اشترى به وبه صيغة اخرى او بعته كذا بما يملكه من
 فيه الى اخر صيغة البيع السابقة في زيادة ملكته وان لم يجر صيغة
 اخرى وان احدهما ان يقول بعته كذا بما في كذا او بما هو على
 ورجح كذا الثاني بعته بغير المال فليجوز في الفرق بين هذه الصيغ
 الثلاث ان الاولى لا تتناول الا الشيء خاصة فلو كان الا في حقه
 او عمل بنفسه فيه ما يملك في مقابلته بالحق فحقه موقوف له ولا يجوز
 لم يتناول شيئا موقوفاً في ذلك اللفظ وان اخبر به قبل الصيغة وكان الثابت
 على ظاهر القولين ولما الثانية فانه يندرج فيها جميع ما ليس من المون
 التي يقصد باستئجارها الاستيحاء مثل اجرة الدابة والكيل والمزارع
 والقضا والخياطة وقيمة الصيغ واجر خزان المملوك وتطمين
 الدار ونحو ذلك اذا كانت اجرة ذلك كذا فلا بد ان يكون تطمين الدار
 لا يكون موقوفاً في حقه ما يقتضي التطمين ولكن اجرة المزارع
 لو يملكها لو كان الفارس موقوفاً له لم يجر عنه ومن ذلك اجرة
 البيت الذي يحفظ فيه المتاع فانه من المون اللازمة للاستيحاء
 بخلاف المون التي هي اقدار المالك استغفار العبد التي هي باق وعادة من
 محاسنها اجرة سكنه الذي لا يدرسه ولذا استوفى الضر فيه ومثله علف
 الدابة واجر الاصطبل وجعل الدابة ونحو ذلك والفرق بين اجرة البيت
 الذي يحفظ فيه المتاع واجر مسكن العبد واصطبل الدابة لا كما يحق

خصوصاً

خصوصاً اذا كان استغفار العبد والدابة ليس الا للخدمة ولو ادعى
 على المتاع للتطمين وهو ما يجرى في كذا اجرة الطبيب اذا كان للخدمة
 ولم يكن حاداً في ذلك ولم يعمل شيئاً من هذه الاعمال بنفسه او بتبعه لغيرها
 منبج فان ادعى له في البيع قال اشترى به بكذا وعلت فيه ما يباي
 كذا في سبعة بذلك ويجوز ان يضمن بين الصيغ الثلاث السابقة
 فلو ادعى الاول الاخذ الا حيث المتاع وقد اشغل الى باع بالشراف او
 اشغل اليه بالصلح فله ان يشرط بالعوض فلو ذلك لم يجرى البيع واجر
 بالصيغة الاولى بخلاف الثانية وثبت على ذلك ان المبدل عوض المثل
 اجرة في ان يرد في قول فلو يجرى ولا يبعد في الثالثة ان لا يرد
 بالصلح وفي القول الثالث المثل الموقوف بالخدمة لا يرد
 ان المالك او ما تقوم به المتاع الا فيما قبل بما استقلا لا في اصاب المتاع
 بالتقسيط اذا جرى البيع على حدة استغفار لا يرد واحد منها والمعاوضة
 كما عرفت في ذلك كله **فصل** في التولية في البيع بغير المال من غير ذلك
 ولا يفسد فلا بد من الاخبار بغير المال الا مع العلم به والصيغة بعته
 على اشترائه وولت لك هذا العقد ما زلت في الدار ونحو ذلك
 اخذ المولى القول ان يقول قبله او قبلت ويلازم من القول
 جنباً او قد لا وصفاً ويشترط في التولية ان يكون الثمن متكاملاً في اخذ
 المولى مثلاً ما يملكه فلو اشترى ما به عرض لم تجز التولية ولا يستغنى عن ذلك
 بعض اذا انتقل العرض من البائع الى انسان فلو اشترى الشيء العقد
 وحكامه في التولية عن بعض الشافعية وحكامهم بالاشترى بعض
 وقال قاسم على كذا وقد وليت لك العقد باقاً مطلقاً او اجرة المدة عقد التولية

٧ يكون

السنة بكذا

العرض المتاع

علاوة على ما سبق من القول على ما اخذ من عرض
المخالف في ان ذلك وجه من المشافعة وعندنا لا يجوز التولي في
بشأن هذه الاشياء ويجوز البيع ببعض المبيع قوله بلغة بيعت ووليت
يشترط تعيين البعض ويلزم قسط من الثمن **فصل** والمواضعة
هي الحاطة ما حوذة من الوضع والمواضعة ان يبيع بلسان المال وبيع
بمعاونة وهي كما اجتزأ في الاحكام والاضعة الا انه وضيف وضيعة
كما في قول بعضنا هذا لما اشترى بغير وضعة كما ويكره في الموضع
المواضعة وضعة البيع والوضعة على المال بان **فصل** بيع بلسان
المال او بغير كل عشرة درهم او وضعة درهم من كل عشرة **فصل** في
التميز ما يترتب على بلسان المال ووضعة درهم من كل عشرة فالتميز
ولو قال وضعة درهم لكل عشرة فالحط تسعة درهم من الموضع
خبر ان درهم فكون الثمن تسعين وعشرة ابر من احد عشرة بر من ثم
ولو قال بوضعة عشرة درهما احتمل كل من الامر لان الاحتمال ان يكون الاشارة
بمعنى من او بمعنى الثمن على ان يكون المراد بوضعة من عشرة درهما او
العشرة درهما وعلى ان الاحتمال الثاني لا ياتي لان العبارة لا تختم له
حيث ان وضعة عشرة درهم لا يكون الا في عشرة الدراهم دونها
سواها من اجزاء الدرهم فوقع بان التفظ لا ينفذ من قدر درهم او اما
لو وضعت كل عشرة درهما او بقباس وضعة عشرة درهما فاجاز هذا
المعنى فكل من التقديرين محتمل ولا يصحبة لاحد على الآخر **فصل**
بيع المساواة هو البيع من غير تعرض الى ذكر لسان المال وضيعة معاق
بما سبق وهو جود من باقي القسما ما فيه من السلامة من الوقوع في ذلك

تقلا

تقلا او غلطاً وما يقع الدواخل منه في صيغة انما يجب فيه التميز من
الزيادة مع الحاق الجنس وانما يجوز فعله الزيادة كالايه ولا يجوز
وكذا القول في العرف لما ذكرنا في صيغة من باقي قسائه البيع فقم
في طبعه التقابض قبل التفرق والسلامة من الدواخل والحد الجنس
من الجانبين وكذا بيع الثمار والحيوان وبيع المزاينة هو بيع ثمر المخل
بعد عرضه او بعد عرضه ثمره وان لم يمتط كون الثمن منها وليتط بها في ذلك
ثمة باقي لانها في الغرة وبيع الحاقته بيع النزع يجب من حيثها وان عرض
وبيع بعد عرضه حوا شرط الثمن من النزع او باع يجب ان يرضى الاصح
فصل في بيع الثمن بين النزيلين في الغرة وان عرض جانح من حصة
احدها جاز في بيعها ثمة بغير ثمة في قبضها في قبض وفي عقد بغير ثمة
القبض لهما وان لم لان الاصل في العقد النزع اما اخرجه دليل وذلك
فقبض كل من الايجاب وضيعةها قبلت في قبض في هذه الزمة بل لا يقبل
قبلت او قبضت وحكمها وبيعها العوض مع سلامتها من الاقتران
فلا شيء ولا تلف البعض فان في الباقي بمال القبالة لا لا سقط حصة
ولا ينفذ من في الموضع ومن قد مال القبالة لا لا الدليل المتقبل
اياه ولا ينفذ من كل واحد هذه عقدة بلسانهم ضرب من الصلح قال
في الدرر **فصل** في بيع بلفظ الصلح والنظر في ذلك انما لا ياتي
بعلم الصلح على الاصح ولا لا يبطل بلفظ المعوض بعد القبض ولا ينعقد
ان يكون ذلك عقداً بولاسه **فصل** بيع العرف فاسد كبيع
الملا فبيع وهو من في بطون الامهات وبيع المضامين وهو بيع
ما في اصل الفوا بيع الحوانات وهو ان يقول له هذه الحوانات

خبر خبره كذا كن

القبالة بالتميز مس

فعلى آى فوب وقعت فقول الصلابة وبيع اللباسه وهوان بغيره
 على انه متلسه وقع البيع وبيع المنازلة وهوان يقول ان بين
 الاخذ اشتريته بلذا وعن البيع المعاق على انه وهو يمكن الحصول
 عادة مثل بيعك ان حصل زيد الدار وعلى صفة وهو معلوم الحصول
 عادة مثل بيعك ان طلعت الشمس فبها الاول القبول بالبيع
 الفاسد لا يجوز التصرف فيه فبها وهو مضمون عليه بمعنى انه لو كان
 او نقص بحال من احوال كان عليه ضمانه وضمن القيد فبها حين
 التلف فكذا زوايه انشئ الزط لواقع في العقد فبها ان يكون
 لا زوايه لمتنع للزط من فعل الزط كان للآخر دفع الاموال فبها
 ليحيط له بم قوله ثانيا وقلنا العقد هو الزط من جهة العقد فبها
 على الله عليه المؤمنين عند شرطه الامن فبها الله ولا على المالك
 وفائدة الشرط عند موت شرط الآخر على الفتح الثالث لا يصح اشتراط
 من الترخيص المشتري فلو قال ببيع صديقك من فلان على ان يخطب
 شلا فاصح على ذلك لم يصح لا بخلاف مقتضى البيع بخلافه فبها لا اعتق
 عندك وعلى كذا وطول وجبتك وعلى كذا فاذ طاق واعتر لزمه
 العوض فان التملك كان فكما لم يكن معاوضة كان المزدول من ان
 المبالغة ولو قال في الصدقة الاولى ما قال على طريق النعمان فباع البايع
 العين بدينه طان بضمن عمر والقتل المذكور من مقتضى البيع والزط
 وكان معاشره فبها الاقالة فتم طابست بها في حق المشتري
 وغيرها فلا يثبت بها حيا والمجلس ولا شفعة لكان المبيع شقما
 مشقوما وبيع في البيع والعوض بقاء السلفه وتلفه في البيع المثل

والقيد

اول القيد ولا تصح زيادة في الثمن ولا الثمن ولا تنقص في احدهما او يبيعها
 ان يقول ثقتا بلينا في بيع كذا وثقتا سخنا او قلنا في بيع كذا الاخر ولو
 التمس احدهما الاقالة فقال الاخر اقلتك ففي الاكتمال الاستعلاء
 عن قبول المثل من تعدد ولا يرب ان القيد الى التفرع من عقد
 جائز من الطرفين ثمرة التملك العين مع رد العوض في المثل
 المثل في القيد القيد ولا بد فيه من الايجاب وقبول فاما التمس
 فلا بد ان يكون بالقول فلا يكفي التمس على وجه القرض غير ان
 في حصول المالك نعم يكون ذلك في القرض كالمعاطاة في البيع فتم
 اباحة التفرع فاذا اختلف العين وجب العوض الذي ينساق
 اليه النظر ان المعاطاة في البيع تتم مكانة لا لا يستقر بدها لجد
 العينين وبعضها ومقتضى هذا ان التمس الحاصل من البيع قبل
 تلف شيء من العينين يجب ان يكون المشتري بخلاف الدفع للقرض
 هنا فانه لا يتم الاخصر الاذن في التمس وله اية الا ان لا يجب
 ان يكون مما العين المقرض بل يقتضي المالك اذا معاوضة
 هنا ولا يملك بخلاف الاول وصيغة الاية اية اية فتم كذا او
 ملكك كذا فبها وتعوضه ولا بد من هذا القيد في الثاني
 دون الاول لان في العوض جزء من العوض بخلاف التملك
 ومثله اسلفك كذا اخذته وامره وتعوضه او ترضي
 فيه وتعوضه او انتقم به وتعوضه وتعي ذلك ولا بد
 من قبول اماه ولا قبلت او اقرت ونحوها او فعل كالاخذ على
 وجه الرضا ولو بوكيله ويصح في عقد القرض اشتراطه لان في القرض م

مقتضاها كما لو شرطت هذا أو ضمنا بداريما إلى آخره على الصحيح في الثاني
 بخلاف ما لو شرطت زيادة في العين والصفة ونزيادة الصفة مثل
 ما لو شرطت الدائم الصحيح بعض المكسرة ولو عكس فشرط المكسرة
 الصحيح على الشرط وصح العقد أما الأول فلا بد من الزيادة في القرض
 والمنقصة على أصله سواء علمنا الثاني فلا بد أن هذا بالمكسرة فقط أيضا
 بالصحيح بطريق أو وبغير اشتراط من آخر في عقد القرض للمؤمن
 أو المقرض ولا يبعد ذلك زيادة لأخصار الزيادة في زيادة العين
 والصفة ويصح اشتراط أيضا القرض في بدل آخر إذا طالب المقرض
 في غير هذا الشرط وفي غير هذا القرض مع عدم الشرط وجب على
 المقرض الوفاء وعدم الضرر وتحقيق الضرر ببل يكون قيدا للشرط
 في موضع المطالبة أن يرد مصيعة الشرط مع ما سبق من صيغة القرض
 ظاهره أنهن عقداً من طرف الراهن خاصة فايده التوثيق
 للدين ليس في منه ولا يوجب فيه ههنا على الدين الفلاني
 وعقد كل خبر منه وشرطه أن يتحد من ثمانية يكون ههنا
 وإن يوضع على يد العدل الفلاني وإن يكون بيدك ولو يكون ولا
 في بيعه من شرطه ولو قبلت وأنتهت وما جرى مجراه
 ونجزي في الإيجاب ههنا وثيقة عندك أو هذا من عندك
 وكما أدى هذا المعنى ويشتد في حقه باللفظ العربي الصحيح القرض
 مع القدية والتطابق بين الإيجاب والقبول وعدم تأخر القبول
 بما يعتد به في العادة وتوهمها بلفظ الماضي الزجر من غير الاستثناء
 ولا يفتح في ذلك حصة هذا ويشق عندك لأن اسم الإشارة مع ما

تقتضيه هذا المعنى وقد اطلق على الأكثر بهنا ولا يكفر شرط الرهن في
 عقد البيع عن القبول له وجب الرهن الرهن عقبيه بغير فصل
 شرط فيه أن يبيع الأباذن فلا بد من الإيجاب الأكثر ففيه تردد
 وفي البطان قوة ولو شرط عليه الرهن في بيع فاسد فظن أن رومه
 فمن فله الفسخ ومثله ما لو ألت منه الأروع بظن صحة الطلاق
 فتبين العناد أو وهب من وأهبه بظن صحة الهبة الأولى ونحو
 ذلك وعقد الرهن قبل المشرط إذا لم تكن هنا فيه المقصود العقد
 ولم يثبت في الكتابيات والسنة ما يقضي منها فلو شرط أن يبيع
 أصلا لم يجرى ههنا فانه مقصود الرهن وكذا لو شرط بيع العبد المسلم
 من كافر ولو شرط دخول الثمن في الرهن صح ولا يدخل بدونه
 على الأصح كما لا يدخل العجود ولو رهنه المرأة معينة على ذلك
 لم يرضيه في الأصل كان مباحا فكل من الرهن والبيع فاسد ليس
 بمضني في المدة لأن رهنه فاسدا لم يجلأ وما بعده فانه
 بيع فاسد ومن الأصول المقررة أن كل عقدا يرتب على محض من
 العين المقبوضة به على القايض على معنى أنه إذا تلفت كان تلفها
 منه يرضى بمقتضى وكل عقد لا يضمن بصحيفة لا يضمن بمقتضى
 وينبغي إذا رهن على الدين أن رهن على كل من رهنه حذرين
 من نظر في احتمال الانفكاك عما دأبنا منه ولا يشترط الصحة الرهن
 قبض المقتضين العين الموهونة على الأصح القولين المستلزم
 عقداً من الطرفين شرع لقطع تنازع المختلفين وهو على
 أنواع صح بين المسلمين وأهل الحرب على أن الحرب إلى التقيض

الشقاق كالأول والعادة
والتشاق

من جهة م

المصلحة فصلى بين أهل العدل وأهل البغي وصلى بين الأصيلين
خفيف الشقاق بينهما يتولد الحكمان من أهلها وصلى بين المختلفين
في المال وقد يجري بين المتعاملين لنقل عين ومنفعة من غير
أن يبيع خصومة ولا يصيغ في الجميع متقاربة والصيغة متساوية
عليها التحقق في ذلك من جميع الحقوق الشرعية بكذا ولو قال
صالح أنا صليتحقق في ذمتي من جميع الحقوق الشرعية بكذا
ولو أراد الصلي لقطع المنازعة ظاهر خاصة فالصالح لقطع
المنازعة بيني وبينك كذا وكذا وأوجه الصلي على الأول والأثر
الصلي أصل في نفسه وليس فرعاً على شيء من العقود على الأثر
يفيد فائدة عقود غيرة الأول البيع وذلك فيما إذا كان بين الناس
عين فأصلها آخر وأصح بياناً في فتمته فأقرضنا على العين
أو الدرع بما يتفقان عليه فأتى الصلي هنا بمنزلة البيع في قول الله
وعملوا إذا ما حل على عين أو دين ابتداء من غير شيء خصوصية بما يتفق
عليه عندنا إذا تبنى الإجارة وذلك فيما إذا كان المصالح على منفعة
كما إذا كان أصلها عند الآخر بين أو عين أو منفعة وأصلها على
منفعة فإن الصلي هنا يفيد فائدة الإجارة الثالثة الإبراء المحيطة
وذلك فيما إذا كان له في ذمته دين فيقره ثم يصالح على إسقاط بعضه
ويعطى بقية موهنا يفيد فائدة الإبراء الرابع الهبة وذلك
فيما إذا اتفق عليه عبدان أو دارين مثلاً فاقترلاهما وصالحا بينهما
على أحدهما فأنه هنا يفيد فائدة الهبة إلى من أقر به وذلك
فيما إذا اتفق عليه دار اشترا فاقترلاهما فصالحا على سكنها ساسة

فان

القولين

فان الصلي هنا يفيد فائدة العارية وأصح القولين وأصح النزوع
لصاحبه الدار الرجوع خلافاً للشيخ ويجب في الصلي التماس من
كما يجب التماس منه في البيع على الأثر فلو تلف ذباً قيمته ديناراً
صالحاً لمالكه على دينارين لم يصح أن كان النقل ألفاً وهو جنس ما
صالح به بخلاف ما إذا تلف الجنس واستبان أن كان دراهم
ذناناً ويصح الصلي على مثل حق الشفعة لإسقاطه وعلى حق الخيار
وأولوية سلفي المدبره ونحوها وعلى إسقاط العيين والخيار
على إجراء المدعى العيين على سطوح الغريرة معلومة وبغير الاشتراط
في عقد الصلي كما يجوز في البيع القيمان عقد شفعة ونقل المال
من ذمة المصنوع عنه إلى ذمة القيمان وصيغة ضمان ذلك ما يتحقق
في ذمة زيداً وتحتك لك أو كذا وكذا والتمنا وإن ضمن أو ضمن
أو عزم وما أتى هذا المعنى والقبول قبل أو ضمن أو عقلت وفي
ذلك ولو قال أودى أو أحضر لم يكن ضماناً ولا تكفي الكتابة ولا
الإشادة مع القدرة على النطق ولا التلفط بالصيغة غير الربية
مع القدرة عليها إلى آخرها يبقى بياناً ما يعتد في العقود الدائنة
وبحوز الضمان حالاً وموعداً فإن شرط الجلاء واجب ولو مضى ما
لا يخفى أدراك الغلظ وقد قدم الحاج ولو شرطه الأمانة في مقتضى
العقد ولم يمنع منه شرهما صح ولا يكاش شرط الخيار مع تعيين
المدة كاشتراط الأداء من مال قيمته فيسقط وتلف بغير تقسيط
في وجهه وصيغة الضمان الموحل والمشرط فيه الخيار ما سبق مع لفظة
الناجبل واشتراط الخيار كقولك ضمن لك كذا واشتراط المعنى كذا

الأعيان كقولهم القوم

ما بين من امانة الساجيل فاشترط الحيا كقول المولى الموطأ
 فيه ضمن لك انك او شرطت لنفسك الحيا بشرط او لا و
 شرطت الاداء من المال الفلاني ونحو ذلك وضمان العدة فلو كان
 للبائع عن المشتري بان يضمن الثمن الواجب بالبيع قبل تسليمه
 وضمان عهدته فان شرط بالانسيب الى الارش او الثمن في نقص
 الصحة فيه ويكون المشتري عن ابيع باري يضمن الثمن بعد قبضه
 حتى يخرج المبيع مستحقا وكذا ان شرط عيب المبيع ونقص الصحة فيه
 الحالة عقد شرطه فلو قبل المال من دفعة الى الأخرى وصيغة العقد
 كل الفظيل على النقل والحقيل مثل الحملت على فلان بكذا فيقول
 قبلت واحملت فقتله قبلت وذكركم انتماء الى الآخر
 الصيغة ويشترط فيه كمالا يشترط في العقود اللازمة من الإيجاب
 والقبول وكونها بالعربية وغير ذلك مما يشترط في باقي العقود
 الكفاية العقد ثم ترا التمسك بنفس من عليه حق وان كان
 ذلك الحق المضمون الى المجلس الحكم وصيغة قريبة من صيغة الفسخ
 فانه يبعد المال والكفاية بالنفس فيقول ضمن لك اعضاء
 اما مطلقا او الى آخره او في الوقت الفلاني ونحو ذلك والتمسك
 باحضاره او ان القيل حاله او موقعا لکن مع ضبط الاجل فيطبق
 الاصحاب على ان اذ اذ ان القيل عبر على ان لم احضر فكان
 على كذا التهمة الاحضار خاصة ولو قال ان القيل على ان على
 كذا لكان ان لم احضر لانه الى خاصة ولا يخفى ان لا بد من القول
 والشروط الواقعة في هذا العقد بلزم اذا كانت جارية لغیر من

العقد

وكونها بالعرفية ويصح اشتراطها لا ينافي مقتضى العقد ^{الشرط}
 المستترة المعلوم حتى لا ينافي ويلزم الشرط المراجعة معاملة
 على الارض بحصة من فائزها والايجاب ان لم يستلزم او ^{مطلوب}
 على هذه الارض وسلمتها اليك ^{المزيج} او ما اشبه ذلك مدة نصف
 سنة على ان لكل منا نصف حاصلها مثلاً والقبول قبلت ^و
 وهو عقد لازم من الطرفين يبطل بالتقاييل ويعتبر فيه ^{باعتبر}
 في العقود اللازمة ويصح اشتراط السابغ الذي لا ينافي مقتضى
 العقد ولا يقتضي جهالة ولو شرط مع المحصة شيئاً من ذهبك
 فضة جارية على كراهية لساقاة معاملة على اصول ^{شأن} ان تبته
 بحصة من ثمرها وما جرى مجرى الثمرة وهو عقد لازم من الطرفين
 يبطل بالتقاييل والايجاب ساقية او عاملة او سلمتها اليك
 هذا البستان لتعمل فيه مدة كذا على ان لك نصف ثمره مثلاً
 وما جرى مجرى هذا المجري ولا بد فيه من القبول لفظاً ويصح الاشتراط
 فيه كما سبق الشرط عقد ما بين الطرفين ثمرة جواز الاذن
 في التصرف لمن اتى به بما لها بحجب التصرف او التصيعة قولها
 اشتريتها ما جرى مجراه فيجوز لكل منهما التصرف بما فيه الغبطة و
 لو احتضر احدهما بالاذن بما زاد له التصرف خاصة ومع اطلاق
 الاذن تصرف مع الغبطة كيف شاء متى شاء ولو قيد بوقت
 او موضع او وجه لم يجز بخلافه ويجوز اشتراط السابغ ولو شرط
 التفاوت في الرجوع متى روى المالين والتساوي فيه معتقداً
 فالأصح البطلان الا ان يختص بالزيادة بالعمل او بالزيادة فيه

التقاييل

التقاييل عقد جاري من الطرفين ثمرة جواز التجارة بالنقد بحصة
 من ثمره والايجاب ضمان ثمنه او قرضه او عاملة او سلمتها اليك
 او المال الغلافي على ان الرجوع بينهما نصفين مثلاً والقبول ما دل على
 انضمامها شرط فيه من الشرط الجارية من البيع على وجهه ^{من}
 او في جهة معينة او على شخص معين او الى امد معين لم يجز
 لتعاطيها وانه الوكيل ^{عقد} جاري من الطرفين ثمرة
 الاستئانة في التصرف في الاجابة كل لفظ دل على الاستئانة في التصرف
 مثل استئنتك او وكلت او فوضت اليك او ابيع واشترى كذا
 مثلاً او عتق عبدك او وعتني من غلاتك او طلقها او نحو ذلك
 ولو قال الوكيل وكلتني على ان افعل كذا فقل نعم او اشارة بما لا
 على ذلك كفي في الاجابة والظاهر ان سائر العقود الجارية كذلك
 ويكفي في القبول كل ما يدل على الرضا من قول او فعل ولا يشترط
 فورية ويقتضي تفسير كل منهما فاذا فسخ الموكل اشتراط الوكيل
 وكذا يشترط الموكل او وعد الوكيل وددنه في جواز التصرف
 بالاذن بما لا يملكه ويكيله ويكيله ويكيله ويكيله
 من الشرط الجارية دون غيرها ولا يلزم الجعل لو شرط فاق
 التكيل بالعمل الذي ^{بالعمل} في مقابلته السو والى عقد
 لازم من الطرفين على ^{القول}ين يشترط فيه ما اشتركت فيه
 العقود اللازمة والايجاب عاملة او سلمتها اليك على هذين
 الفرسين ومعين ما يركبه كل منهما في مسافة كذا فعين استألفها
 ولانها على ان تبقى هناك لهذه العشرة المبدولة من سبيل المال ^{من}

او من اجبى العشرة التي بينهما الاخر اذا كان كل منهما قد اخرج
 ولعلنا بينهما محل قال على ان من سبقنا من المحلل كان اولى
 والقول ما دل على انهما لفظا ولعلنا من ريبا في اعماقنا على
 من موضع كذا الى العرض الفلاني في عشرة ربيعة عن قوس كذا
 بهذين خمسة محببتين اويان فيه وكذا السهم على ان من
 يادون لى احب من عشرة من عشرة من عشرة من عشرة من عشرة
 اطلق العقد ولم يقيد بحد ولا على طر عمل اطلاق على طر
 فلا يتحقق فصل احدهما الا بعد الاكمال ان يحل في اية الوقف
 عقد بغيره ليس الاصل والطلاق في المنفعة ولفظ المخرج
 وقفت وفي حبس وسبك قول الاول واعتبار ما دل على
 على الوقف اليها مثل ايلع ولا يفهم ولا يورث واما حرة
 وقد قوت وانتهت فلا بد من اقترانها بما يدل على ايجاع الوقف
 ويقتضي القبول اذا اشخص الوقف عليها اما اذا وقف على
 جميع عامة ففي اعتبار القول من له امرها قول واعتباره او
 لا بد من القبول من يعتد بقوله في صحة الوقف باذن الوقف
 ولا يشترط في ريبه انما يشترط في ريبه القول كما يفهم في العقد
 مما يشترط فيه العقد واللازمة ويبلغ في المسجد ان يكون محلت
 هذه البعثة سحرها اذا صلح فيه شخص صلح صحيح على قصد القبول
 باذن الواقف وتكفي صلوة الواقف بهذا القصد او قبض الحاكم
 بالخليفة المعينة في بعض امثاله ويصح اشتهارها لا في مقتضى
 العقد اذا كان سايقا واذا اتم الواقف بشرط لم يطل بالقبول

والفاسية

الفتنة

والتفاسيح بحال من الاحوال السكت في الرقبى والعمر عقلا ثم
 ثم تدرسلطال كن على استيفاء المنفعة المدة المشروطة فان كان في ريبه
 بالعمى في ريبه او بالاسكان في ريبه او بعدة معينة في ريبه او
 شئ وللقصود واحد ولا بد من الجواب سكتك او عمرتك او اقبلك
 هذه الدار مثلا مدة عمر او عمر او شهر او قول وهو ما دل الرضا من الاطلاق
 التي سبقت غير مبررة ويعني فوريه ولو كان بالاربية الى غير ذلك من الشروط
 وصيغة الحبس حسب عليك كذا مدة حياتك فيقول اقبلك وصيغة
 الصدقة صدقت عليك او على مولاك سكتك فيقول قبلت وهذا الزمان
 من الطرفين في شرطهما ما سبق القصة عقد بغير اشغال الملك
 وتقع على بعض الملك او جملته او اولا الى الزمان والايام وصية
 وملكته واهديت اليها هذا وكذا اعطيتك وهذا الملك والقبول قبلت
 ونحوه الوصية عقد غير ثلثي عمن او منفعة بعد الموت فالجواب
 او صيتك كذا او افضلك كذا او اعطيتك كذا او اقبلك كذا بعد
 وفاتي او جعلت كذا لطفه اعينته كذا فهو كذا انما يفهم من النية
 والقبول انما يكون بعد الموت ولا يشترط القبول لفظا بل يكفي الفصل
 الدار عليه النكاح عقدا ثم من الطرفين وهو له ومنتهى وصيغة
 الدائم وجعله او اقبلك او اقبلك ففني بالمرحلة ولو كان
 العاقد كونهما قال زوجتك مولاك او مولاك الى اخرها ذكر ولعلنا العقد مع
 وكيل الزوج قالت زوجت نفسي من مولاك ولا تقول زوجتك
 نفسي بخلاف غير النكاح من العقد فانما يصح ان يقال للوكيل بعتك
 والفرق ان الامر في النكاح ينشأ على الاحتياط التام وعمل الفروج لا يقبل

النقل ولو كان العاقل أو كليلين قال وليهما ان وجبت موكلتي من مكان
 والعقل قبلت التزوج ويصح قبلته وحده وكذلك لفظ يد على النكاح
 بالايجاب ولو كان العقد مع قليل الزوج قال قبلت لموكلتي يعني العاقل
 وكيل احد الزوجين وولي فلا بد من تعيينه بما يدفع الجماله اما
 بالاشارة او بالاسم الحمي او بالوصف الراجع للاشتراك وصيغة المتعة
 زوجتك او اتخمتك او متعتك بنفسى او موكلتي فلا بد بقية هذا البيوع
 هذا الشهر فلا بد من شرطه فيقول قبلت الى اخر ما سبق ولو قيل للزوج
 بيتك من فلان بكذا فقال الازمة على قصد الانشاء اي باق الى الزوج
 قبلت قال اصح عدم الانقضاء لوقوله قبلت على الايجاب فما الاكراه
 ولا بد من ايقاعه بالعربية الا مع التعذر ولو لم يلفظ الماضي كسائر العقود
 الا لزمه ولو لم يذكر المهر في العقد صح في غير المتعة ولا ينعقد النكاح بغيره
 الثلثة وصيغة التحليل اصل تلك وظل فلامته وهذه او جعلت في حل
 من وطئها ولو ادخل تحليل مقدمات الوطئ خاصة كانت نظرا ولو طئ التحليل
 قال اصلت تلك النظر الى بدن فلا تارة وليسها او قبيحها ولا يصح الاقتصار
 على لفظ التحليل فلا يتعدى الى الاباحة ولو كانت ثنتين وكذا في التحليل
 واحدا او قال كل واحد منهما اصلت تلك وطئها ولا يلغى ان يقول اصلت
 لك وطئ حصتي ولا بد من القول بلفظ ما سبق ويصح مع اطلاق الشرايين
 قبول كل قول ولا يشترط تعيين مدة بل يكفي الاطلاق ويستصحى حكمه
 الى ان يمنع واذا اخلل الوطئ حلت المقدمات دون العكس ويجوز ان يجعل
 عتقا من صداقها فيعتقها ويبرئ وجهها ويجعل العتق من المهر والمهر لا فرق
 بين تقديم العتق والتزوج وصيغة اعتقك وفترت زوجتك وجعلت

عتقك

عتقك مهرك وفي اشتراط قبولها تردد واشتراط احوط وفي قول حماد انه
 يكفي في الايجاب تزوجتك وجعلت عتقك مهرك من دون ان يقول
 واعتقك وصيغة الفسخ في النكاح بالعبودية والعقود ونحوها فنكحت
 النكاح الذي يبيح بين فلا تارة وفلان وما ادى هذا المعنى وفي النكاح العبد
 لا مرد ولا فسخ عتقك او امر كل منهما باعته الى الآخر فصدق النكاح
 باقائه قابل للشرط الذي لا تنافي مقتضى العقد وانما يجوز الوفا
 منهما بما وقع في متن العقد وفي اداء اشتراطه من الاجناس غير
 النكاح وصف ما ينبت وطئ صفات السلم وهي ما يقع في الجماله ولو
 اعتبر قدر قيمته من النكاح فاشترطه في العقد فهو من الطلاق لا يبرئ
 من اللفظ المبرح وهو انكاح وهذا او فلا تارة ونحوه طاق ولا يقع فيه
 هذه اللفظ مثلا ان طلقا والطلاق او من المطلقات او طلق فلا
 فقال نعم لم يقع وان قصد الانشاء فلا يقع بالكنائيات وان
 فانتها النية مثل انت خلية او بنتا او حرام او اعتدي ولا يقع بالاشارة
 الا مع الخبر عن النطق بالآخر من ولا بالكنائيات مع القدرة على النطق
 نعم **كذلك** العاجز مع النية وقع ولو لم ينت طاقا لوضع فلان
 فان قصد الفرض مخ لا تقتضيه التحليل وان قصد التحليل بطل
 ولو قال انت طالق ان كان الطلاق يقع بلفظ فان جعلها لها يقع
 وان كانت طاهرة لان الشك في الشرط يقتضي الشك في المشرط وكان
 فعليا بخلاف ما اذا علم طهرها فان يقع وصيغة الصيغة بالمبطل
 كان في المظاهر المذلول بها انت طالق المبدى عنه تقع وتصح الرجعة
 في الرجعي باللفظ مثل اجعتك وزوجتك واتخمتك ولو قال اجعتك

الى الكاح او امسكه كان رجعة مع النية ولا بد من نية الرجعة
 عن الشرط وبالفعل كالوطي والتقبيل والتمس بشهوة اذا وقع عن
 قصد لا من مخالفة نية والتام في رجعة الاخرى بالاشارة وكذا
 العاخر عن النطق بالرجعة ولا بد فيه من سؤال الخلع او الطلاق
 بعوض فيصح فكله من الرجعة **وكليهما** او وليهما الا الاجنبى
 مثل طلقني على الف فلا او اخلفني على ذلك او على مالى في
 ذمتك اذا كان معلوما متولا وكذا بشرط في كل فدية ولا بد من
 كون الجواب على الفور وصورة خلعته على كذا وان خلعته
 على ذلك او انت طالق على ذلك ويشترط سماع شاهدين على
 لفظه كالطلاق ونحوه من الشرط لا يقتضيه الخلع بخلاف ما
 يقتضيه مثل ان رجعت في البذل رجعت في الطلاق ولو كان البذل
 من وكليهما او وليهما قال بذلك كذا على ان يطلق فلا شبهة
 او طلق فلا نزع على كذا فيقول الزوج هي طالق على ما بذلت عنهما
 او على ذلك ولو طلقت طلاقا بعوض فخلعها لم يرجع عن لفظ الطلاق
 لم يقع وبالعكس يقع ويلزم البذل ان قلنا ان الخلع طلاق وهو
 الاصح **المسألة** ان الخلع في الصيغة والشرط يزيد
 كون اكثر اربعة من كل من الزوجين لصاحبه وفي الخلع يعتبر
 كراهية اياه وكون الفدية بقدر المهر او اقل لا يزيد بخلاف
 الخلع الا انه لا يقع بمجرد البذل من ابتاعه بلفظ الطلاق وهو
 السؤال بادنى على كذا فيقول ع بائنتك على ذلك فانت طالق
 الظاهر بصيغة انت على كذا امي وزوجتي وهذه او فدانة

ولا يخفى في هذه العبادة بكل لفظ او اشارة تدل على تيميمها ولو
 قال انت مخي وعندي او معي كذا امي وقع وكذا لو اقترع على كذا
 كذا امي ولو قال انت على كذا لم يقع وان قصد الظاهر في قوله
 كذا قوله انت امي ونحوه امي ولو قال جعلته او فانت او ذلك
 او ليس بك كذا امي وقع بخلاف ما لو قال امي امي او فانت امي
 وكذا لو قال بديك على كذا امي او فديك او بديك او جعلك
 وكذا لو عكس فقال انت على كذا امي او شرعها او بطنها او فديها
 وكذا لو قال انت كزوج امي او فديها فان الرجعة ليست على الاستماع
 ولو قال انت على كذا لم يقع وان نوى به الظاهر وفي انت على كذا
 كذا امي ترد بخلاف ما لو قال انت على كذا امي مرام وان كذا
 انت على كذا امي وانت طالق انت كذا امي للرجعة وانت كذا
 امي طالق ولو قال انت طالق كذا امي وقع الطلاق خاصة وان قصد
وكان الطلاق جعلا ولو قال على كذا امي او فديها او بديها لم يقع
 الا **ب** لا هو الخلع على نية وفي الاوجه لفظ الوطى او تقبيل
 الخشف في الفرج وكذا الايلاج واليتاماء ايلاج والمباضعة و
 الملاسة والمباشرة فيقع بها مع النية لا بد منها ولا يعتقد الا
 باسم الله تعالى **المسألة** وصيغة واحدة لا طينتك ابدا او غير اشهر
 مثلا وصحت اذهب الى الصين وعود وهو بالعراق والضابط
 في العدة ان ترد على اربعة اشهر علم او ظنا بخلاف ما لو حلق على
 الاستماع اربعة اشهر في ادون او اقل لعود من الموصل وهو بغير
 مثلا فانه لا يحد ابلا وضابط هذا ما يحصل في الاربعة على او ظنا

عذاب المرأة فان حببت ونكحت عن العبد رجلا وان امرت امرها
ان تقول ان غضبك علي او كان من الصداقين ويشترط ان يكون
ذلك عند الحاكم او من خبير ولا بد من النطق بالعزيمة مع الامكان
اعني هذا الترتيب وعناية لفظ الشهادة على هذا الوجه المذكور وكذا
لفظ المحلولة ولفظ القن والقب ولفظ الصدق والكذب مع الام
الابتداء والموالاة بين الكلمات وسبق اعلان الرجل وقيامه باعتداله
كل منهما المعتنق وصيغة من جاز النكاح فانت وهذا او عتد
قدان حر او عتق او عتق ولا بد من وقوع اللفظ على قصد الانشاء
قال من امرها امر انت حر فله قصد الاصل لا يشترط خلافه
فصل الانشاء للعتق والرجوع وقصد ما لمكن استعلاء رجع اليه وقيل
وان بقدره لم يحكم بحد الاحتمال ولو قال يحرر يا معتق لم يقع ولا بد
كونه على وجه القربة وان رجع بها في الصيغة كان كل لا يقع بغير
التميز والاعتاق سواء كان حر بها نحو قوله الرقية وان الترتيب للملك او
لناتقني انت سائبة او لاسيل عليه وكذا لا يقع بالاشارة والكتابة الا
مع العلم من النطق ولا بغير العزيمة مع القدرة عليها ويجب فيها
مراعاة اعادة اللفظ صوته ويشترط تخيير فلا يقع معلقا على شرط
او صفة مثل ان جعلت الدار واذا طلعت الشمس ولو قدر بشرط لغير
مثل ان امر على ان يحل خدمته سنة او اتمته درهم ويشترط قبول
العبد في الثاني فيبطل العيد ان لم يقبل بخلاف الاول ولا بد من اتيان
العتق على الجملة او على جزاء مع مثل نصفه او ثلثه بخلاف الاول
بدل او حبله ولو لم يكن له او حبله فالوقوع قوي ان شدي

او اتمل الحصول وعدمه على السوا ولو كره العبد ان يملكه او حلف على
الاستماع اربعة اشهر وقيل حر رجلا حلف كذلك لم يكن موليا ولو حلف
بغير الله تعالى واسما كالعاق والظهار والصدقة والعتبة والتي
والاخر عتقهم او التزام صوم او صلوة او غير ذلك لم ينفذ وكذا
لو قال ان وطيت فلانة على صلوة او صوم ويشترط تميزه عن النكاح
ولو قال اسبع واسعة لا وطيتك لم يكن موليا في الحال ولو لم يشر
فاذا فعل كان حكم الايلاء نيا في الرابعة ولو قال لا وطيت واحدة
مكتلة فان اراد تعليق العبد بكل واحدة فالايلاء من الجميع فان طي
واحدة حنت وانخلت فان راو واحدة معتقة قبل قوله ولو امر بغير
ففي وقوع الايلاء وتعلقه بواحدة منهم تعين تبعيةه نظر ولو
اطلق اللفظ ولم يرد واحدة من الامور الثلاثة لم يعد كونه موليا من
الجميع **اللعان** وصيغته بعد القذف بالان قابله او دبر الزوجة
المحصنة الدافعة البالغ الرشيدة المسلمة من الصميم والحرس وان يكون
مخولا بها الا ان يكون سبب اللعان نفي الولد ويشترط كونه لاحقا به
ظاهره وذلك يستلزم الاصول ان يقول الزوج اسبع مرات ببلقيس الحام
اشهد بالله انك من الصداقين فيما ربيت فلانة او هنة او زحني
بحيث يتميز ثم يعطى الحاكم ويحلف فان رجع او نكل عن الحكم العبد حر
ويستقل اللعان ولو اقر امره ان يقول عقرت لعنة الله علي ان كنت
من الكاذبين فاذا قال ذلك ترتب على المرأة الحد ولها ان تسقط بان
تقول اسبع مرات اشهد بالله انك من الكاذبين فيما نفي فاذا قالت
ذلك وعظم الحاكم وحلفها وقال لها انك لعنة الله يا هون من

عذابي

صيفة تقتضي عتق المملوك بعد وفاة مولاه ومن جرى مجراه كمن جعلت
له الخدم وصيفة انت حر بعد وفاتي اذ اذامت فانت حر او موقوف او
عتيق ولو قال انت مملوك في قوص فظ ولو عتقه بقوله اذامت فانت
حر في جماعها ولا يفرق في ادوات الشرط بان يقول اذامت اذ اذامت
او بقيت اذ اذامت وقت عتقك اذ انفا التديب مثل فانت حر او فله
ويميزه او هذا والتديب بنفسه الى مطلق كما سبق ومقيد مثل اذامت
في سفر هذا او في سجن هذه او في مرضي او شري او بولي فانت حر فلا
تقع معلقا بشرط وصفتك مثل ان قدم زيد واذا اهل شوال فانت
حر بعد وفاتي وقد بينا الفرق بين هذا وبين القيد ولو قال
الشرط ان اذ امتنا فانت حر تعرف قول كل واحد منهما الى نصيبه
صح التديب ولم يكن ذلك تعليقا على شرط ولو في ثلث احوالها نصيب
خاصة اختص بالانعتاق كالاخلاق والوقف المستقر بعد موتها
فان سيطر التديب الكساية وهي معاملة مستقلة غير البيع وهي
عقلا ثم من الطرفين ولو كانت مطلقة او مشروطة على الاصح فان حجب
على العبد التسعيرها افرج ويجوز عليه لو استغنى و سيطر بالتقاضي لا يلازم
من مال الكفاية فيعتق وبالشقاق وبالنزاع في المشروط فالجواب بل يقول
كاتبك على الفتلاد ولحلتك فيها شرعا ان يودي جميعا عند اخر
الشهر او في محين مثلا او ثلثه ولا بد من تعيين الحجم كراس عشرة ايام
او خمسة عشر والقبيل قبيلت وكان ما جرى مجراه من الالفاظ الذال على الرضا
هذا اذا كانت مطلقة ولو كانت مشروطة اضا الى ذلك قوله فان
خرجت فانت دة في الوقف ومنها الشرط المولى على الكاتب في العقد المزم اذا

لم يخالف

لم يخالف المشرع وهل يجب في كل واحدة من الصفتين الى قوله
فان ادبت فانت حر فيه احتمال فان لم يجز فلابد من بينة المميز
وانما تستعقب باللفظ الذال على الذات للمفسر مع النية مثل والله
وبالله وتالله وايمان الله وايم الله وم الله ومن الله والذي نفسي
بيده ومقلب القلوب وبالإصباح والاول الذي ليس كمثل شي قاله
فلو الحية وبالشجرة وباسم المختصة به مثل الرحمن والقديم والارزقي
او يسماؤه التي يعرف اطلاقها عليه وان اطلقت على غيره مجازا
مثل الرب والخالق والرازق بشرط العقد في الجميع لا بد منه ولا
تستعقبها الا بشرط اطلاقه اليك الموجود والحج والسمع والبصير
ولن يويها الخلف ولا بقدر الله وعلمه اذ قصد المعاني
بالحلف ما اذا قصد كونه ذا قدرة اذ اعلم ولو قال وجل جلال الله وعظمته
وكبريائه وعلو امره واقدريائه وحلف بالله واقتسم بالله وحلفت
بالله وحقق الله ان قصدي بالله الحق والمستحق للالهية في قول القاصد
ما يجب لله على عباده وكذا لا تستعقب الحلف بالطلاق والعقاق
او الخلوقات المشروكة كالحج والامانة عليهم السلام او البراة من الله تعالى
او من سواه واحدا لا تفرق عليهم شرعا قول وفقي ذلك والاستعنا
بمشية الله بوقف المميز مع الاتصال عادة فلا يفرق بنفس
والسعال ونحوها والنطق به فلا تلتزمه الشبهة التزم
المكلف المسلم القاصد طاعة مقدرة تاويل القدر بقوله ان
عما في الله مثلا فله على صدقة او صوم او غيره ما بعد طاعة
وعقله وفقه الله المحج واعطاني ما مثلا او اعاني على منع النفس

٢٤٢

من العصية فله على صدقة وهذا نذر البر والطاعة ولو قال ان عصيت
الله فله على صلوة على قصد منع النفس من العصية انفق وهو
نذر اللجاج والغضب ومنه لوق ان لم ارج فله على صلوة على قصد
التمسك بالفعل ويصح النذر بغير شرط على اصح القولين وهو
المتبرع به ولا بد من التلفظ بالصيغة فلو قالها لم تنفع على الاصح
نعم بتحجب الوفاة ويشتري في المنفعة بل يكون طاعة وقد ورد
بخلاف الجمين فانها تنفع على المباح اذا تولى فعله وتكرره
في الدين والدنيا والعهد كالتدبير في ذلك وصيغة عاهدت
الله او على عهد الله ان تقوم كان كذا فعل كذا فلو لم يخرج عن النذر
مثل على عهد الله ان افعل كذا لم يجز ويشترط فيه ما يشترط في
النذر والخلاف في انعقاده بالنية كالنذر والاختلاف
بالشفقة فيكون فعله بان يأخذ الشفع ويدفع الثمن او يبيع
المشترى بالصبر فيملكه وقد يكون لفظا كقول المحدث او يملكه
او اخذت بالشفقة وما الشدة ذلك ويشترط علم الشفع بالثمن
والمثلين معا ويجب تسليم الثمن او الا فلا يجب على المشتري الدفع قبله
عقد يضمن المخرجه ان يقول احد المتعاقدين عاهدتك على ان
تصرف في انصرت وقد دفع عني وادفع عنك وتعلق عني واعتقل
عنك فتنتق وتنتك ويقول قبلت وهو من العقود الدائرية
فيان لم فيه ما يلزم فيها اصوله حكم الحاكم الذي لا يتقبل ان يقول
الحاكم بعد اتيها المقدرات حكمت بكذا او انتقذت او هضيت او
الزمت او ادفع اليه مالدا واخرج اليه من حقه او ايامه بالبيع نحو

ووجه

في شينين طوب بالبيان ولو اقر بلفظهم فهو انواع ولو استثنى من المقتضى
فله اقسام واحكام وجميع ذلك المذكور في معاينة من كتب الاصحاب
رحم الله فليطلب من هناك وليسكن هذا اخر الرسالة والحمد لله
رب العالمين وصلى الله على محمد وآله اجمعين تمت رسالة صغرى
العقود والابقاءات للمحقق الشيخ عظيم عبدالعالم القادر

في المشهد المقدس الاضوى على مشرق

افضل الصلوة والحمد لله

عباد الله واحوجهم الى محبة

ربة الغنى العبد الجاني

محمد يوسف

الغفران



jabir.abbas@yahoo.com